ملتقى الاتحاد الوطني: وحدة الصف والوقوف على الثوابت الكردستانية

الموسم الثاني
للانصات المركزي

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 27
الاحد
2022/04/03
No. : 7639

تركيا وضرورة استعادة الحكم الديمقراطي

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير
دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

- شهر رمضان فرصة لاتخاذ الخطوات نحو معالجة المشاكل
- هلكورد جلال : عـــراب إعـــادة الهيـــبة
- الحزب الديمقراطي يعتمد على الانكار و الغرور كتجربة فاشلة
- عطا كريم : التفرد الدبلوماسي
- ملتقى الاتحاد الوطني: وحدة الصف والوقوف على الثوابت الكردستانية
- الاتحاد الوطني يدعو الى تعويض الكرد الفيليين
- مبادرة لـ"الإطار التنسيقي" للتوافق والشراكة بانتظار رد من الصدر
- الأعلى منذ 1972.. العراق يكشف تفاصيل إيراداته من النفط

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- مفاوضات بلا نهاية.. "انسداد" سياسي في العراق
- القاضي فائق زيدان: جزاء مخالفة القاعدة الدستورية
- خيارات الصدر بعد إخفاق جلسة البرلمان لانتخاب الرئيس العراقي
- ياسين العطواني: استقرار الديمقراطية
- مصعب الألوسي: معوقات إصلاح العراق

االمـــرصـــــد التركـــي و الملف الكردي

- أردوغان يستنكر العمليات الفلسطينية الأخيرة ويصفها بـ "الإرهابية الشنيعة"
- منظومة المجتمع الكردستاني: ستتحقق آمال واهداف قاضي محمد ورفاقه
- دميرتاش: الطرق شائكة لكن سنصل إلى بر الأمان
- حزب الشعوب: يجب ألاّ تكون إدارة جنوب كردستان جزءاً من ألاعيب تركيا
- علي تويغان : تركيا وضرورة استعادة الحكم الديمقراطي

المـــرصد الايراني

- محمد صالح صدقيان: الإتفاق النووي.. ومخاض النظام الأمني الإقليمي
- تريتا بارسي: قضية الحرس الثوري تهدد بانهيار المفاوضات واندلاع حرب إقليمية

الحرب في اوكرانيا و صراع الاقطاب

- توماس فريدمان: إذا استمرت هذه الحرب فنحن في عالم جديد تماما
- كارن أبو الخير: توازنات جديدة:هل تمثل الحرب نقطة تحول في النظام الدولي؟

رؤى و قضـــايـــــا عالميـــــــة

- ما تعنيه الحرب الروسية لمنطقة الشرق الأوسط
- مالك العثامنة: عالـــم بخرائـــط جديـــدة
- عيسى الشعيبي: بين الإعلام والإعلام الحربي

شهر رمضان فرصة لاتخاذ الخطوات نحو معالجة المشاكل

وجه بافل جلال طالباني، الجمعة، برقية تهنة الى المسلمين بناسبة قدوم شهر رمضان الكريم، فيما يأتي نصها:

أتوجه بأحر التهاني الى المسلمين في كردستان والعراق والعالم، بمناسبة قدوم شهر رمضان المبارك.

آمل ان يكون هذا الشهر المبارك مبعثا للخير والسعادة لشعبنا، وتمتين روح الوئام والتعايش بين جميع القوميات، المكونات والاديان.

أدعو جميع الاطراف والقوى السياسية في كردستان والعراق، ان يجعلوا من هذا الشهر

المبارك فرصة لمراجعة النفس واتخاذ الخطوات نحو معالجة المشاكل وتوفير حياة مستقرة ورغيدة لشعب كردستان والعراق.

أبتهل الى الباري عزل وجل ان يتقبل دعواتكم وعباداتكم وان تكونوا في أفراح ومسرات دوما.

بافل جلال طالباني

❊❊كما وجه قوباد طالباني نائب رئيس مجلس الوزراء في اقليم كردستان، الجمعة، برقية تهنئة الى جميع المسلمين في العالم بشكل عام واقليم كردستان خاصة بمناسبة قدوم شهر رمضان، وجاء في البرقية:

بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك، أتقدم بأجمل التهاني الى المسلمين في العالم بشكل عام وكردستان بشكل خاص، مبتهلا الى الباري عز وجل ان يكون الشهر الفضيل مبعث خير وبركة لشعبنا وكردستاننا العزيزة والانسانية جمعاء.

مع استقبال هذا الشهر الفضيل الذي يعطر قلوبنا وارواحنا بانوار الايمان، نجدد التأكيد وحرصنا على العمل بشكل فعلي من اجل مستقبل شعبنا، ولنجعل من هذا الشهر المبارك فرصة للتسامح الوطني ووضع الخلافات جانبا، كي يقضي المسلمون الشهر الفضيل في اجواء من الحرية والعيش الرغيد ونفسية مستقرة.

تقبل الله طاعات وعبادات الجميع، وحفظ الله كردستاننا من البلاء.

❊❊ووجه المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني، الجمعة، برقية تهنئة الى المسلمين في اقليم كردستان والعراق والعالم بمناسبة قدوم شهر رمضان المبارك، وفيما يأتي نص البرقية:

نتقدم بأزكى التهاني الى المسلمين في اقليم كردستان والعراق والعالم بمناسبة شهر رمضان المبارك، آملين ان يكون الشهر الكريم، شهر خير وافراح واستقرار أكثر لشعبنا.

ان قدوم الشهر الفضيل هذا العام يتصادف مع عدد من الاحداث المعقدة والازمات السياسية والاقتصادية في كردستان والعراق والعالم، ولهذا نأمل وبعد التوكل على الله، وعن طريق الحوار والتفاهم بين جميع الأطراف، في التغلب على جميع المشاكل والمعوقات، عن طريق الحوار والتفاهم بشكل اكبر، وان نأخذ شعبنا نحو الوئام والأمن والعيش الرغيد.

مرة اخرى نأمل ان يتقبل الله من الجميع الدعاء والعبادات والابتهالات خلال الشهر المبارك وان يمن على شعبنا بالخير والبركة.

PUKmedia❊

هلكورد جلال

عـراب إعـادة الهيـبة

ضمن آخر جولة سياسية له في بغداد، عقد بافل جلال طالباني سلسلة من اللقاءات السياسية المهمة شدد خلالها على ان الاتحاد الوطني لايقبل فرض الارادات في اي ظرف كان، هذه التأكيدات خطوة اخرى من خطوات اعادة الاتحاد الوطني الكردستاني الى موقعه الحقيقي، حيث كان رائدا وكاسرا للتقليد ومحرك التغييرات وله القول الحسم في كل القضايا والامور.

ان السياسة التي ينتهجها الاتحاد الوطني بزعامة بافل جلال طالباني حاليا والمتبلوة في الدفاع عن حقوق ومطالب شعبنا ودعم مطالب الطلبة واصحاب المهن والحرص على القطاع الصحي والتعليم العالي، والصراع على قوت المواطنين، وحماية حقوق الكرد الدستورية، هي امتداد لسياسة وحكمة الرئيس مام جلال، التي صارت باعثا للاستقرار والامن في كردستان والعراق والمنطقة ايضا، اذ اتخذ للاتحاد الوطني نهجا وسبيلا نسير عليه جميعا وننتهجه.

اتحاد اليوم هو عين اتحاد مام جلال، ولابد للقوى والاطراف السياسية الاخرى اتباع سياساته وخطواته الصحيحة، وليس اتحادا يتبع سياسة ومواقف طرف اخر، ان اتحاد دباشان اليوم هو نفس اتحاد قلعة جوالان، الذي كان له القول الفصل في كل المستجدات وأي خطوة في العلمية السياسية بالعراق وكردستان.

ان بافل جلال طالباني بات عرّاب سياسة جديدة للاتحاد الوطني، كونه يخوض اليوم اكثر من اي وقت مضى معركة تثبيت اسس الديمقراطية بخطاب ويد واحدة، ومُصرٌ على مشاركة كل الالوان والاطياف في العملية السياسية واضحى حامي حقوقهم، وهو في حد ذاته إحياء للسياسة التي كان مام جلال يطبقها، فهو كان يجمعنا كلنا على طاولة واحدة ويجعلنا نتفق على نقطة مشتركة.

لقد شكل اصرار بافل جلال طالباني على قضية رئاسة الجمهورية ومنع تصدير غاز جمجمال الى تركيا، خطوات باتجاه حماية مصالح شعب كردستان وانهاء الاحتكار الذي يمارسه الديمقراطي منذ سنوات.

فما فعله ويفعله الاتحاد الوطني في البرلمان إبعاد لأي مخاطر وتهديدات عن اقليم كورستان وشعبه، لاننا رأينا بأم أعيننا كيف ان كردستان قصفت نتيجة اتفاق الديمقراطي والصدر والحلبوسي، رأينا كيف ان ملف النفط والغاز اخرج من يد اقليم كردستان ولم يحرك الصدر والحلبوسي ساكنا، رأينا كيف ان الديمقراطي صار يشكل خطرا على الـ ٢٠٠ مليار دولار الذي ضمنه قوباد طالباني للرواتب بقطعه وتراجع بغداد عن ارساله.

ولهذا فان اتحاد اليوم يمارس العمل السياسي بنفس الاسلوب والنَفَس وفي عين المساحة التي كان مام جلال يتحرك فيها، ويقول بكل جرأة للمحتكرين والذين يفرضون الذات والرأي، توقفوا، لقد ولّى الزمن الذي يهمش فيه الاتحاد الوطني وجماهيره في المعادلات والخطوات الداخلية وعلى صعيد العراق والمنطقة.

*المسرى

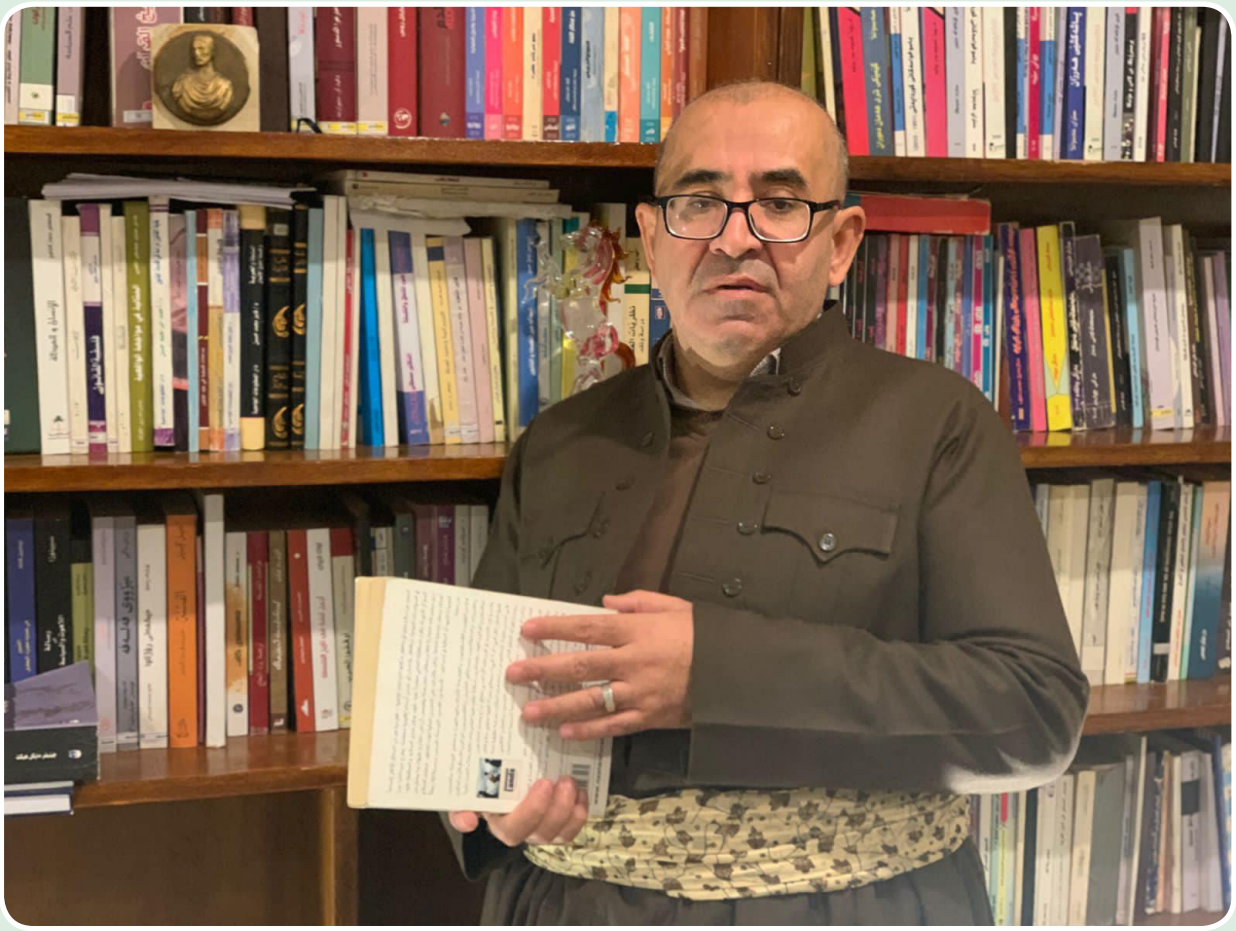

الحزب الديمقراطي يعتمد على الانكار و الغرور كتجربة فاشلة

*ستران عبدالله

قال سماحة الحائري تعقيبا على تشكيل تحالف الاغلبية : لاخير فيه.

وفي حقيقة الامر لاخير في اي تحالف يعتمد على الاقصاء و على تجاهل الشركاء في الوطن. بل لاخير في كل تحالف يدخله الحزب الديمقراطي الكردستاني ، لانه ببساطة يعتمد على الانكار و الغرور و الغلبة السياسية كتجربة فاشلة نخر فيها جسد التجربة السياسية في اقليم كردستان وهو يريد تعميم هذا الفشل عراقيا اما نكاية بكل القوى الديمقراطية التي لفظته اخيرا بعد ادائه السئ طوال الشهرين الماضيين او اعجابا بهذا الخيار الانعزالي الذي دفع هذا الحزب المهيمن نحو الخروج عن الاجماع الكردستاني.

ولاخير يرتجى من سياسة حزب كردستاني يقف بالضد من خيار كل الاحزاب الكردية الاخرى. فما لايفيد الكرد و تجربة اقليم كردستان لايفيد العراق كله.

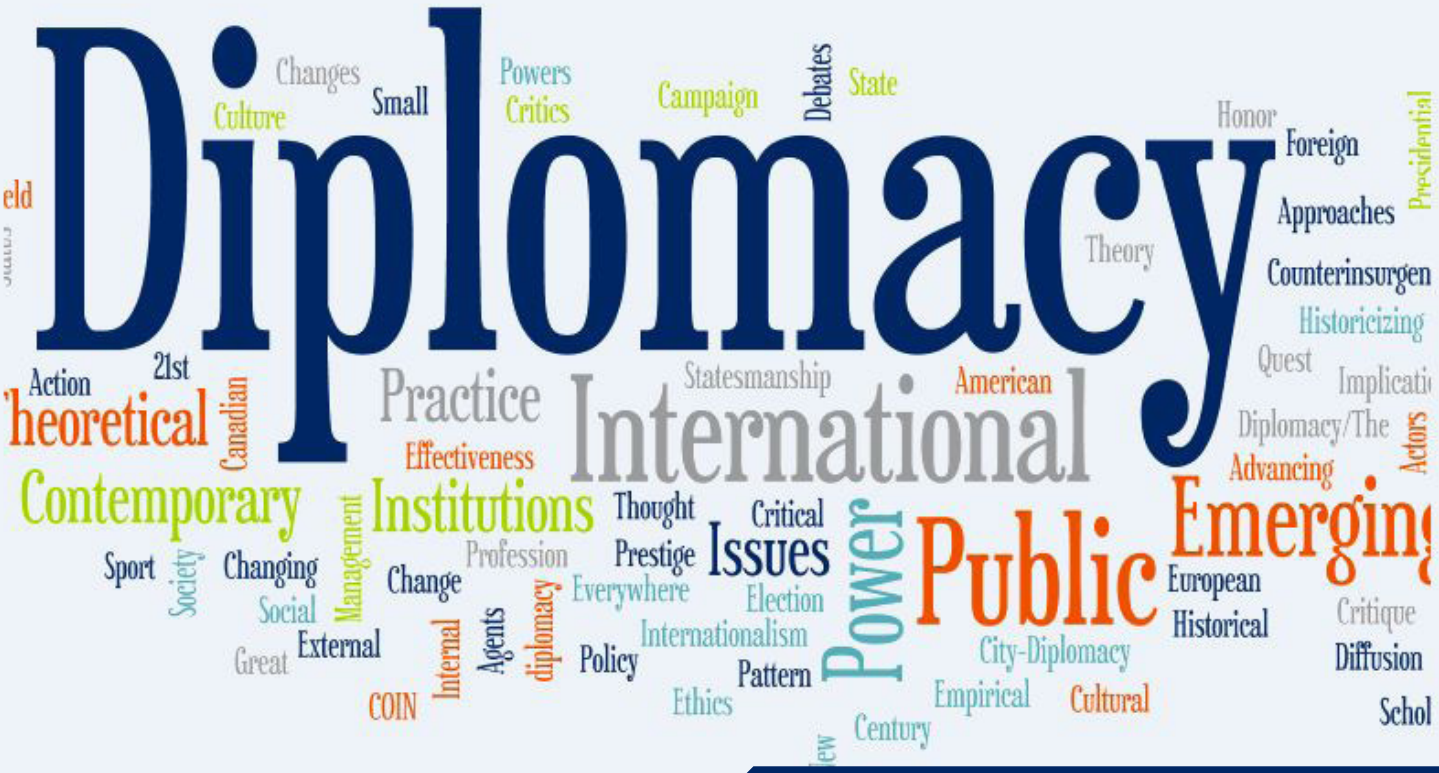

عطا كريم

التفرد الدبلوماسي

تشهد ادارة السلك الدبلوماسي في اقليم كردستان أسوأ ايامها، في وقت يحظى السلك لدى الكرد وكيانهم بأهمية، فهو مفتاح لفتح الباب على العالم الخارجي لايصال تطلعات ورغبات وحقوقه المشروعه ومد جسور التواصل وحشد الدعم المتين لكيان الاقليم الممتلئ بالمشاكل والازمات.

أمثلة الأمس تخبرنا ان اقليم كردستان يعاني مشاكل كبيرة في الدبلوماسية، نظرا لعدم تحقيق مكاسب وانفتاحات وبناء علاقات متينة مضمونة الا اذا استثنينا بعض العروض والزيارات، وبالفعل تحول هذا الاخفاق الى خبرة، ولاسيما في الـ ٢٥ ايلول ٢٠١٧ عندما قرر مسعود بارزاني اجراء الاستفتاء وتجلى بوضوح تخلي الدول عن الاقليم، في وقت تملك ٤٠ دولة ووكالة دولية في العالم قنصليات وممثليات في اربيل العاصمة، في المقابل هناك ١٤ ممثلية لاقليم كردستان في الخارج، تشرف عليها دائرة علاقات الخارجية.

هناك ١٩٣ دولة لها العضوية الرسمية في الامم المتحدة، الا ان الاقليم لديه علاقات متواضعة مع ١٤ دولة منها واختزلت تلك العلاقات لمصلحة حزب واحد، وتحتكر احيانا لصالح شخص واحد، لذا ليس من الممكن خدمة الدبلوماسية السامية والدبلوماسية الوطنية لاجل قضية الشعب الكردي عبر هذه المعاملة الضيقة وهذه العلاقة المحدودة.

يقينا ان التفرد الدبلوماسي وجه ضربة موجعة لمحاولات بناء جسور توصل الاقليم بالعالم الخارجي تتضح من احداث دول جوار الاقليم مدى ضعف دبلوماسية كردستان، فالاخير لايقدر على تأسيس علاقات وطنية ومتوازنة لاتلحق الضرر بالاستقرار والامن الوطني، وخذ القصف والتدخلات العسكرية انموذجا.

ان الحزب الديمقراطي الذي يدير دائرة العلاقات الخارجية وينتمي اليه الرجل الاول في الدائرة، السبب في التفرد الدبلوماسي واحتكار هذا السلك، ولهذا تراه يتعامل باجندة حزبية، تلحق الضرر الكبير بعلاقات الاقليم مع العالم الخارجي، ولهذا يشكل انقاذ دبلوماسية الاقليم بداية موفقة لبناء علاقات وطنية متوازنة للاقليم، في وقت يستطيع الاقليم مد جسور افضل للتواصل بما عنده من علاقات دبلوماسية وليس كما هو عليه الحال الان، فهو في الحقيقة جسر حزبي مهزوز ويتسبب باخفاق النضال الدبلوماسي الكردي، نضال يحتاج اليه الاقليم اكثر من اي وقت مضى.

*المسرى

ملتقى الاتحاد الوطني في اربيل وكرميان:

وحدة الصف والوقوف على الثوابت الكردستانية

درباز كوسرت: لن نسمح بكسر ارادتنا

إنطلقت الخميس، اعمال المؤتمر التحضيري لملتقى الإتحاد الوطني الكردستاني في العاصمة اربيل.

وأكد درباز كوسرت رسول عضو الهيئة العاملة في الاتحاد الوطني الكردستاني، أهمية ملتقى الاتحاد الوطني حاليا ومستقبلا، لافتا الى ان الاتحاد الوطني طرف محوري في العملية السياسية.

جاء ذلك خلال كلمة له بمناسبة انطلاق اعمال ملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني باربيل.

وقال درباز كوسرت: ان الملتقى يعبر عن رؤية الاتحاد الوطني الكردستاني للمرحلة الراهنة والمستقبل، موضحا، ان من برنامج المؤتمر الرابع للاتحاد الوطني الكردستاني كان عقد كونفراس سنوي لمراجعة السياسات واداء الاعمال، لكن وبسبب اوضاع مكافحة فايروس كورونا، لم يتحقق ذلك، مؤكدا ان ملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني ملتقى لتحديد

ستراتيجية الاتحاد الوطني، وهو ملتقى مهم وضروي خاصة بعد الاحداث التي طرأت، وسيتناول المهام التنظيمية ومطالب شعب كردستان.

واضاف: ان الاتحاد الوطني الكردستاني واجه تحديا كبيرا اثناء الانتخابات، بمراهنة اغلب الاطراف السياسية على عدم فوزه لكن الاتحاد الوطني استطاع وبمساندة جماهيره الكبيرة من اجهاض تلك الاحلام.

وبين، ان الاتحاد الوطني له دور أساس في القرار السياسي العراقي، مشيرا الى ان الاتحاد الوطني الكردستاني كان ولايزال مع وئام القوى والاطراف في اقليم كردستان، وانه لن يسمح لأي قوة بكسر ارادته، كما هو الآن طرف محوري في العملية السياسية بالعراق.

واكد ان المناصب لم تكن مهمة للاتحاد الوطني الكردستاني في اي وقت، لكن المهم هو مطالب شعب كردستان، الايرادات، البيشمركة، وكركوك، داعيا الاطراف السياسية الى مراجعة نفسها، والجلوس على طاولة الحوا، لمشروع يوافق متطلبات شعب كردستان.

تعديل قانون الانتخابات شرط أساس

واكد درباز كوسرت رسول عضو الهيئة العاملة في الاتحاد الوطني الكردستاني، ان الاتحاد الوطني مع اجراء انتخابات برلمان كردستان بشرط تعديل قانونها.

وقال درباز كوسرت رسول: ان هذا العام، عام للانتخابات، موضحا، ان الاتحاد الوطني الكردستاني ومنذ تأسيسه يؤمن بالحرية والديمقراطية، وان فقيد الامة الرئيس مام جلال ورفاقه من المدافعين الاصلاء عن الحرية والديمقراطية، لذا نعتقد باهمية اجراء الانتخابات في اقليم كردستان كل ٤ اعوام لكن بشرط مهم، وهو تعديل قانون الانتخابات. واضاف: ان سبب عدم اجراء انتخابات برلمان كردستان، يتمثل بفرض قوة نفسها على القوى الاخرى، لان قانون الانتخابات ليس لمرة واحدة، وانما يجب اجراء تغييرات عليه بحسب تحديات المرحلة، داعيا جميع الاطراف السياسة الى الاتفاق بشأن المسائل الوطنية.

واكد ان اوضاع المواطنين لا تتوافق مستوى النضال وما يأمله الاتحاد الوطني الكردستاني، مشيرا الى ان الاتحاد الوطني الكردستاني يضع على عاتقه تلك المسؤولية. مطمئنا المواطنين، ان الاتحاد الوطني هو القوة التي يعالج المشاكل، كما ان نتائج الاجتماع مع فريق الاتحاد الوطني الكردستاني بحكومة اقليم كردستان ستعلن خلال الايام المقبلة.

فرصة جيدة لإعادة صياغة سياسة الحزب

من جهته أكد ستران عبدالله عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني، ان ملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني فرصة لإعادة صياغة سياسة الحزب.

وقال ستران عبدالله عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني في تصريح صحافي: ان جميع مؤتمرات واجتماعات الاتحاد الوطني لها اهمية خاصة ولاسيما تلك التي تختلط برغبات الجماهير وتتداخل معها دعوات الاتحاد الوطني الكردستاني.

واضاف عبدالله: ان ملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني المنعقد في اربيل عاصمة اقليم كردستان، حيث ان جميع مراكز تنظيمات نواحي اربيل تشارك بالمؤتمر، وهي فرصة جيدة للمنتمين للاتحاد الوطني لتوضيح رؤاهم حول اقسام الملتقى، وكذلك المشاركة في اعادة صياغة سياسة الاتحاد الوطني الكردستاني.

وتابع، ان الملتقى في الوقت ذاته، فرصة جيدة لقيادات الاتحاد الوطني للاستماع الى وجهات النظر التي قد لا توجد فرصة لطرحها بتروٍ خلال العمل والنضال السياسي، وان مشاركة جميع الرفاق في الاتحاد الوطني في هذا الملتقى، تجعله اشبه بمؤتمر للاتحاد الوطني الكردستاني والذي يطرح اعضاؤه من خلاله وبشكل رصين رؤاهم وافكارهم لتطوير القدرات ووجهات النظر والعمل عليها، آملا ان تكون الطروحات هذه في االمستقبل اساسا لسياسة الاتحاد الوطني

الكردستاني.

واشار ستران عبدالله الى ان اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني اضافة الى تغطيته لاعمال الملتقى، فهو جزء من الموضوعات التي يتناولها اعضاء الاتحاد الوطني وتحديد مواطن القصور وكيفية معالجتها وكذلك الحديث بشأن كيفية تطوير وتقدم اعلام الاتحاد الوطني، وسبل العمل كي يكون للاتحاد الوطني اعلام قوي ومسؤول في تقديم الخدمات لشعب كردستان وكذلك لخدمة افكار الاتحاد الوطني بشكل تكون وظيفته خلال الفترة المقبلة العودة الى صفوف جماهير شعب كردستان، مؤكدا ضرورة تقديم الرؤى والافكار حول اعلام الاتحاد الوطني خلال هذا الملتقى.

تنظيمات اربيل: ملتقى الاتحاد الوطني لتبادل الافكار والآراء

وبشأن الملتقى، اوضح مجيد حمد مسؤول مركز تنظيمات اربيل للاتحاد الوطني الكردستاني لـ PUKmedia: ان اعضاء وكوادر وقيادات الاتحاد الوطني الكردستاني يشاركون في المتلقى الذي تم توفير جميع مستلزمات نجاحه، موضحا، ان اللجان تقوم باعداد تقاريرها في « اربيل، وسوران، وكوية، وقرجوخ» بمحافظة اربيل، ومن ثم تعد التقارير للملتقى العام للاتحاد الوطني الكردستاني مستهل آيار المقبل.

واضاف: ان مهام الملتقى يستمر لمدة يوم واحد تقدم فيه الآراء والافكار، لافتا الى ان الملتقى العام للاتحاد الوطني الكردستاني، سينعقد مستهل آيار المقبل في اربيل ويستمر لمدة اسبوع.

تنظيمات كوية: ملتقى الاتحاد الوطني مهم جدا

وقال ابو زيد صالح مسؤول مركز تنظيمات كوية للاتحاد الوطني الكردستاني: ان ملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني جاء بتوصية قوباد طالباني، ويشارك فيه مراكز التنظيمات في كوية واربيل وسوران وقرجوخ.

واضاف: ان الملتقى له اهمية كبيرة، للتباحث وتبادل الافكار والمقترحات لتجديد الاتحاد الوطني الكردستاني، موضحا، ان ١٣ لجنة خاصة تواصل مهامها في الملتقى، وتضم اساتذة وخبراء وكوادر متقدمة للاتحاد الوطني الكردستاني، ومن خلال اللجان تجمع الملاحظات والمقترحات بعد مناقشتها الى المشرفين على الملتقى.

يشار الى ان ملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني باربيل، يأتي بعد انعقاد الملتقى في دهوك وكركوك، فيما ينطلق الملتقى الشامل مستهل آيار المقبل.

هذا و أقام الاتحاد الوطني الكردستاني ملتقاه في منطقة كرميان بعد إقامته في محافظات اربيل ودهوك وكركوك.

وشدد الملتقى خلال النقاشات والحوارات التي دارت على ضرورة رص الصفوف والوقوف بحزم على صون وحماية حقوق شعب كردستان، والتأكيد على المضي بنهج مام جلال.

وأكد الشيخ مقداد مسؤول مركز تنظيمات الاتحاد الوطني الكردستاني في كرميان خلال كلمة "ان برنامج ورؤية الاتحاد الوطني الكردستاني هي أمل جماهير شعب كردستان في تعزيز التعايش والوئام والتجربة الديمقراطية باقليم كردستان، مضيفا ان الاتحاد الوطني الكردستاني قدم تضحيات كبيرة في سبيل تحرير شعب كردستان." وقال إن " الاتحاد الوطني الكردستاني منذ تأسيسه وحتى الآن واجه العديد من المصاعب والمآسي لكنه ظل صامداً بفضل القيادة الحكيمة لفقيد الامة الرئيس مام جلال الذي عمل جاهدا في تثبيت دعائم الديمقراطية والتعددية وروح الوئام والتعايش الاخوي بين جميع مكونات العراق.

ولفت الى أن "الاتحاد الوطني الكردستاني حزب الشهداء والتضحيات الكبيرة، واولى اهتماماً كبيراً بمنطقة كرميان التي كانت لها حصة الاسد في التضحيات الكبيرة ومسيرة الصمود ومقارعة الظلم والاضطهاد."

وبين ان عقد ملتقى الاتحاد الوطني في كرميان له اهميته الخاصة والاتحاد الوطني الكردستاني يريد الاستماع الى جميع مقترحات وآراء المواطنين وعوائل الشهداء والمؤنفلين لتعزيز وتطوير سياسات الاتحاد الوطني.

المسرى، PUKmedia

الاتحاد الوطني يدعو الى تعويض الكرد الفيليين

دعت كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني بمجلس النواب يوم الخميس، الى تعويض الكرد الفيليين في العراق الجديد، وذلك خلال بيان للكتلة بمناسبة يوم الشهيد الفيلي.

فيما يأتي نص البيان:

نحيي اليوم بفخر واعتزاز ذكرى يوم الشهيد الفيلي، فقد استشهد الاخوة والاخوات الفيليون ظلما ضمن سياسة التطهير العرقي ومحو هويتهم.

لقد تم تسفير عدد كبير من الفيليين سفروا خلال مدة حكم النظام البعثي فضلا عن استشهاد الكثير منهم وسحب الجنسية العراقية عنهم والاستيلاء على ممتلكاتهم وثرواتهم ومصادرتها.

من الضروري تعويض الاخوات والاخوة من الكرد الفيليين في العراق الجديد، الذي ضمن دستوره الدائم جزءا كبيرا من حقوق كل المكونات والاقليات القومية والدينية، وضمان حقوقهم بحسب الدستور والقانون وحقوق مجمل مكونات العراق الاخرى وتوفير حياة ومعيشة مستحقة لهم.

تحية لارواح شهداء الفيليين الطاهرة

العز والفخر لاخواتنا واخوتنا الفيليين.

كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني

في مجلس النواب العراقي

مبادرة لـ«الإطار التنسيقي» للتوافق والشراكة بانتظار رد من الصدر

نقرير: فريق الرصد والمتابعة

طرح «الإطار التنسيقي» العراقي، الذي يضم قوى معارضة لانعقاد جلسة البرلمان المخصصة لانتخاب رئيس الجمهورية، ليل الجمعة-السبت، مبادرة للخروج من الانسداد الذي تعاني منه العملية السياسية منذ أشهر.

وتأتي المبادرة في أول رد فعل على إمهال زعيم «التيار الصدري» مقتدى الصدر، يوم الخميس، قوى الإطار ٤٠ يوماً لتشكيل حكومة من دون مشاركة تياره المنضوي ضمن التحالف الثلاثي (الكتلة الصدرية، تحالف السيادة، الحزب الديمقراطي الكردستاني) الذي كان يطالب بتشكيل حكومة أغلبية لا تضم «الإطار التنسيقي».

وبعد اجتماع استمر عدّة ساعات في منزل رئيس «ائتلاف دولة القانون» نوري المالكي، أصدر «الإطار التنسيقي» بياناً هذا نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم

(إِذْ هَمَّت طَّائِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلاَ وَاللَّهُ وَلِيُّهُمَا ۗ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ)

صدق الله العلي العظيم

انطلاقا من المسؤولية الشرعية والوطنية والاخلاقية الملقاة على عاتقه لازال الاطار التنسيقي مستعد للحوار الجاد والبناء مع جميع الكتل والمستقلين للخروج من حالة الانسداد السياسي، كما تدعوا قوى الاطار جميع المخلصين الى تحمل المسؤولية وعدم الاصرار على معادلة كسر الارادات التي من شأنها ان تزيد المشهد تعقيدا بدون جدوى والمتضرر الوحيد منها هو الشعب العراقي.. وبناء عليه يعلن الاطار عن رؤيته لمعالجة الانسداد السياسي والتي ترتكز على عدة اسس نوردها ادناه وسيقدم الاطار تفاصيلها في حواراته مع القوى السياسية ونلخصها بالآتي :

١. الالتزام بالمدد الدستورية وتسجيل الكتلة الاكثر عددا من الطرفين لضمان حق المكون واكتمال الاستحقاق الوطني للمكونات الاخرى بالرئاسات الثلاث، ضمن رؤية موحدة يشترك فيها الاطار و المتحالفون معه والكتلة الصدرية والمتحالفون معها.

٢. بعد اعلان الكتلة الاكثر عددا يتم الاتفاق على المرشح لمنصب رئيس الوزراء وفق الشروط والمعايير المطلوبة كالكفاءة والنزاهة والاستقلالية ويكون ذلك عبر لجنة مشتركة من الاطار التنسيقي والكتلة الصدرية

٣. الاتفاق على البرنامج الحكومي ضمن سقف زمني محدد يتم الاتفاق عليه ويشترك في ادارة تنفيذه من يرغب من الكتل الفائزة التي تلتزم بالبرنامج ويتم ترشيح المؤهلين لادارة البلاد على ان يمتازوا بالكفاءة والنزاهة والاختصاص.

٤. تتولى المعارضة داخل مجلس النواب مراقبة الحكومة ومحاسبتها على اخطائها وتجاوزاتها ويتم تمكين المعارضة من القيام بعملها بصورة صحيحة وحمايتها وفق القانون.

نكرر نداءنا لاخواننا الذين رفضوا دعواتنا المتكررة للتعاون على البر والتقوى ونحضهم لوضع مصلحة الوطن والمواطنين فوق المصالح الحزبية والكتلوية.

والله ولي التوفيق.

الاطار التنسيقي

بغداد ٢٠٢٢/٤/١ م

الموافق ٢٩ شعبان ١٤٤٣ هج

الصدر : شكلوا حكومة وطنية بدون الكتلةالصدرية

وكان زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر الذي يتزعم أيضاً تحالف «إنقاذ وطن»، فاجأ خصومه في البيت الشيعي، «الإطار التنسيقي»، بمنحهم مهلة ٤٠ يوماً تبدأ في الأول من شهر رمضان إلى التاسع من شوال القادم، لتشكيل حكومة جديدة في العراق.

وقال الصدر في تغريدة على «تويتر»:

«نعمة أنعمها الله علي.. أن مكنني ان اكون ومن معي الكتلة الفائزة الاكبر في الانتخابات، بل فوز لم يسبق له مثيل، ثم جعلنا الكتلة أو التحالف الشيعي الاكبر.

ثم من علي بان اكون اول من ينجح بتشكيل الكتلة الاكبر وطنيا «انقاذ الوطن» وترشيح رئيس وزراء مقبول من الجميع، ولن استغني عن ذلك، والحمد لله رب العالمين. فازعجت تلك التحالفات الكثير، فعرقلوا ومازالوا يعرقلون، ولكي لا يبقى العراق بلا حكومة فتتردى الاوضاع الامنية والاقتصادية والخدمية وغيرها، ها أنا ذا أعطي «للثلث المعطل» فرصة للتفاوض مع جميع الكتل بلا استثناء لتشكيل حكومة اغلبية وطنية من دون الكتلة الصدرية، من أول يوم في شهر رمضان المبارك وإلى التاسع من شهر شوال المعظم.

فالى ذلك اليوم اسالكم الدعاء وقبول الطاعات، وعلى الاحبة في الكتلة الصدرية عدم التدخل بذلك لا ايجابا ولا سلبا.. جزاهم الله خير الجزاء، وبذلك فقد أبرأت ذمتي أمام الجميع».

السيادة والحزب الديمقراطي يعلنان التمسك بـ«انقاذ الوطن»

وأعلن تحالف السيادة والحزب الديمقراطي الكردستاني الجمعة، تمسكهما بتحالف «إنقاذ الوطن» واستمرار الشراكة مع الكتلة الصدرية.

جاء ذلك في بيان مشترك بعد قرار زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر الانسحاب من حراك تشكيل الحكومة لمدة

٤٠ يوماً ومنح الإطار التنسيقي فرصة القيام بذلك.

وجاء في البيان المشترك للسيادة والديمقراطي الكردستاني:

«نثمن موقف الصدر ومبادرته نحو الإسراع في تشكيل حكومة قوية تعمل على معالجة الملفات المعقدة التي تواجه الشعب العراقي».

وأكد الجانبان «التمسك بالشراكة مع الكتلة الصدرية، لعدم إمكانية أن تولد حكومة قوية دون شراكتهم»، كذلك أعلنا في الوقت نفسه تمسكهما بـ»تحالف إنقاذ الوطن باعتباره الأمل الذي ينتظره العراقيون».

وأبدى قطبا تحالف إنقاذ الوطن حرصهما على «الحوار الوطني البناء مع الجميع بعيدا عن التدخلات الخارجية من أجل الوصول بالبلاد إلى بر الأمان، وكذلك على تفاهم واتفاق البيت الشيعي على تسمية مرشح الكتلة الصدرية لرئاسة مجلس الوزراء و طرح برنامج ومنهاج وزاري ينسجم مع واقع البلاد ويحظى بتأييد المكونات والقوى الأساسية».

العامري: الاتفاق والتفاهم والشراكة مبدأنا في تشكيل الحكومة

من جانبه أكد زعيم تحالف الفتح هادي العامري، الجمعة، أن الاتفاق والتفاهم والشراكة مبدأ التحالف في تشكيل الحكومة.

وقال العامري في كلمة بمهرجان ذكرى يوم الشهيد الفيلي ببغداد، إن «هنالك قوانين هي قوانين الظلم ويجب أن يتم تغييرها ومحاسبة كل من يتمسك بها»، مشيرا إلى أنه «حذرنا مسبقا من التزوير والتلاعب في الانتخابات وحصل كلاهما واحترمنا قرار المحكمة الاتحادية». وأضاف، أن «التلاعب بنتائج الانتخابات هو الذي خلف الانسداد السياسي»، مؤكدا «ضرورة التفاهم لإيجاد مخرج في العملية السياسية التي بنيت منذ ٢٠٠٣ ولليوم على أساس الاتفاق والتوازن والشراكة».

ولفت إلى أن «الاتفاق والتفاهم والشراكة هو مبدأنا في تشكيل الحكومة»، موضحا أن «الاطار ذهب إلى الثلث الضامن وهو ضامن للعملية السياسة لايجاد حكومة قوية». وتابع، «لايمكن أن نتنازل عن تشكيل الكتلة الأكبر التي تضمن حق المكون الشيعي الاكبر، ونصر على ضرورة تشكيل الكتلة الاكبر من الاطار الشيعي والتيار الصدري والمستقلين لضمان حق المكون الشيعي».

وبين أنه «يجب الاسراع في تشكيل الحكومة الجديدة وتقديم الخدمات للعراقيين والابتعاد عن كسر الارادات»، إضافة إلى أنه «يجب التفاهم في تشكيل الحكومة والوصول الى طاولة حوار مشتركة بين كل الاطراف». وأكد أنه «يجب أن تكون هنالك معارضة بناءة لتقوية العملية السياسية والفرصة موجودة، ويجب التفاهم بايجاد مخرج للازمة في البلد ولا نريد التوافق».

«مبادرة للخروج من المأزق»

وفي الشأن، أكد عضو بالبرلمان العراقي عن «الإطار التنسيقي»، لـ»العربي الجديد»، أن المبادرة جاءت للخروج من المأزق الذي دخلت فيه العملية السياسية منذ إجراء الانتخابات قبل ستة أشهر، موضحاً أنها موجهة للقوى الفاعلة في الساحة السياسية، خصوصاً «التيار الصدري» التي ينتظر الإطار تجاوبه مع المبادرة.

ولفت إلى أن مشاركة «الكتلة الصدرية» ضرورية في الحكومة المقبلة كونها تمتلك أكثر من ٧٠ نائباً، مشيراً إلى أن «الإطار التنسيقي» يأمل تشكيل الحكومة في وقت قريب من خلال تفاهمات بين القوى الرئيسية وفي مقدمتها «التيار الصدري».

«الصدر جاد في التوجه نحو المعارضة»

وقال عضو «التيار الصدري» عصام حسين، الجمعة، إن مقتدى الصدر «جاد في التوجه نحو المعارضة كخيار أفضل من التوافق مع الإطار التنسيقي لتشكيل حكومة توافقية تؤسس على أساس المحاصصة وتقاسم المغانم».

ولفت إلى أن «الإطار التنسيقي سيفشل في النهاية بتشكيل الحكومة من دون مشاركة ودعم الكتلة الصدرية، لذا عليهم ترك هذا الأمر للكتلة ومن معها من حلفاء حتى يمضوا في مشروع حكومة الأغلبية الوطنية».

الإطار التنسيقي» يتمسك بالتوافق

وأبدى تحالف «الإطار التنسيقي»، تمسّكه بمبدأ التفاهم والتوافق المسبق للخروج من الأزمة، وقال النائب عن «الإطار»، أحمد الأسدي، في تغريدة له «كان المشهد جميلاً جداً هذا اليوم، حيث كان كل منا (الإطار التنسيقي وتحالف إنقاذ وطن) يعمل لحشد أكبر عدد مناصر له من النواب، دون أن يؤثر ذلك على أصل الود والحوار».

واعتبر ذلك «ممارسة ديمقراطية ستؤتي أكلها بعد حين، الجميع أمام مسؤولية حفظ حقوق جماهيره، والإسراع في رسم تفاهمات جامعة تتناسب مع صعوبة المرحلة وضرورة التصدي للأزمات».

بحر العلوم يعزو حالة الإنسداد إلى عدم توازن الصلاحيات

وعزا الوزير والبرلماني السابق ابراهيم بحر العلوم، اسباب الانسداد السياسي الى عدم توازن الصلاحيات الممنوحة دستوريا. وقال خلال مؤتمر ازمة التعديلات الدستورية امس ان (حالة الانسداد السياسي في العراق سببها عدم توازن الصلاحيات التي منحها الدستور للسلطتين التنفيذية والتشريعية)، واضاف (نؤيد رؤية مجلس القضاء الأعلى التي تتمحور بشأن إجراء التعديلات الدستورية اللازمة لضمان انسيابية العملية السياسية في البلاد).

تحدي المنافسين وامتحان الشركاء

فيما رأى الخبير فرهاد علاء الدين في بيان الصدر، تحدي المنافسين وامتحان الشركاء.

وكتب في تغريدة على توتير ان (الصدر سيقضي رمضانا هادئا خلال اعتكافه السياسي، ولاسيما ان هذا الشهر سيكون حافلا بالافطار السياسي والحوار على شاشات التلفاز)، وتابع ان (اعطاء الصدر فرصة للاطار التنسقي،تشكيل الحكومة، هو تحدي المنافسين وامتحان للشركاء)، مؤكدا ان (امام الاطار مدة شهر من التفاوض لاقناع الشركاء وتشكيل الحكومة، والا سيعود الصدر بقوة لتشكيل الحكومة).

مخرجات اجتماع تحالف «العزم» بحضور فالح الفياض

وعقدت قيادات من تحالف «العزم» اجتماعا في مكتب النائب خالد العبيدي لبحث مجمل الآراء والمواقف ووجهات النظر بشأن الأزمة السياسية الحالية.

وأكد الحاضرون في الاجتماع الذي حضر جانبا منه رئيس حركة عطاء فالح الفياض والأمين العام للمشروع الوطني العراقي جمال الضاري والنائب عن محافظة نينوى خالد سلطان هاشم، وفقا لبيان «ضرورة استمرار الحوار للوصول الى تفاهمات تنهي الخلافات الجانبية وتقطع الطريق على المستفيدين من الانقسام الحاصل في الشارع العراقي».

وشدد تحالف العزم، على ان «موقفه الثابت يستند بشكل أساس على تشجيع جميع الأطراف على الحوار للوصول

الى تفاهمات مشتركة، مكررا موقفه الرافض لأي محاولات تسعى الى ترسيخ حالة الانقسام داخل المجتمع العراقي».

من جانبه النائب خالد العبيدي في الاجتماع ان «الخلافات الحاصلة أثبتت حاجة العراق لإطلاق مشروع وطني ينطلق من طرح حوارات ونقاشات بناءة وصريحة عن أسباب فشل الحكومات وعدم قدرتها على بناء دولة قوية ومتماسكة اجتماعيا واقتصاديا وأمنيا». وقال إن «مخرجات هذه الحوارات والنقاشات يجب أن تؤدي الى وضع حلول ثابتة تصحح مسار العملية السياسية لتكون في خدمة العراقيين وليس العكس».

الجابري: مبادرة الاطار وضعت الخطوط العريضة لمسار العملية السياسية

واكد محلل سياسي ان الاوضاع في العراق تتجه نحو المجهول بعد خرق التوقيتات الدستورية، مشدداً على ضرورة التفاهم والحوار بين الاطار التنسيقي وتحالف انقاذ وطن.

وقال المحلل السياسي واثق الجابري خلال تصريح خاص لـPUKmedia: بعد فشل جلسات مجلس النواب لابد للقوى السياسية من التعامل بالواقع وتدارك الامر واجراء حوار مباشر، مع وجود نوع من التفاوض الجاد بين الاطراف السياسية والاتفاق على آليات الحكم في المرحلة المقبلة. واضاف: اذا كانت هناك قوى تريد المعارضة فلتذهب الى المعارضة، واذا كانت هناك قوى تريد تشكيل حكومة اغلبية فلتذهب الى تشكيل الحكومة وعليها عرض برنامجها والذهاب باتجاه تنفيذه بالاتفاق مع الاطراف الاخرى.

وتابع: ان الخلافات السياسية اليوم وصلت الى درجة القطيعة والاختلاف التام، وهذا لايجوز، لانه مهما كبرت درجة الخلاف فلابد من التفاوض والحوار بين الجانبين.

واوضح: ان مبادرة الاطار التنسيقي وضعت الخطوط العريضة لمسار العملية السياسية، لكن العراق يحتاج الى المزيد من الحوار والتفاهم بين الاطراف السياسية للخروج من الازمة الراهنة.

نائب عن القانون: لا يمكن تحقيق الكتلة الأكبر دون التيار الصدري

الى ذلك أكد عضو مجلس النواب العراقي عن ائتلاف دولة القانون جاسم العلوي، أنه لا يمكن تحقيق «الكتلة الأكبر» دون التيار الصدري.

وقال العلوي لشبكة روداو الاعلامية ان «تعزيز الاتفاق ضمن المكون هو المسؤول عن الكتلة الأكبر، يضيف إلى هذا التحالف سرعة الإنجاز».

عضو مجلس النواب عن ائتلاف دولة القانون، لفت الى انه «مع وجود التحالف الثلاثي والمكون الشيعي الذي يمثل الكتلة الأكبر، فمن المؤكد أن ذلك يسهم في تسهيل عملية تشكيل الحكومة بأقرب وقت، ولا تكون هناك حكومة بترك أي جزء في تشكيل الحكومة، وبالأخص التيار الصدري، ولا يمكن تحقيق الكتلة الأكبر بدونهم».

أما بخصوص المرشحين لرئاسة الجمهورية، فذكر النائب جاسم العلوي انه «يهمنا في المكون الكردي اختيار مرشح يتفق عليه الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني». ونوه الى انه في حال عدم التوافق بين الحزبين الكرديين «سنميل إلى الاتجاه الإيجابي لحل هذه الأزمة، لما تتطلبه طبيعة الوضع السياسي»، مؤكداً أن «مهمتنا الكبيرة هي المواطن العراقي واستمرار العملية السياسية، ومن يتجاوب معنا دون إعاقة، سنتعامل معه بشكل إيجابي».

البيت الكردي.. الحزب الديمقراطي يخالف الجميع استئثارا بالمناصب

ويبدو أن محاولة بعض الأطراف داخل المكون الكردي للاستئثار بالمناصب بحجة فوزه بأكثر مقاعد إقليم كردستان في البرلمان العراقي وتحديداً منصب رئيس الجمهورية، قد أحدثت شرخاً داخل البيت الكردي، إذ وجدت الكتل الكردية نفسها في جبهة والحزب الديمقراطي وحده منفرادا في الجهة الأخرى.

ويرى عضو مجلس النواب هريم كمال آغا في هذا السياق أنه "بدون شك أن انفراد أي حزب بالسلطة سيؤدي بالنهاية إلى نتائج خطيرة وهي تناقض مبدأ الديمقراطية الذي تأسس عليها النظام السياسي في العراق، وأن البيت الكردي أيضاً تضرر من هذا الانقسام، فعلى سبيل المثال أن شعب كردستان أصبحت أزماته الرئيسية التي كان يعاني منها مسائل ثانوية بسبب هذا الانقسام "، مبيناً أن "شق وحدة البيت الشيعي من قبل بعض الأطراف أفقدت الكرد مصداقيتهم أمام أصدقائهم من الاحزاب الشيعية العريقة في البلاد".

وأشار كمال آغا لـ(المسرى) إلى أن "الإتحاد الوطني الكردستاني يهدف دائماً وأبدا إلى إنجاح العملية الديمقراطية وإيصال البلاد إلى بر الأمان، كما ويؤكد على أن حلحلة المشاكل بين الحكومة الإتحادية وإقليم كردستان تكون في بغداد وليس دول الجوار".

أما عضو رابطة المحللين السياسيين الدولية قاسم العبودي فيقول لـ(المسرى)، إن "المكون الكردي مكون اصيل في العملية السياسية العراقية، وفي وقت قريب جداً لم يكن هناك أي اختلاف أو فرق بين الإتحاد الوطني والحزب الديمقراطي، لأن الكل كان متعاوناً بإدارة الملف السياسي في العراق، وكان العرف السياسي وحسب الاتفاقات السابقة بينهما أن تكون رئاسة الإقليم للحزب الديمقراطي ورئاسة الجمهورية للإتحاد الوطني"، موضحاً أنه "للأسف الشديد بعض الأصابع والأجندات الخارجية قد ضغطت على الداخل الكردي وأحدثت شقاً فيه، وتحديداً في هذه المفصلية التاريخية الخطرة على العراق، على اعتبار أنه شبه انقلاب من قبل الحزب الديمقراطي الكردستاني ضد المكون الكردي وضد الإئتلافات الكردية التي دأبت عليها المسيرة السياسية منذ عام ٢٠٠٣ ولغاية اليوم".

وأكد العبودي أن "الفئوية والحزبية والمصالح الشخصية هي من طغت على سلوك بعض القادة الكرد عندما حاولوا فرض أسماء معينة لرئاسة الجمهورية، على اعتبار أن رئاسة الجمهورية منذ عام ٢٠٠٨ وإلى اليوم كانت من حصة الإتحاد الوطني ويجب ان نحصل عليها الآن"، غير مستبعد ان تكون دول خارجية كتركيا واسرائيل متورطتان بهذا الأمر كونهما لا ترغبان بالاستقرار السياسي في إقليم كردستان والعراق"، منوهاً إلى انه "لن تكون هناك مقبولية لدى الجانب الشيعي لتغيير ذلك العرف السياسي، لأن هناك أواصر علاقات قوية بين المكونات الشيعية بأغلبها مع الإتحاد الوطني، وليس من السهولة بمكان أن يسلم ذلك المنصب الكبير(رئاسة الجمهورية) للحزب الديمقراطي الكردستاني".

ومن جهته يقول عضو مجلس النواب العراقي سوران عمر لـ(المسرى) إن "احدى نقاط ضعف الكرد وعلى مر التاريخ هي عدم اتفاق أطرافه وأختلافاتهم الداخلية، وبالتالي انهم يقفون ويشددون على نقاط الخلاف بينهم، رغم وجود الكثير من النقاط المشتركة التي تجمعهم"، مؤكداً أن "الكرد حالياً في بغداد منقسمون بطريقة سيئة على الخلافات مابين الأطراف الشيعية والسنية، وهذا الانقسام يحدث في أغلب المرات والمواقف، تجد الحزب الديمقراطي في جهة والاطراف الاخرى في جهة اخرى".

وأضاف عمر أن "الناس في الإقليم أوضاعهم متدهورة ولديهم معاناة كثيرة، بالإضافة إلى المشاكل السياسية التي تخص الدستور والاستحقاقات المالية والمناطق المتنازع عليها التي يجب حلها مع الحكومة الإتحادية، ولكن إذا استمر الحال هكذا سيدفع مواطنوا الأقليم ضريبة اكبر من سابقاتها، وذلك بسبب العقلية التي تحكم الأقليم".

عضو بالاطار يتهم التحالف الثلاثي بـ«الفشل» بتشكيل الحكومة

واتهم عضو الإطار التنسيقي، عائد الهلالي، التحالف الثلاثي بـ«الفشل» بتشكيل الحكومة وإيجاد مخرج للأزمة السياسية الراهنة في العراق، مشيرا الى ان رئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي «ليس طرفاً أو مشكلة في الانسداد السياسي»، بل فيما يتعلق بتشكيل الكتلة الشيعية الأكبر من الإطار التنسيقي والكتلة الصدرية.

وقال الهلالي لشبكة روداو الاعلامية: «لدينا توقيتات دستورية يلزم احترامها، أي أنه في السادس من شهر نيسان الجاري يجب اختيار رئيس الجمهورية، والقضية ليست بيد مقتدى الصدر حتى يمنح جهة ويفوّض أخرى، وهو ليس إلا شريك في العملية السياسية». وأوضح انه «لدينا التوقيتات الدستورية هي الحاكمة على العملية السياسية ولا يمكننا تجاوزها، والموضوع اليوم بيد القضاء، الذي ربما يقوم بحل مجلس النواب وهو أمر طبيعي، لأننا انتهكنا المدد الدستورية، وفشل التحالف الثلاثي بتشكيل الحكومة وإيجاد مخرج للأزمة».

بشأن بيان تحالف السيادة والحزب الديمقراطي الكردستاني، رأى الهلالي انه «فيه تماهياً مع تغريدة مقتدى الصدر، علماً أنهما محرجان نظراً لأن الصدر وضعهم بزاوية ضيقة، بسبب عدم أخذ رأيهم أو استشارتهم بذلك».

«في سياق قراءتنا للبيان تبين لنا أن هناك رغبة شديدة منهم (تحالف السيادة والحزب الديمقراطي الكردستاني) للانفتاح على باقي الكتل السياسية، والقيام بحوارات سياسية لحل الخناق السياسي الحاصل، لهذا يفترض التقارب في وجهات النظر بشكل كبير بين الكتل السياسية، وألا نذهب باتجاه الانسداد السياسي الذي سيؤدي لانزلاق أمني في البلد»، وفقاً للهلالي.

عضو الاطار التنسيقي، ذكر ان «التنازل من سقف المطالبات العالية أفضل من تردي الوضع»، منوها الى ان «رئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي ليس طرفاً أو مشكلة في الانسداد السياسي، بل فيما يتعلق بتشكيل الكتلة الشيعية الأكبر من الإطار التنسيقي والكتلة الصدرية، التي إن لم توافق على تمرير رئاستي الجمهورية والوزراء فلن يمرر، لأننا نمثل الأكثرية، ولن نفرط بهذا الحق الذي منحنا إياه الدستور، كما أنه لدينا تصورات عن شكل الحكومة وبرنامجه ورئاسة الوزراء واحترام التوقيتات الدستورية وغيرها».

المرجع الحائري عن الاتفاق الثلاثي: لا خير فيه

من جانبه، رد مكتب المرجع الديني سماحة السيد كاظم الحائري بخصوص الاتفاق الثلاثي بين التيار الصدري والحزب الديمقراطي الكردستاني وتحالف السيادة.

وذكر المكتب، في بيان، إن «الحائري أجاب في استفتاء عن رأيه بالتحالف الثلاثي هل فيه بارقة امل بإنقاذ العراق ام ان الاتفاق يصبّ في خدمة اعداء الدين وتضييع العراق وتهميش الاغلبية التي جهادت وضحّت و أعطت دماءها من أجل حريتها وخلاصها من التهميش و الابعاد».

وجاء في نص الجواب على وفق البيان أن التحالف «لا خيرَ فيه».

الثلث الضامن: لا نريد تهميش اي طرف

ويقول النائب في الاطار التنسيقي محمد الصيهود لـPUKmedia: ان الازمة بين الاطراف الشيعية هي امتداد لازمة بين جميع الكتل السياسية، واذا كان التحالف الثلاثي يريد تشكيل حكومة بمفرده، فان الاطار التنسيقي والاطراف المتحالفة معه، لايريدون تهميش الاطراف الاخرى.

ويضيف ان الاطار التنسيقي والاتحاد الوطني الكردستاني والعزم والنواب المستقلين يتحركون نحو جميع الاطراف

السياسية لتشكيل حكومة جديدة، وعلى الحزبين الكردين، الاتفاق على مرشح واحد وكذلك الاطار التنسيقي والتحالف الثلاثي عليهما الاتفاق لتشكيل الكتلة النيابية الاكثر عددا.

ويؤكد ان الاطار التنسيقي والاتحاد الوطني الكردستاني والعزم والنواب المستقلين الذين شكلوا الثلث الضامن ذاهبون بمبادرة الى جميع الاطراف السياسية لتجاوز الازمة الراهنة.

الاحتقان السياسي يولد أوضاعا جديدة

ويرى رائد فهمي سكرتير الحزب الشيوعي العراقي، ان الاستعصاء السياسي مازال مستمرا، وهو من مظاهر ازمة اعمق ما يتطلب ضرورة تشكيل الحكومة وتعديل المسار السياسي باستخلاص دروس سابقة انتفاضة تشرين والانتخابات ونتائجها.

ويوضح لـPUKmedia، ان الصراع حول مفهوم الاغلبية والتوافق، انعكاس للواقع، وان الاحتقان السياسي يدفع باتجاه قرارات جديدة، حل مجلس النواب وامتدادات اخرى تصل الى خارج مجلس النواب ونحو طرق اخرى لا يمكن التنبأ بها. ويشير الى ان حالة احتجاجية قد تزاد اذا لم تقدم حلول بالمزيد من التوترات، لان الصراع يجب ان يدور حول البرامج والمشاريع السياسية لكل جانب وافصاح تلك البرامج للشعب.

تحالفات جديدة وتفاؤل

ويتفاءل المحلل هاشم الكندي بامكانية الاطار التنسيقي والقوى المتحالفة معه في تجاوز الازمة الراهنة، بمبادرته الجديدة، بعد ان ايقن الطرف الاخر ان مشروع الاقصاء والتفرد لا يمضي.

ويلفت الى ان مبادرة الاطار التنسيقي تأتي متوافقة مع شعار رفعه لتشكيل حكومة اتفاق بين كل الاطراف وتلتزم ببرنامج واحد، لان الاطار لايريد المناصب بعد عرضه كل الوزارات على الكتلة الصدرية في اتفاق وطني شامل، وهو يرفض الاقصاء على نفسه ويرفضه للاخرين.

ويعرب الكندي عن امله، ان يستطيع مجلس النواب انتخاب رئيس جمهورية قبل ٦ نيسان ٢٠٢، بعد ان اصبح عدد المقاطعين للجلسة السابقة لانتخاب رئيس الجمهورية الى اكثر من ١٥٠ نائبا، عبر تحالفات جديدة تشمل ايضا الكتلة الصدرية في المرحلة الاولى او فيما بعد.

مسارات قانونية وإقليمية

من جانبه، يوضح المحلل السياسي إحسان الشمري خلال حديث لـ«العالم الجديد»، أن «عدم تحديد موعد من البرلمان للجلسة المقبلة لانتخاب رئيس الجمهورية، مؤشر على فقدان الحلول القريبة وأن لا تقارب بين التحالف الثلاثي والإطار التنسيقي».

ويؤكد الشمري، أن «الأمور ستمضي في مسارين، الأول سياسي يعني احتمالية أن تكون تسوية بين الحزبين الكرديين، الاتحاد الوطني والديمقراطي الكردستاني، وتأييد برهم صالح رئيسا للجمهورية من قبلهما معا، ولهذا ستكون بوادر، خصوصا بعد اتصال زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر مع رئيس الاتحاد الوطني بافل طالباني».

ويستطرد «المسار الآخر هو القانوني، إذا ما استمرت القوى السياسية بتمسكها بمواقفها فهذه القوى في النهاية ستتجاوز المدة الدستورية المحددة باختيار رئيس الجمهورية، ومن ثم قد نكون أمام فراغ دستوري يتطلب تدخل

المحكمة الاتحادية لوقف تمادي القوى السياسية وانتهاكها للدستور، والكرة ستكون بملعب القضاء العراقي الذي سيجد أن البرلمان فشل في استكمال الاستحقاقات الدستورية».

خبراء يحذرون من استمرار الخروق الدستورية

وقد حذرَ خبراء قانونيون من استمرار الخروقات الدستورية بما يتعلق باستحقاقات انتخاب رئيس الجمهورية وما يتبعها من استحقاقات أخرى، مرجحين أن تصبح تلك الخروق بمثابة العرف الذي ستسير عليه الجهات السياسية في الدورات البرلمانية المقبلة.

وقال الخبير القانوني أمير الدعمي في حديث لـ«الصباح»: إن «استمرار البرلمان في خرق الدستور أمر غير مقبول وكارثة حقيقية كونه يمهد الطريق ليكون عرفاً تسير عليه الدورات المقبلة»، مشيراً إلى أن «ما يحكم البلد اليوم هو التوافقات السياسية وليس الدستور». وأضاف، أن «عدم تحقق النصاب خلال جلسة الأربعاء المقبل المخصصة لاختيار رئيس الجمهورية لن يترتب عليها أي أمور قانونية وإنما يبقى الحال على ما هو عليه، أي إلى أن تتفق الكتل السياسية فيما بينها»، مبيناً أنه «قانونياً لا يصح ما يحدث وإنما يُعد خرقا دستوريا لكن البرلمان لا يحترم التوقيتات الدستورية».

وأوضح أنه «لا حل إلا الانتظار أو حل البرلمان، وهذا الأمر يحتاج إلى ١١٠ نواب يقدمون طلبا إلى هيئة الرئاسة ويكون التصويت بعدد ١٦٥ نائبا، وهذا أمر مستحيل». وتابع: إن «المحكمة الاتحادية لا يوجد لديها قرار بهذا الشأن إلا في حالة واحدة بأن (تلزم البرلمان بالتوقيتات الدستورية وإلا يكون على البرلمان حل نفسه على اعتبار أنه غير قادر على أداء مهامه الدستورية)»، مستدركاً: «وهذا لن يحدث أيضاً حيث لا يوجد لدينا قضاء مستقل لهذا الحد، لأن قضاءنا مقيد بالمساومات السياسية»، بحسب تعبير الدعمي.

وعن الوضع العام في حال استمر الحال كما هو، بيّن الخبير القانوني أنه «لا يوجد فراغ دستوري والمحكمة الاتحادية أوضحت أن (رئيس الجمهورية يبقى في مهامه لحين انتخاب رئيس جديد حتى لو بعد سنة، وحكومة تصريف الأعمال موجودة والبرلمان أيضاً)، لذلك فأن جلسة الأربعاء قد لا تتحقق ولن يذهبوا لاختيار رئيس الجمهورية وقد يذهبون إلى موعد آخر». ونوّه بأن «ما يحدث اليوم من مناقشة قوانين تأتي من حكومة تصريف أعمال لا يجوز، ولكن عرفياً وسياسياً يجوز كون البلد لا يسير على أي شيء من الدستور وإنما فقط أعراف، كما أن إعلان حالة الطوارئ وفق المادة ٦١ مستبعد كونه يحتاج إلى موافقة ثلثي البرلمان وخلال شهر واحد، وهذا الأمر أيضا جداً صعب، وما يصدر في الإعلام من قبل بعض النواب يأتي من جهلهم بالدستور والقانون».

إلى ذلك، بيّن المحلل السياسي جاسم الغرابي أن اللاعب الإقليمي سيكون حاضراً خلال الأيام المقبلة وقد يحمل في جعبته حلا لإنهاء الأزمة السياسية».

وقال الغرابي في حديث لـ«الصباح»: إن «الإطار قد يسحب جزءاً من النواب الذين تم خذلهم في الجلسة الأولى من قبل التحالف الثلاثي ولن يكتمل النصاب، كما أن مرشح الحزب الديمقراطي (ريبر أحمد) أصبحت حظوظه ضعيفة خاصة بعد الأحداث الأخيرة والإساءة لمقام المرجعية الدينية، وقد تتجه الأعين صوب المرشحين (رزكار أمين أو عبد اللطيف رشيد)»، مبيناً أن «الحل الوحيد للخروج من الأزمة الحالية هو التنازل عن رئاسة اللجان النيابية». وأضاف أن «ما حدث أمس الأول الأحد من تطاول على المرجعية الدينية من قبل شخصية كردية سيؤثر في بعض النواب الشيعة وقد ينسحبون من التحالف معهم».

الأعلى منذ 1972.. العراق يكشف تفاصيل إيراداته من النفط

بلغت إيرادات النفط العراقي في مارس الماضي «أعلى مستوى لها منذ عام ١٩٧٢»، مسجلة ١١,٠٧ مليار دولار، وفق أرقام أولية لوزارة النفط، فيما سجلت أسعار الخام ارتفاعا كبيرا نتيجة الغزو الروسي لأوكرانيا.

وذكر بيان صادر عن الوزارة، الجمعة، أن مجموع كمية الصادرات لشهر مارس في العراق، ثاني أكبر مصدر للنفط في مجموعة أوبك، «من النفط الخام بلغ ١٠٠ مليونا و٥٦٣ ألفا و٩٩٩ برميلا، بإيرادات بلغت ١١,٠٧ مليار دولار، ويعد أعلى إيراد مالي تحقق منذ عام ١٩٧٢».

وأوضح البيان الذي نشرته وكالة الأنباء العراقية «واع» أن هذه «الإحصائية أولية للكميات المصدرة من النفط الخام والإيرادات المتحققة لشهر مارس الماضي».

وقال مسؤول في وزارة النفط، فضل عدم الكشف عن هويته، لوكالة فرانس برس إن «الأرقام النهائية لا تتغير عادة على الإطلاق عن الأرقام الأولية، أو قد يحدث تغيير طفيف»، مشيرا إلى أنها سوف تنشر قرابة نهاية الشهر الحالي.

وأوضح البيان أن معدل «الكميات اليومية بلغ ٣ ملايين و٢٤٤ ألف برميل في اليوم»، وأن «معدل سعر البرميل الواحد بلغ أكثر من (١١٠,٠٩٠) دولارا».

وفي فبراير، سجل العراق أعلى معدل صادرات وإيرادات نفطية منذ ثماني سنوات بلغت قيمتها ٨,٥ مليارات دولار، كما أعلنت وزارة النفط حينها.

وأدى الغزو الروسي لأوكرانيا إلى ارتفاع أسعار الخام، في حين لا تزال الدول المنتجة للنفط تحد من العرض. وتوافقت الدول الأعضاء في تحالف «أوبك بلاس»، الخميس، على زيادة طفيفة لإنتاجها، متجاهلة الدعوات إلى التخفيف من الضغوط على الأسعار.

وبعدما لامس النفط في ٧ مارس أسعارا قياسية سجلها خلال الأزمة المالية عام ٢٠٠٨، متجاوزا عتبة ١٣٠ دولارا للبرميل، عادت الأسعار وانخفضت لتقارب مئة دولار للبرميل، الجمعة.

ويعتمد العراق بنسبة ٩٠٪ على الإيرادات النفطية. مع ذلك، يعاني البلد البالغ عدد سكانه نحو ٤٠ مليون نسمة، وعاش فترات طويلة من الحروب والنزاعات، من نقص كبير في الطاقة وتهالك البنى التحتية وانقطاعات متكررة في الكهرباء.

وخلال فترة الإغلاق المرتبط بانتشار فيروس كورونا في العامين الماضيين، تراجع سعر برميل النفط بشكل كبير، ما وضع العراق أمام أزمة اقتصادية.

وأوضحت الوزارة أن النفط مصدر من حقول في وسط وجنوب العراق ومن كركوك، وأشارت إلى أنه «من خلال إيمانها بإطلاع الشعب على عمليات التصدير والإيرادات المتحققة منه (النفط)، اتخذت هذا الإجراء الشهري».

مفاوضات بلا نهاية.. «انسداد» سياسي في العراق

*وكالة فرانس برس

بين حكومة أغلبية وحكومة توافق، يواجه العراق عقدة السياسية أفرزت ثلاث محاولات فاشلة لانتخاب رئيس للجمهورية، كان آخرها جلسة برلمانية الأربعاء، واستمراراً في الخرق الدستوري، بعد ستّة أشهر من الانتخابات البرلمانية المبكرة، ودون حلّ في الأفق.

ورفع البرلمان العراقي الأربعاء «حتى إشعار آخر»، جلسته التي كان مقرراً أن ينتخب فيها رئيساً للجمهورية.

لماذا لم ينتخب البرلمان حتى الآن رئيساً للجمهورية؟

تعطّل النصاب بسبب استمرار الخلافات السياسية.

منشأ هـذه الخلافات يعود إلـى إعـلان نتائج

> أثبتت جلسة البرلمان الثالثة والتصريحات التي تلتها أنّ الحلّ لا يزال بعيدا

الانتخابات المبكرة في أكتوبر. حينها، خرج التيار الصدري بزعامة رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر، بأكبر عدد من المقاعد.

وفي العراق، تجري العادة على أن يتمّ تقاسم السلطة على مبدأ التوافق، وأن تشكّل القوى الشيعية مجتمعةً الكتلة الأكبر في البرلمان التي عليها اختيار رئيس للحكومة، لكن الصدر يريد الانقطاع عن ذلك التقليد.

وهو يكرّر مـذّاك إصـراره على تشكيل حكومة غالبية وعلى أنّـه صاحب الكتلة الأكبر بتحالف ثلاثي باسم «إنقاذ وطن»، مع الحزب الديموقراطي الكردستاني، وتكتل أحزاب سنية أبرزها حزب بقيادة رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي، مع نحو ١٥٥ نائباً.

أما الإطار التنسيقي، وهو تحالف شيعي نافذ يضمّ كتلة «دولة القانون» بزعامة رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، وكتلة الفتح التي تنضوي تحتها فصائل موالية لإيران، يرغب بحكومة توافقية بين جميع القوى الشيعية، كما جرت العادة.

ولحين تحقيق مطلبه، يقاطع نوابه الذين يفوق عددهم الـ١٣٠ جلسات انتخاب رئيس الجمهورية، ما حرم جلسة الأربعاء من نصاب الثلثين، وعطّل المسار السياسي.

ما أفق حلّ هذه الخلافات؟

أثبتت جلسة البرلمان الثالثة الأربـعـاء، والتصريحات السياسية التي تلتها مع تأكيد مقتدى الصدر عدم رغبته في «التوافق»، أنّ الحلّ لا يزال بعيداً.

ويشرح أستاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد إحسان الشمري لفرانس برس أن «عدم تحديد موعد (للجلسة المقبلة لانتخاب الرئيس) من قبل رئاسة البرلمان مؤشر إلى أنه لا آفاق لحلول في ما يرتبط بجلسة اختيار رئيس للجمهورية، ولا تقارب ما بين التحالف الثلاثي (إنقاذ وطن) وما بين الإطار التنسيقي الشيعي».

وفي بلد تقوم فيه السياسة فعلياً على تقاسم الحصص، ونفوذ السلاح، وتحلّ فيه الخلافات في الكواليس وليس في أروقة البرلمان، يعني تشبّث الطرفين الأساسيين بمواقفهما، أن الأزمة سوف تستمرّ لأشهر طويلة أيضاً.

وأفـادت النائبة جوان عبدالله عمر من الحزب الديموقراطي الكردستاني في حديث لوسائل الإعلام أن «المفاوضات مستمرة ... لكن هناك خلافات متعددة بين القوى السياسية بخصوص تمرير رئيس الجمهورية».

ويوضح المحلل السياسي العراقي حمزة حداد، أن

> طالما لا يزال البرلمان غير قادر على التوافق، يعني ذلك أن المخالفة الدستورية متواصلة

«الطبقة السياسية قادرة على التفاوض لأشهر عديدة كما أثبتت لنا تجارب تشكيل الحكومات السابقة، إلا في حال كان هناك تهديد خارجي مثل تنظيم الدولة الاسلامية في العام ٢٠١٤، لدفع الزعماء السياسيين للتوافق فيما بينهم بشكل أسرع».

ويضيف «سيستمرون إلى أطول وقت ممكن ليحصلوا على ما يريدون، حتى ولو كان ذلك يعني تخطي المهل الدستورية، كما يحصل مع انتخاب رئيس للجمهورية منذ فبراير هذا العام».

ماذا عن الدستور؟

ينص الدستور على وجـوب انتخاب رئيس للجمهورية خلال ٣٠ يوماً من عقد البرلمان جلسته الأولى، أي في هذه الحال في ٩ يناير.

ويشرح الخبير القانوني العراقي أحمد الصوفي، لفرانس برس أنه بمجرد تخطي «تاريخ ٩ فبراير، أصبحنا أمام مخالفة» دستورية.

ويرى أنه طالما لا يزال البرلمان غير قادر على التوافق، يعني ذلك أن المخالفة الدستورية متواصلة.

في هذه الحال، لا أفق إلاّ بتوافق سياسي.

ولا تستطيع المحكمة الاتحادية، أعلى سلطة قضائية في البلاد في هذه الحال، سوى الإدلاء برأي واحد، وفق الصوفي، وهو أن «البرلمان خالف الدستور لعدم انتخاب رئيس الجمهورية خلال ٣٠ يوماً من تاريخ انعقاد أول جلسة وعلى مجلس النواب ان ينتخب خلال فترة وجيزة رئيسا للجمهورية».

وأضـاف «ليس لدى المحكمة الاتحادية أي صلاحية أخرى» غير «تحديد المخالفة الدستورية».

قانونياً، ليس أمام البرلمان سوى حتى السادس من أبريل لانتخاب رئيس، إثر قرار من المحكمة الاتحادية، أعلى سلطة قضائية في البلاد.

وإذا تخطى هذا التاريخ، ليس في الدستور ما يحدّد كيفية التعامل مع المسألة، ولذلك تبقى الاحتمالات مفتوحة في حال لم تتوصل الأطراف المعنية لاتفاق.

الأمـر إذا ليس بيد القانون، بل بيد الطبقة السياسية.

وفي حال تواصل الانسداد السياسي، قد يجري اللجوء إلى حلّ البرلمان والذهاب لانتخابات مبكرة جديدة. هذا يحتاج أن يعرض «ثلث أعضاء البرلمان حلّه أمام المجلس النواب، ثم يصوت المجلس نفسه بالنصف زائد واحد، ويحل البرلمان نفسه».

لكن يرى المحلل السياسي العراقي حمزة حداد أنه «لا توجد رغبة سياسية بين الأحزاب للقيام بذلك، وكما أظهرت المشاركة الانتخابية في الاستحقاقين الانتخابين الماضيين، لا توجد رغبة كبيرة في أوساط العراقيين أيضاً، للذهاب والتصويت أيضاً».

القاضي فائق زيدان:

جزاء مخالفة القاعدة الدستورية

*مجلس القضاء العراقي

الجزاء هو الأثر المترتب على مخالفة القانون ويفرض من قبل القضاء وقد يكون بصورة الجزاء الجنائي بحق من يخالف القانون الجنائي اما بعقوبة بدنية على جسد الانسان كالاعدام أو على حريته بسجنه او حبسه وقد تكون العقوبة مالية. اما الصورة الثانية للجزاء فهي الجزاء المدني الذي يترتب اثر مخالفة القوانين الاخرى عدا القانون الجنائي حيث يفرض عند التعدي على حق خاص أو أنكاره دون أن يمس هذا الاعتداء المصلحة العامة أو يخل بالنظام الاجتماعي فتكون نتيجته أصلاح الضرر او أزالته وهو بذلك حق خاص لمن لحقه الضرر. والصورة الثالثة للجزاء هي الجزاء التأديبي الذي يفرض عند مخالفة القانون الذي ينظم الوظيفة العامة مثل عقوبة التوبيخ او الانذار أو الفصل التي تفرض من قبل الرئيس الأداري للمخالف.

أما بالنسبة لمخالفة القاعدة الدستورية فأن الجزاء يكون بصورتين الاولى جزاء غير منظم يتمثل في الضغط الشعبي لحماية القواعد الدستورية ذلك أن السلطة التي تخالف الدستور لاتعترف بتلك المخالفة وانما تضع تفسيرات لتصرفها تحاول بها الظهور أمام الراي العام بمظهر عدم ارتكاب ما يخالف الدستور، وفضلا عن هذا الجزاء فأن الصورة الثانية تتمثل في الجزاء المنظم لحماية القاعدة الدستورية بنص الدستور على الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بما يحقق التوازن بينهما أذ تنص دساتير الدول التي تتبنى النظام البرلماني على وسائل متساوية للضغط والرقابة المتبادلة لكل سلطة في مواجهة السلطة الأخرى بحيث لاتسيطر أحداهما على الأخرى وتخل بهذا التوازن ومن أهم الوسائل التي تملكها السلطة التشريعية تجاه السلطة التنفيذية هي الأستجواب وسحب الثقة وهذه

الوسيلة نص عليها دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ في المادة (٦١/ ثامنا). وفي المقابل يعد حل البرلمان أداة التوازن الرئيسية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ويعتبر اهم وسيلة للسلطة التنفيذية في مواجهة السلطة التشريعية ويعد سلاحا موازيا ومقابلا لحق البرلمان على الحكومة بارغامها على الاستقالة او سحب الثقة عنها وقد نص دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥على اجراءات حل مجلس النواب بموجب المادة (٦٤/اولا) منه بطريقين الاول حل ذاتي يختص به مجلس النواب بناء على طلب من ثلث اعضائه والتصويت بموافقة الاغلبية المطلقة لعدد اعضائه على هذا الطلب وهذا الاجراء لا يتوقع حصوله عمليا اذ أن معناها أن السلطة التشريعية اوقعت الجزاء (حل البرلمان) على نفسها. أما الطريق الثاني يتمثل في طلب من رئيس مجلس الوزراء وبموافقة رئيس الجمهورية يقدم الى مجلس النواب واشترط النص لنفاذ هذا الطلب موافقة الاغلبية المطلقة لعدد اعضاء مجلس النواب, وحق الحل وفق هذه الشروط سيكون من الصعب اجراءه وبذلك تفقد السلطة التنفيذية وسيلة التأثير على السلطة التشريعية مقابل امتلاك مجلس النواب لوسيلة سحب الثقة من الحكومة مما يخل بالتوازن السياسي والدستوري بين السلطتين (وقد اشرنا لهذه الاشكالية مفصلا في اطروحة الدكتوراه المقدمة الى الجامعة الاسلامية في بيروت في سنة ٢٠٢٠).

واليوم يشهد الواقع السياسي العراقي مخالفة صريحة لقاعدة دستورية منصوص عليها في المادة (٧٢/ثانيا/ب) من الدستور بتحديد مدة استمرار رئيس الجمهورية بممارسة مهماته الى ما بعد انتهاء انتخابات مجلس النواب الجديد واجتماعه في مدة اقصاها ثلاثين يوما من تاريخ اول انعقاد للمجلس ووجوب انتخاب رئيس جديد للجمهورية خلالها الا ان ذلك لم يحصل بسبب عدم الاتفاق السياسي بين الاحزاب والقوى السياسية المكونة لمجلس النواب ورغم ان المحكمة الاتحادية العليا اجتهدت لايجاد مخرج لهذه المخالفة الدستورية عندما اجازت استمرار رئيس الجمهورية بممارسة مهماته لحين أنتخاب رئيس جديد بموجب القرار الصادر بتاريخ (٢٠٢٢/٢/١٣) بالرقم (١٧/اتحادية/٢٠٢٢) ألا ان هذا الاجتهاد وان كان ضروريا لتلافي حالة خلو المنصب وما يترتب عليه من اجراءات غير متفق عليها سياسيا الا انه لم يكف لمعالجة الاستمرار في مخالفة الدستور الى اجل غير مسمى بسبب شرط اغلبية الثلثين المنصوص عليه في المادة (٧٠/ اولا) من الدستور الخاص بنصاب انعقاد جلسة مجلس النواب المخصصة لانتخاب رئيس الجمهورية وعدم النص على وجود (جزاء دستوري) ازاء هذه المخالفة، لذا نرى تعديل النص الدستوري الوارد في المادة (٦٤/اولا) بان يكون حل مجلس النواب بقرار من رئيس مجلس الوزراء وبموافقة رئيس الجمهورية على ان لا يكون اثناء مدة استجواب رئيس الوزراء وبذلك يتحقق التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بان يكون جزاء مخالفة القاعدة الدستورية بقرار من السلطة التشريعية في حال مخالفتها من قبل السلطة التنفيذية بسحب الثقة عنها، والعكس صحيح يكون الجزاء بقرار من السلطة التنفيذية (رئيس مجلس الوزراء ورئيس الجمهورية مجتمعين) في حال مخالفة القاعدة الدستورية من قبل مجلس النواب عن طريق حل المجلس بدون شرط موافقة مجلس النواب على اجراءات الحل ولضمان عدم تعسف السلطة التنفيذية في ايقاع الجزاء بحل مجلس النواب ولأهمية هذا الاجراء حصرا يكون قرار حل مجلس النواب الصادر من السلطة التنفيذية قابل للطعن امام المحكمة الاتحادية العليا.

> **هذا الاجتهاد كان ضروريا لتلافي حالة خلو المنصب وما يترتب عليه**

*رئيس مجلس القضاء العراقي

مسارات بديلة:

خيارات الصدر بعد إخفاق جلسة البرلمان لانتخاب الرئيس العراقي

*مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

فشل مجلس النواب العراقي في جلسته المنعقدة، في ٢٦ مارس الجاري، في انتخاب رئيس الجمهورية للمرة الثانية، بعد أن فشل في عقدها في ٧ فبراير الماضي، لمقاطعة أغلب القوى السياسية الرئيسية واقتصار حضورها على حوالي ٤٠ عضواً، أغلبهم من المستقلين.

وحدد البرلمان العراقي يوم الأربعاء، الموافق ٣٠ مارس، موعداً جديداً لانتخاب رئيس الدولة، وسوف تكون هذه الجلسة هي الجلسة قبل الأخيرة؛ إذ تنتهي المهلة الدستورية التي حددتها المحكمة الاتحادية العليا في ٦ أبريل القادم.

أسباب إخفاق النصاب:

قاطع عدد من نواب البرلمان جلسة انتخاب الرئيس، وتحديداً نواب الإطار التنسيقي (٨١ مقعداً)، والاتحاد الوطني (١٨ مقعداً)، وتحالف عزم (١٢ مقعداً)، وإشراقة كانون (٦ مقاعد)، وكذلك مقاطعة المشروع الوطني العراقي برئاسة جمال الضاري، فضلاً عن صوت المستقلين (ثلاث نواب)، ونائب واحد من المستقلين، وأربعة نواب لجماعة العدل الإسلامية والاتحاد الإسلامي الكردستاني. وتعود أسباب هذه المقاطعة إلى الأسباب التالية:

١- إصرار التنسيقي على حكومة طائفية:

يصر الإطار التنسيقي على تشكيل حكومة طائفية، وأن يعود مقتدى الصدر، زعيم ائتلاف «إنقاذ وطن» إلى التفاهم مع الإطار التنسيقي لتشكيل الحكومة العراقية، واختيار رئيس الوزراء، وهو ما يعني تخلي الصدر عن تحالفه العابر للطائفية مع السنة والكرد، وهو ما رفضه الصدر.

٢- رغبة الاتحاد في ترشيح الرئيس:

كان من العوامل التي أدت إلى فشل تمرير الجلسة السابقة للبرلمان عدم توصل الحزبين الكرديين الرئيسيين لاتفاق على مرشح «توافقي» لمنصب رئيس الدولة، إذ يصر الحزب الديمقراطي الكردستاني على ترشيح رئيس الدولة، على أساس أنه الحزب الذي حصد أغلب أصوات الكرد.

وفي المقابل يرى الاتحاد الوطني الكردستاني أنه الأحق بالمنصب بناء على التفاهمات السابقة التي كانت سائدة بين الحزبين منذ انتخابات ٢٠٠٥، والتي تقضي بأن رئيس الدولة العراقية من حصة الاتحاد الوطني الكردستاني، مقابل حصول الاتحاد الوطني على منصب رئاسة إقليم كردستان العراق. ويلاحظ أن الاتحاد الوطني يمتلك حوالي ١٩ مقعداً، أي أن حضوره الجلسة كان كفيلاً بتوفير النصاب القانوني، والبالغ ٢٢٠ نائباً.

٣- ضبابية موقف المستقلين:

يلاحظ أن المستقلين لعبوا دوراً كبيراً في عدم اكتمال النصاب القانوني للجلسة، وهو ما يعود إلى تحالف بعض النواب المستقلين مع الإطار التنسيقي، مثل النائب باسم خشان، بينما قاطع البعض الآخر الجلسة، ليس لتحالفهم مع الإطار التنسيقي، ولكن لعدم توصلهم لتفاهمات كافية مع الصدر.

ويندرج تحت الفئة الثانية إشراقة كانون، والتي نفت التوقيع على الورقة التي قدمها ممثل الإطار التنسيقي النائب أحمد الأسدي إلى رئيس البرلمان، وتضمنت أسماء ١٢٦ نائباً مقاطعا للجلسة، من بينهم نواب «إشراقة كانون» الستة.

ومن جانب أخر، زعم مرشحون مستقلون لمنصب رئيس الجمهورية العراقية أنهم منعوا من دخول جلسة انتخاب الرئيس، وهو ما جاء على لسان المرشح للمنصب حيدر رشيد، في مؤتمر صحفي مشترك مع ١٠ مرشحين آخرين أمام مبنى البرلمان، وذلك من دون توضيح الجهة التي منعتهم من الدخول، وهو ما قد يؤشر إلى سعيهم للحصول على مكاسب سياسية.

خيارات الصدر التالية:

لايزال الصدر يمتلك الأغلبية السياسية في العراق، وتتمثل خياراته بعد جلسة ٢٦ مارس في التالي:

١- محاولة استقطاب المستقلين:

فتح الصدر قنوات حوار مع نواب مستقلين ضمن البيئة النجفية، الذين لديهم خلافات مع التيار الصدري، وذلك بغرض إقناعهم بحضور جلسة انتخاب الرئيس، مقابل الاستجابة لبعض مطالبهم.

وليس من الواضح مدى نجاح الصدر في هذا الصدد، أو عدد النواب الذي استطاع إقناعهم بالحضور. وفي المقابل، تحدث نواب مستقلون، عن تعرضهم إلى «ضغوط هائلة» وصلت إلى درجة التهديد أو الابتزاز، تحذرهم من حضور جلسة انتخاب رئيس الجمهورية، في إشارة محتملة إلى الإطار التنسيقي.

٢- محاولة التحالف مع الاتحاد الوطني:

تتمثل أحد الخيارات المطروحة أمام الصدر في التفاوض مع الاتحاد الوطني الكردستاني للمشاركة في الحكومة

القادمة، غير أن هذا الأمر سوف يتطلب تقديم الحزب الديمقراطي الكردستاني لتنازل لصالح الاتحاد الوطني، والمتمثل في قبول ترشيح برهم صالح، مرشح الأخير، لمنصب رئيس الدولة، وهو أمر يبدو أن الديمقراطي الكردستاني يعارضه حتى اللحظة.

٣- الذهاب إلى انتخابات جديدة:

من المسارات المحتملة أمام الصدر أن يقوم البرلمان بحل نفسه وذلك في حالة عدم انتخاب رئيس الجمهورية ضمن المهلة الدستورية التي تنتهي في ٦ أبريل المقبل، وهو وما ترفضه معظم القوى السياسية للتخوف من إمكانية تغيير حجم الأصوات التي حصلت عليها في تلك الانتخابات، بمن فيهم النواب المستقلون ونواب المعارضة.

٤- الاستجابة لطلب الإطار التنسيقي:

دعا الإطار التنسيقي بعد جلسة ٢٦ مارس الصدر إلى التوصل لتوافق يتخلى بموجبه الصدر عن حلفائه في ائتلاف «إنقاذ وطن»، لينضم للإطار التنسيقي، ويشكل كتلة شيعية، وهو الخيار الذي أكد الصدر على رفضه بعد جلسة ٢٦ مارس، مؤكداً عدم العودة إلى «خلطة العطار»، أي تجديد رفضه للعودة إلى المحاصصة الطائفية مرة أخرى.

ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أبرزها أن ذلك سوف يعني اختيار التنسيقي، ومن ورائهم إيران لرئيس الوزراء المقبل، وهو أمر يرفضه الصدر باعتباره استحقاق خاص به، كما أن التحالف مع التنسيقي سوف يعني تخلي الصدر عن أهدافه، والتي تتمثل في مكافحة الفساد، وضبط سلاح الميليشيات الشيعية خارج سيطرة الدولة العراقية.

ونظراً لموقف الصدر هذا، فقد ألغت طهران زيارة رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي إلى إيران برفقة وفد نيابي، التي كانت مقررة في ٢٧ مارس الحالي، والتي كانت تلبية لدعوة رسمية من رئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني، محمد باقر قاليباف، وهو ما يشير إلى أن طهران سوف تتجه خلال الفترة القادمة لضمان استمرار الثلث المعطل لعرقلة تشكيل حكومة الأغلبية، وتوظيف الأدوات كافة في ذلك، سواء تمثلت في الترغيب، أو التهريب، حتى لا ينتكس نفوذها على بغداد.

٥- استمرار الفراغ الدستوري:

يتمثل هذا السيناريو في إخفاق مجلس النواب في توفير النصاب القانوني، سواء في جلسة ٣٠ مارس، أو ٦ أبريل، وهو ما يعني دخول البلاد في حالة فراغ سياسي.

وفي ظل هذا الوضع، ورفض أغلب القوى السياسية لإقامة انتخابات جديدة، فإن الصدر قد يتجه للضغط على الإطار التنسيقي عبر تفعيل البرلمان الجديد، سواء عبر إصدار قوانين تنفذ رؤية الصدر للإصلاح، وهو ما سوف ينظر إليه الإطار التنسيقي باعتباره تهديداً لهم، أو نزع الثقة عن بعض الوزراء المحسوبين على الإطار التنسيقي في حكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي الحالية.

وفي الختام،

يمكن القول إن إخفاق الصدر في تحقيق النصاب في جلسة ٢٦ مارس لم يمنعه من السير قدماً في تحقيق هدفه، والإصرار على توفير النصاب القانوني لتمرير حكومة أغلبية تستبعد حلفاء طهران، وقد يتمثل أحد الخيارات أمامه في محاولة إقناع الحزب الديمقراطي الكردستاني بمراجعة موقفه الخاص بالتمسك بمنصب رئيس الجمهورية والدخول في توافقات مع الاتحاد الوطني الكردستاني وتقديم شخصية توافقية تحسم هذا الجدل قبل ٦ أبريل القادم، في حالة فشل جلسة ٣٠ مارس، وذلك لتوفير النصاب القانوني وضمان تشكيل حكومة أغلبية تعمل على تحقيق مصالح العراق بعيداً عن محاولة الهيمنة الإيرانية.

ياسين العطواني:

استقرار الديمقراطية

من بين أبرز الشعارات والمفاهيم الديمقراطية التي كانت تُرفع قبل وبعد سقوط الطاغية، من قبل الكثير من الجهات السياسية، هي نشر الديمقراطية، والتداول السلمي للسلطة، وأقامة دولة المؤسسات، لكن ما يرفع من شعارات شيء، وما موجود على الأرض شيء أخر.

ويبدو ان الشعوب والأمم التي تجذرت فيها عروق الديمقراطية بعد ان دفعت ضريبة هذه الديمقراطية تُدرك ماذا يعني استقرار الديمقراطية من عدمها، فهذه البذرة الانشطارية عندما تُزرع يجب ان تتوفر البيئة الملائمة لها حتى تنمو نموا ًسليما ً أولاً، وحتى تستقر في النفوس اخيرا ً.

والمعروف ان الديمقراطية قبل ان تستقر لا بد لها ان تمر بعدة مراحل اثناء عملية التحول الديمقراطي، والتي تبدأ مع ضعف النظام الاستبدادي وتفككه، تليها المرحلة الانتقالية، والتي يفترض ان تكون أكثر أمنا عندما تتم بوسائل ديمقراطية، ثم المرحلة الأخيرة، وهي الاستقرار الديمقراطي، وتتم عندما تصبح البنى الديمقراطية مستقرة ومتماسكة، ومنسجمة مع الوعي الجمعي للمجتمع.

ان مرحلة الانتقال الى نظام حكم ديمقراطي هي إنجاز تاريخي بالتأكيد، ولكن قد يصادفها في الغالب توترات وربما انتكاسات، وتواجهها تحديات الانتقال. وهذا المخاض تتطلب مواجهته باستقرار العمل بنظام الحكم الديمقراطي.

وهذا الاستقرار يتطلب بـدوره وجود قناعات لدى التيارات والقوى السياسية الفاعلة، إلى جانب المواطنين عامة، بإمكانية تطبيقه واستمرار مصلحتهم في ذلك. ولا بد لتلك القناعات وذلك الإيمان من النمو، والترسخ في النفوس على نحو تدريجي، حتى تتضح معالم الديمقراطية

وتصبح واقعاً ملموساً.

ان الديمقراطية بمفهومها العام تعبير عن وعي اجتماعي وقيمي فاعل، وهذا الأمر يساعد على الارتقاء بالممارسة الديمقراطية تدريجيا عبر عملية التحول الديمقراطي الطويلة والشاقة، من الشكل إلى المضمون. ذلك التحول الذي يكرس أسلوب الشفافية والصدقية وقبول الأخر، ويعوّد جميع أطراف العملية الديمقراطية على تداول الرأي بتأني وأخذ مصالح الآخرين بإنصاف.

فالديمقراطية هي المدخل الرئيس للتنمية المستدامة التي تطمح أليها الشعوب، فمن الصعوبة بمكان ان نشهد تنمية حقيقية دون المرور بالتحولات الديمقراطية.

وبالتالي فهي ضرورية من أجل الاستقرار، والاستقرار ضروري من أجل الديمقراطية، بل إنها تحقيقٌ عميق لمعنى الاستقرار وليس ذلك الاستقرار المصحوب بالخوف والقهر والاستبداد. ولعل الاستقرار السياسي من أهم محاسن الديمقراطية، ومن النقاط التي تُحسب لها، وهو خلق نظام يستطيع فيه الشعب أن يستبدل الإدارة الحاكمة من دون تغيير الأسس القانونية للحكم، وهذا ما تهدف من خلاله الديمقراطية إلى تقليل الغموض، وطمأنة المواطنين بأنهم سيحصلون على فرص منتظمة لتغيير حكامهم أو تغيير السياسات التي لا تتفق وآرائهم.

وهذا نظام أفضل بالتأكيد من الذي تحدث فيه التغييرات عبر اللجوء إلى العنف. ويبقى محك الديمقراطية، هو قدرتها على تحقيق الأهداف الوطنية الكبرى للشعب الذي يمارسها. ومن تلك الأهداف الوطنية الكبرى اليوم، التنمية ذات الوجه الإنساني، والأمن المجتمعي، وكرامة الإنسان، وإطلاق طاقاته الخلاقة، في إطار الحفاظ على الهُويات الجامعة، والاستقلال، ووحدة التراب الوطني. وعلى هذا الافتراض فالديمقراطية يجب أن ينظر إليها كما عبر أحدهم باعتبارها الناتج النهائي لعمليات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية مديدة وليس كنتيجة لتحول فوري، إذ ان الديمقراطية ليست قهوة سريعة التحضير.

إلا أن التوجه نحو التحول الديمقراطي يشكل بداية تأسيس الوعي الديمقراطي الذي هو الضامن الوحيد لأن تسير العملية الديمقراطية وفق خطها السليم. عندها يصبح كل فرد بمقتضاها صاحب حق في الوطن، وصاحب رأي في التشريع، وصاحب صوت في الحكم. وعلى ايةِ حال، علينا ألا نيأس من تعثر مسار الديمقراطية في العراق، وأن لا نصدق قول الآخرين، من أن الديمقراطية مجرد مغامرة تاريخية، فنحن مازلنا في بدية المشوار، والطريق شاق وطويل، ومليء بالحفر والعثرات والألغام التي يزرعها أكثر من طرف.

> **مرحلة الانتقال الى نظام حكم ديمقراطي هي إنجاز تاريخي بالتأكيد**

ولكن علينا ايضا ً بالمقابل ان نعي الحقيقة التي تقول، أن الديمقراطية إن لم تستقر تُدمِر. لذلك على الجميع ان يدرك بأن الحل يكمن في الديمقراطية، بغض النظر عن الاخفاقات الحالية، فهي الطريق الذي يمهد لبناء الدولة الحديثة، وهذا ما يجب توضيحه للرأي العام، وهو ان البديل عن الديمقراطية هي الفوضى والعنف وغياب القانون، وهذا يتطلب من النُخب وصناع القرار بمختلف مشاربهم وتوجهاتهم الفكرية والثقافية والسياسية، توعية الناس، وأعدادهم وتأهيلهم للممارسة الديمقراطية الحقيقية، والتأسيس لثقافة جديد تؤمن بالديمقراطية كسلوك وممارسة، ووسيلة للتطور والتقدم والاستقرار، وليست مجرد شعارات تُرفع في مواسم الانتخابات .

*شبكة النبأ المعلوماتية

مصعب الألوسي:

معوقات إصلاح العراق

مؤسسة كارنيغي للسلام:

لا تعد هشاشة العراق ومشاكله المتفاقمة بالشيء الجديد، فقد شهدت البلاد ثلاث حروب مدمرة خلال ثلاثة عقود طويلة بالإضافة إلى العقوبات الدولية والحرب الطائفية والنفوذ الأجنبي. بعد سقوط تماثيل صدام حسين، وجد العراق نفسه في وضع أكثر صعوبة، حيث راهن البعض على تقسيم العراق إلى عدة دول على أساس انتماءات طائفية وعرقية. وعلى الرغم من أن العراق خيب هذه التوقعات، إلا أنه لا يزال دولة هشة تتجه نحو الفشل.

لكن مقتدى الصدر، الزعيم الديني الشيعي الذي حصل على ٧٣ مقعدًا من ٣٢٥ مقعدًا في الانتخابات الأخيرة، يَعِد بتغييرات كبيرة. يريد الزعيم الشاب الابتعاد عن التقاليد السياسية في تشكيل حكومة وحدة وطنية بعد كل انتخابات، حيث تتشارك في الغنائم جميع الأحـزاب التي تمثل طوائف العراق وأعراقه وديناته. هذا النوع من الترتيبات السياسية هو أحد الأسباب الرئيسة للفساد والانقسام الاجتماعي. بدلاً من ذلك، يريد الصدر تشكيل حكومة أغلبية وطنية يمكنها البدء في تنفيذ الإصلاحات المُلحة- بدءًا من السيطرة على الميليشيات الجامحة ومحاربة الفساد. إضافة إلى ذلك، يسعى الصدر إلى كبح جماح النفوذ الخارجي من قبل دول مثل إيران، وتحييد العراق بخصوص الخلافات الإقليمية. لكن هل سينجح الصدر في مسعاه هذا؟

سيواجه الصدر تحديات كثيرة في جهوده من أجل مستقبل أفضل للعراق. حتى لو كان الصدر قادرًا على تشكيل حكومة أغلبية، فإن المزيد من التغيير سيكون معركة شاقة لأن الإصـلاح في العراق مهمة شديدة الصعوبة تتطلب جهدًا هائلاً. علاوة على ذلك، قد تستغرق بعض جوانب هذا الإصلاح عقودًا.

العقبة الأولى التي سيواجهها الصدر هي ديمومة حكومته واستمراريتها. يجب أن تكون أي خطة تهدف

> يطمح الصدر إلى تنفيذ تغييرات لكن الحديث عن الإصلاح أسهل من تطبيقه

إلى وضع البلاد على المسار الصحيح استراتيجية من حيث الرؤية، وتتضمن موافقة معظم اللاعبين السياسيين.

في العراق، تعتبر التحالفات السياسية شديدة التقلب، والإجماع على السياسة أمرا نادر الحدوث، وسوف تقاوم الإصلاح بشدة شبكة من رجال الأعمال والميليشيات والسياسيين الذين يستفيدون من الفساد، هذا إذا تمكن الصدر من وضع خطة إصلاح مناسبة أصلا.

سبق وأن أعربت الميليشيات عن استيائها من نتائج الانتخابات ومحاولات تشكيل حكومة أغلبية، بل وهاجمت منزل رئيس مجلس النواب. وعلى الرغم من فوز الصدر بأغلبية الأصوات، فإن تشكيل الأغلبية والحفاظ عليها مع الأحزاب السياسية الأخرى أمر محل شك في أحسن الأحوال.

عقبة أخرى أمام حكومة الأغلبية التي يتزعمها الصدر تكمن في الحكم الصادر عن المحكمة الاتحادية العليا والذي ينص على أن نصاب أغلبية الثلثين مطلوب لانتخاب الرئيس.

وعلى الرغم من محاولات الوساطة، فإن الصدر غير قادر على حشد الأصوات المطلوبة لأن المرشحين الرئيسين للرئاسة من حزبين مختلفين يرفضان التزحزح عن موقفهما، ما يتسبب في مأزق سياسي.

بالإضافة إلى ذلك، من غير المرجح أن تتخلى إيران عن نفوذها في جارتها الشرقية. أرسلت طهران الجنرال إسماعيل قاآني، قائد فيلق القدس، لضمان مشاركة وكلائها في الحكومة، ما يقلل من احتمال تشكيل الصدر لحكومة أغلبية.

علاوة على ذلك، يشكل التضخم في القطاع العام الذي سيرثه الصدر عقبة رئيسة أخرى. عملت الحكومة، بسياساتها الشعبوية على مدى عقود، على التوظيف في القطاع العام، ما أدى إلى تضخم البيروقراطية إلى ما هو أبعد من الأرقام المقبولة.

تستحوذ الحكومة العراقية على ٤٠ في المئة من جميع الوظائف، وهي نسبة كبيرة جدًا من العمالة مقارنة بالدول الأخرى.

هذه الاستراتيجية غير مستدامة إلى حد كبير لأن المزيد والمزيد من الشباب العراقي يدخلون سوق العمل كل عام. يعتبر العراق واحدا من أصغر المجتمعات سنا في العالم، حيث يشكل المواطنون تحت سن ٢٥ نحو ٦٠ في المئة من سكانه.

ومع ذلك، تصل نسبة البطالة بين الشباب حاليا أكثر من ٢٥ في المئة. تتفاقم مشكلة البطالة هذه بين الشباب لأن عدد الأشخاص الذين يدخلون سوق العمل سنويا يفوق عدد الوظائف المتوفرة.

ويذكر ضمن العوامل المحفزة لارتفاع معدل البطالة اعتماد العراق على عائدات النفط حيث يشكل النفط أكثر من ٩٠ في المئة من عائدات الحكومة، ما يعني

> العراق سيستمر في مساره التنازلي لأنه يفتقر إلى النخبة السياسية المسؤولة

أن هناك حاجة إلى تحول اقتصادي كبير لدعم القطاع الخاص بحيث تُوفَر مزيد من فرص العمل للشباب، إضافة إلى أن إغراء الشركات الدولية للاستثمار في العراق يتطلب الاستقرار والعمالة الماهرة – والبلاد تفتقر إلى كليهما.

تكمن مشكلة نقص الأيدي الماهرة إلى عدم تمكين النظام التعليمي من إعداد الطلاب جيدًا، بما يكفي للتنافس على الوظائف على المستوى العالمي حيث يسير التعليم في العراق في مسار تنازلي منذ عقود.

لم تَستَعِد الدولةُ قط تفوقَها في التعليم بعد حرب الخليج عام ١٩٩١ وتدهورت الظروف أكثر بعد الغزو الأمريكي في عام ٢٠٠٣.

هناك ما يقرب من ٣،٢ مليون طفل عراقي خارج المدرسة، ونصف المدارس في البلاد متضررة وتحتاج إلى الترميم وإعـادة التصميم. تعمل العديد من المدارس بنظام الفترتين، كما انخفض عدد المعلمين المؤهلين بشكل مثير للقلق.

وهذا لا يشكل مفاجأة لأن ميزانية التعليم قد انخفضت بشكل مطرد على مر السنين، والعراق في أسفل قائمة دول الشرق الأوسط من حيث الاستثمار في التعليم.

وبـدون تعليم مناسب، يصبح الأطفال عرضة للاستغلال من قبل الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية وعمالة الأطفال وزواج الأطفال.

على الرغم من بعض الجوانب الإيجابية لانتخابات عام ٢٠٢١، مثل الفوز بأصوات مستقلة في العديد من المحافظات العراقية وخسارة الأحزاب السياسية التقليدية ذات الأجنحة المسلحة، إلا أن طريق إصلاح العراق لا يزال وعرًا.

الأزمة الحالية في العراق كانت في طور الإعداد لعقود من الزمن، وهي لا تتطلب خطة طويلة الأجل فحسب، بل تتطلب أيضًا جهودًا دؤوبة تشمل فهمًا عميقًا للمشكلات المعقدة، والمتغيرات المتعددة التي يواجهها العراق.

من المشكوك فيه أيضا أن يتمكن الصدر من إقناع خصومه السياسيين بضرورة الإصـلاح. لسوء الحظ، في الوقت الحالي، سيستمر العراق في مساره التنازلي لأنه يفتقر إلى النخبة السياسية المسؤولة والمستعدة لتنحية خلافاتها جانباً لصالح المصلحة العامة.

*مصعب الألوسي حاصل على درجة الدكتوراه من كلية فليتشر بجامعة تافتس الامريكية. تركز أبحاثه على العراق وإيران والجماعات المسلحة الشيعية. وهو مؤلف كتاب «أيديولوجية حزب الله المتغيرة». لمتابعته عبر تويتر @malaloosy.

أردوغان يستنكر العمليات الفلسطينية الأخيرة ويصفها بـ "الإرهابية الشنيعة"

دان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أمس الجمعة، عمليات المقاومة الفلسطينية الأخيرة، التي أسفرت عن مقتل ١١ إسرائيليا، وذلك خلال اتصال هاتفي مع نظيره الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ، وفقاً لوسائل إعلام إسرائيلية.

وأوضحت وسائل إعلام إسرائيلية من بينها صحيفة "يديعوت أحرنوت" أن أردوغان اتصل بهرتسوغ لتعزيته بمن أسماهم "الضحايا" الذين راحوا جراء العمليات الإرهابية"الشنيعة"، متمنياً الشفاء العاجل للجرحى.

وتمنى لرئيس الحكومة الإسرائيلي نفتالي الشفاء بعد إصابته بفيروس كورونا.

وبذلك ينضم الرئيس التركي لكل من الإمارات والبحرين ومصر والرئيس الفلسطيني محمود عباس، الذين نددوا بعمليات المقاومة الأخيرة.

وفي سياق متصل، هنأ أردوغان هرتسوغ بقرب ما يسمى عيد الفصح اليهودي، في حين بادله الأخير التهنئة بقدوم شهر رمضان المبارك.

وقالت الرئاسة التركية في بيان إن "أردوغان شدد على أهمية السماح للفلسطينيين بدخول إسرائيل خلال شهر رمضان المبارك"، معرباً عن توقعاته باستمرار التفهم الذي أبدته السلطات الإسرائيلية بإبقاء المسجد الأقصى مفتوحا ٢٤ ساعة في العشر الأواخر من رمضان، وإغلاقه أمام زيارات غير المسلمين.

ومطلع الشهر الماضي، زار الرئيس تركيا، وأجرى مباحثات مع نظيره التركي، في خطوة أعلن من خلالها عن بدء عودة العلاقات بين الجانبين بعد ما يزيد عن عقد من الزمان على القطعية.

*فرانس بريس

منظومة المجتمع الكردستاني: ستتحقق آمال واهداف قاضي محمد ورفاقه

الشعب الكردي انتفض على السياسات القمعية وطالب بالحرية

ANF*

أصدرت الرئاسة المشتركة للمجلس التنفيذي لمنظومة المجتمع الكردستاني (KCK)، بياناً بمناسبة الذكرى السنوية لإعدام رئيس جمهورية مهاباد الكردستانية قاضي محمد ورفاقه من قبل السلطات الايرانية.

وجاء في البيان:

"نستذكر رئيس جمهورية مهاباد، قاضي محمد، ورفاقه الذين أعدمتهم الحكومة الإيرانية في ٣١ آذار ١٩٤٧بكل اجلال وتقدير، ونؤكد بأن كردستان الحرة التي كانوا يرنوا إليها ستتحقق بالتأكيد.

لقد جعل مفهوم الدولة القومية للفساد في الشرق الأوسط وأيديولوجيته العنصرية القرن العشرين قرن الإبادة الجماعية للكرد، الشعب الكردي انتفض على السياسات القمعية وطالب بالحرية، الا انه قدم الكثير من التضحيات وتعرض للكثير من المجازر الوحشية مقابل هذا المطلب، حيث تم الإطاحة بجمهورية مهاباد الحرة والمستقلة من خلال المجازر والإعدامات؛ سياسات الإعدام والإبادة الجماعية التي انتهجتها تركيا وإيران ضد الكرد تظهر لنا مدى سياسة القمع التعسفية التي نفذت في القرن العشرين، ولا تزال هذه السياسات مستمرة حتى الآن، يريد الشعب الكردي أن يعيش باستقلالية وحرية وتآخي مع أبناء المنطقة، لكن الأنظمة الدكتاتورية المهيمنة ترفض هذا المطلب وتستمر في سياساتها القمعية والتعسفية الى جانب مفهوم الدولة القومية ضد الأمم والثقافات والشعوب والمعتقدات.

في القرنين العشرين والحادي والعشرين، لم يقتصر الأمر على معاناة الشعب الكردي في القضية الكردية المعلقة، ولكن لم تتمكن دول المنطقة وشعوبها من النفاذ من الأزمات السياسية والاجتماعية، كما يقول القائد اوجلان "عدم حل القضية الكردية هو عقاب لجميع شعوب الشرق الأوسط" لذا يجب حل القضية الكردية حتى تخرج دول المنطقة ودول الشرق الأوسط من الأزمة لتحقيق الاستقرار والسلام فيها.

وتتطلب القضايا السياسية والاجتماعية المستعصية اليوم في إيران، حلاً للقضية الكردية، هذه الحقيقة تبين لنا أن تحقيق كردستان حرة وإيران ديمقراطية ممكنة وقريبة، من وجهة النظر هذه، سيكون للشهداء الذي ضحوا بأرواحهم في جميع أنحاء كردستان أكثر قداسة مع كردستان حرة، وسيسطرهم التاريخ في صفحاته بوصفهم خالدي كردستان".

دميرتاش: الطرق شائكة لكن سنصل إلى بر الأمان

قال الزعيم الكردي المعتقل صلاح الدين دميرتاش، إن الوصول إلى بر الأمان، سيحدث في نهاية المطاف.

تصريحات دميرتاش الرئيس المشارك السابق لحزب الشعوب الديمقراطي، جاءت عبر تدوينة له على حسابه الرسمي على موقع التواصل الاجتماعي تويتر.

ونشر دميرتاش صورة تجمعه بسلجوق ميزراقلي الرئيس المشارك السابق لبلدية دياربكر عن حزب الشعوب الديمقراطي، على حسابه على تويتر.

وكتب دميرتاش على الصورة: "يمكن أن تكون الطرق شائكة ووعرة. في الوقت الحاضر، نسير مع أستاذي العزيز سلجوق ميزراقلي. بالطبع، يومًا ما، سنصل جميعًا إلى بر الأمان".

ونشر ميزراقلي هو الأخر صورة تجمعه بدميرتاش، وعلق قائلا: "هذه التحية والسلام للشعب، لأولئك الذين لديهم أمل، لأولئك الذين يقفون ضد الظلم، إلى الرفاق، الأمهات والإخوة، إلى الشباب، إلى قلوب الأطفال، إلى الذين يعيشون بكرامة".

يذكر أن محكمة تركية، قضت في ٢٠٢٠، بالسجن ٩ سنوات ضد ميزراقلي على خلفية اتهامه بالإرهاب.

ونُقل سلجوق ميزراقلي من سجن قيصري، إلى سجن أدرنة إف شديد الحراسة، حيث يوجد صلاح الدين دميرتاش.

المدعي العام يفتح ملف قضية جديدة ضد دميرتاش

الى ذلك وبعد ٩ سنوات بسبب مشاركته لتغريدة على التويتر في عام ٢٠١٣، الإدعاء العام يفتح ملف قضية ضد صلاح الدين دميرتاش الرئيس المشترك السابق لحزب الشعوب الديمقراطي(HDP).

ورفع المدعي العام أحمد ألتون، الذي يقوم بإعداد لائحة اتهام في قضية كوباني الجارية بهدف إغلاق حزب الشعوب الديمقراطي(HDP)، دعوى قضائية جديدة ضد صلاح الدين دميرتاش، الرئيس المشترك السابق لحزب الشعوب الديمقراطي.

في لائحة الاتهام التي قدمها مكتب المدعي العام في أنقرة إلى المحكمة الجنائية السابعة عشرة في أنقرة في ٢٣ آذار ٢٠٢٢ ، عندما كان ألتون يرأس الجلسة، تم اتهام دميرتاش بـ «الدعاية لمنظمة إرهابية».

زعم تقرير العقوبة، الذي صُدر في ٩ كانون الأول ٢٠٢١ أن دميرتاش شارك الرسالة «يعيش القائد آبو» في ١٦ تشرين الثاني ٢٠١٣.

المحكمة الدستورية التركية ترفض طلبات مسؤولين كرد مُقالين

الى ذلك رفضت المحكمة الدستورية في تركيا طلبات كل من عمدة ديار بكر- سور السابق عزيز ديغر كوتلو والنائب السابق للبلدية عبد الرحمن زورلو، اللذين تم فصلهما واستبدالهما بأعضاء من حزب العدالة والتنمية الحاكم، حيث اعتبرت المحكمة الطلبات أنها «لا أساس لها».

وقال العضوان في حزب الشعوب الديموقراطي الموالي للكرد، والذي يخضع لإجراءات قضائية بهدف حظره، إن طلباتهما المنفصلة، «المحاكمة العادلة»، و «افتراض البراءة»، و «الحق في احترام الحياة الخاصة»، و «الحق في التصويت والترشح» قد انتهكت.

في الدعوى التي رفعها كوتلو، ضدّ قرار تعيين «وصي»، تمّ تقديم دفاع مفاده أنه «لم يتم فتح تحقيقات إدارية وجنائية ضده منذ اليوم الذي تولى فيه منصبه، وكانت جميع أفعاله أثناء عمله وفقا للقانون». وبحسب الملف، ذكر كوتلو أنه أُقيل من وظيفته دون أي مبرر، بناءً على نص المرسوم بقانون رقم ٦٧٤، وأن هذا «ينتهك مبدأ الشرعية في الجريمة والعقاب».

ويتضمن الملف دفاعًا عن النائب السابق للبلدية عبد الرحمن زورلو، الذي اعتقل بعد تعيين وصي، بأنه «لم يتم فتح تحقيق إداري أو جنائي ضده منذ يوم توليه منصبه». وذكر زورلو أن إقالته من منصبه المنتخب بهذه الطريقة يتعارض مع حقه في التصويت والترشح للانتخاب، وذكر أيضًا أن افتراض البراءة قد تمّ انتهاكه.

ورفضت المحكمة الدستورية، الطلبات المذكورة مُدرجة رأي وزارة الداخلية في قرارها المنشور في الجريدة الرسمية، وأوردت العديد من مواد القانون التي ترى أنه لم تتم ارتكاب أيّة أخطاء.

وأعلنت المحكمة العليا بالإجماع أن الطلبات «غير مقبولة».

وتلاحق حكومة حزب العدالة والتنمية خصومها من رؤساء البلديات في الأقاليم الكردية في عملية ثأرية غير مسبوقة بعد هزيمة التحالف الحاكم في الانتخابات المحلية مارس ٢٠١٩ وخسارته لأهم البلديات والمُدن، والتي ساهم فيها ناخبو حزب الشعوب الديموقراطي الموالي للكرد لمصلحة حزب الشعب الجمهوري أكبر أحزاب المعارضة التركية.

وبعدها بأشهر، عيّنت الحكومة التركية موالين لها محل رؤساء البلديات المُنتخبين، لما يزيد عن أربعين من أصل ٦٥ بلدية في جنوب شرق البلاد ذي الأغلبية الكردية.

وكان رؤساء البلديات المخلوعون قد ترشحوا تحت راية حزب الشعوب الديموقراطي الذي تعتبره أنقرة واجهة سياسية للتمرد الذي يخوضه حزب العمال الكردستاني ضد الحكم المركزي.

وقد نفى حزب الشعوب الديموقراطي وجود أي صلة بين رؤساء البلديات الذين ينتمون إليه وحزب العمال الكردستاني ووصف عزلهم بأنه «هجوم» ضد الكرد الذين يمثلون أكثر من ٢٠٪ من سكان تركيا.

وكان المدعي العام لمحكمة النقض التركية رفض استئنافاً قدّمه عمدة كردي سابق لمحافظة ديار بكر جنوب شرق تركيا، بإلغاء الحكم بالسجن عليه .

وتمّ إقالة سلجوق مزراكلي، طبيب ورئيس بلدية سابق لأكبر محافظة ذات غالبية كردية في تركيا، من منصبه من قبل وزارة الداخلية في أغسطس ٢٠١٩ واعتقل بتهم الإرهاب بعد فترة وجيزة من عضويته المزعومة في حزب العمال الكردستاني المحظور، والذي يقاتل من أجل الحكم الذاتي الكردي على الأراضي التركية منذ الثمانينيات.

ورفع مزراكلي والعديد من رؤساء البلديات الذين تمّ عزلهم القضية إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، قائلين إن حقهم وحقوق ناخبيهم في انتخابات حرة قد انتهك.

وكانت محكمة في ديار بكر، حكمت على مزراكلي بالسجن لمدة تسع سنوات وأربعة أشهر و١٥ يومًا في يوليو، حيث استأنف محاموه الحكم على إثر ذلك.

ويُذكر أن أنقرة أقالت ٩٥ من رؤساء البلديات الـ١٠٢ المنتمين للحزب إثر فوزهم بالانتخابات البلدية سنة ٢٠١٤.

*زمان تركية،احوال تركية ،فرانس بريس

يجب ألّا تكون إدارة جنوب كردستان جزءاً من ألاعيب النظام التركي

ANF

اوضحت الناطقة باسم حزب الشعوب الديمقراطي(HDP) إيبرو غوناي أن نوروز ٢٠٢٢ اظهرت وحدة واتفاق الكرد وقالت: يجب ان لا يصبح ادارة اقليم كردستان جزءاً من ألاعيب حكومة تحالف حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية الفاشية.وعقدت المتحدثة الرسمية لحزب الشعوب الديمقراطي (HDP) إيبرو غوناي مؤتمراً صحفياً في المقر العام لحزبها وقيمت التطورات العامة في جدول اعمالها.

حيث القت غوناي قسم من تصريحاتها باللغة الكردية وجاء في نصه:

«الصحفيين الاعزاء كانت نوروز ٢٠٢٢ رمزاً لوحدة الصف الكردي وهذه الصورة ظهرت على الارض من خلال ارادة الشعب الكردستاني بنيل حريته ووحدته الوطنية في الوقت الذي يريد فيه عدو الشعب الكردستاني اخضاعه واذلاله ويتجلى ذلك في الممارسات التي تقوم بها السلطة الفاشية لتحالف حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية ضد الشعب الكردستاني، حيث لا يريدون ان تتحد صفوفه وانكار وجوده والعمل على قمعه وصهره وابادته، لكن الكردستانيون وقفوا في وجه كل هذه المؤامرات التي اتخذت بحقهم من خلال مقاومتهم ونضالهم في وجه كل الطغاة والمحتلين.

ولذا يجب على جميع الاطراف وخاصة حكومة جنوب كردستان ان ترى بعين الاعتبار هذه المقاومة والاّ تكون جزءًا من مخططات حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية وان لا تساندها وتدعمها حتى لا تكون ضربة كبيرة وقاسية للإنجازات الوطنية للشعب الكردي، ولان الشعب الكردي لا يريد هذه الصفعة فانهم اثبتوا في نوروز من خلال تلاحمهم ووحدة صفهم، حيث كانت رسالة موجهة لجنوب كردستان تبين مدى تماسكهم ووحدتهم، وان لا تقع حكومة الاقليم العوبة بيد حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية وان تكون سنداً للشعب الكردي فقط.

في ذكرى اعدام قاضي محمد ورفاقه، استذكره ورفاقه بكل اجلال وتقدير واحترام، ومن هنا أطالب بأن الوحدة والسلام والنصر حاجة ملحة للشعب الكردي، وعلى الجميع أن يعمل من أجل تحقيق وصية قاضي محمد.

علي تويغان :

تركيا وضرورة استعادة الحكم الديمقراطي

في سنواتها الأولى، أطلقت حكومة حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا عملية انضمام مفتوحة مع الاتحاد الأوروبي. منذ اليوم الأول واجهت العملية صعوبات لأن دول الاتحاد الأوروبي تصرفت وكأنها تأسف لقرارها. أصبحت أنقرة تعتقد تدريجياً أن العملية لن تؤدي إلى شيء. كانت هذه هي الحلقة الأولى في القصة المختصرة في العقدين الماضيين.

في الحلقة الثانية، أطلق الغرب مشروعًا مضللاً لتغيير النظام في سوريا تولت فيه حكومة حزب العدالة والتنمية دورًا قياديًا ذا دوافع أيديولوجية. كان هذا بمثابة بداية لانحدار السياسة الخارجية والأمنية لأنقرة فحسب، بل كان أيضًا بداية تراجعها الديمقراطي.

في الحلقة الثالثة، تركت تركيا بلا ريب المسار الديمقراطي. وفشل الاتحاد الأوروبي، الذي يفتقر إلى البصيرة الإستراتيجية، في إبقاء تركيا في وضع جيد. لقد تلاشت مبادرة الرئيس أوباما لجعل «الديمقراطية العلمانية النابضة بالحياة» في تركيا حجر الزاوية في مقاربته للشرق الأوسط. تحولت السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية إلى حرق الجسور.

بدأت الحلقة الرابعة بالتدخل العسكري الروسي في سوريا في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٥. بحلول هذا الوقت، كان شركاء تركيا في مشروع تغيير النظام إما قد بدأوا في المغادرة أو تركوا المسرح بالفعل باستثناء واحد: الولايات المتحدة. لكن الوجود الأمريكي المستمر سرعان ما أدى إلى ظهور وحدات حماية الشعب كشريك رئيسي لواشنطن «في الحرب ضد الدولة الإسلامية».

افتتحت الحلقة الخامسة بحادث مأساوي، وهو إسقاط طائرة مقاتلة روسية من قبل القوات الجوية التركية في نوفمبر ٢٠١٥، وانتهت باعتذار. كان أبرز ما في هذه الحلقة شراء أنقرة لأنظمة الدفاع الجوي الروسية S-٤٠٠.

في الحلقة السادسة، غيرت موسكو وواشنطن الأدوار تدريجياً، وأصبح الأول الشريك الرئيسي لحكومة حزب

العدالة والتنمية وانعدام الثقة المتبادل يميز العلاقة مع الأخير.

لكن الحلقة السابعة افتتحت بصدمة: غزو روسيا لأوكرانيا.

كيف ستستمر القصة يبقي الكثيرين في حالة تشويق. لأن الصورة العالمية أصبحت أكثر تعقيدًا بكثير، ولم يعد الإعداد الرئيسي هو أنقرة فقط.

حتى قبل غزو أوكرانيا، أدركت حكومة حزب العدالة والتنمية أن سياستها الخارجية والأمنية كانت تؤدي فقط إلى عزلة خطيرة. وهكذا، قررت تغيير المسار وأطلقت جهدًا لاستعادة بعض ما فقد في العقد الماضي نتيجة أخطاء السياسة والخطاب العدواني والنهج الأيديولوجي المضلل. بدأ ذلك بترميم الأسوار مع دول الخليج وإسرائيل. هل تغيرت دول الخليج وإسرائيل؟ لا، لقد كانت الحكومة التركية هي التي اضطرت إلى إعادة التقويم.

بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، سعت أنقرة إلى دور صانع سلام. كان إجراء المحادثات بين وزيري الخارجية لافروف وكوليبا في منتدى أنطاليا الدبلوماسي تطورا محمودا بالنظر إلى الظروف. كما يعكس عقد المحادثات بين الوفدين الروسي والأوكراني في اسطنبول يوم الثلاثاء الثقة التي يوليها الجانبان لتركيا. بعد المحادثات، أعلن نائب وزير الدفاع ألكسندر فومين أن روسيا ستقلص بشكل كبير النشاط العسكري في اتجاه كييف وتشرنيغوف. وقد أشارت الأطراف إلى مسار يتصور عقد اجتماع لوزراء الخارجية ومن ثم ربما توقيع معاهدة من قبل الرئيسين بوتين وزيلينسكي. ومع ذلك، يتعين على المرء أن يظل حذرًا لأن أقوال روسيا حتى الآن لم تتوافق مع أفعالها.

تتوقع أنقرة الآن أن اجتماع اسطنبول هو أهم جولة محادثات مثمرة حتى الآن. بعبارة أخرى، تحاول استغلال الاجتماع لتعزيز جاذبية تركيا في الخارج وجاذبية الحكومة في الداخل. هذا أمر مفهوم إلى حد ما، ولكن لتعزيز جاذبيتها الدولية، يتعين على أنقرة أن تفعل المزيد.

كانت المحطة الأخيرة للرئيس بايدن في أوروبا هي وارسو حيث ألقى خطابًا وصفه كثيرون بأنه «ناري». عرّف التحدي الذي ينتظرنا بأنه «المعركة بين الديمقراطية والاستبداد. بين الحرية والقمع «. عند الاستماع إليه، لم أستطع تذكر ما قاله الرئيس أوباما، في سياق الربيع العربي، في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٤ سبتمبر ٢٠١٣:

> **التحدي الأكبر الذي يواجه تركيا هو استعادة ديمقراطيتنا**

ويعكس نهجنا تجاه مصر نقطة أكبر: ستعمل الولايات المتحدة في بعض الأحيان مع الحكومات التي لا تلبي، على الأقل من وجهة نظرنا، أعلى التوقعات الدولية، ولكنها تعمل معنا لتحقيق مصالحنا الأساسية. ومع ذلك، لن نتوقف عن تأكيد المبادئ التي تتفق مع مُثُلنا، سواء كان ذلك يعني معارضة استخدام العنف كوسيلة لقمع المعارضة، أو دعم المبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان «.

هذه السياسة، كما حددها السيد أوباما، لن تتغير. السؤال هو أين تقف تركيا وأين تنتمي. لأن تركيا ليست مجرد دولة في الشرق الأوسط. وهي عضو في مجلس أوروبا وحلف شمال الأطلسي. يعيش فيها ملايين

الأتراك في أوروبا.

شريكها التجاري الرئيسي هو إلى حد بعيد الاتحاد الأوروبي. ولا يزال لديها عملية انضمام «على الورق فقط» مع الاتحاد الأوروبي.

لعقود من الزمان، شهدت علاقتنا مع مجلس أوروبا تقلبات، خاصة بعد الانقلابات في تركيا، لكن العودة السريعة بشكل معقول إلى المسار الديمقراطي ساعدت في تجنب الانقسامات. اليوم، نتجاهل ببساطة قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

لطالما كانت العلاقات مع الاتحاد الأوروبي إشكالية، وتتميز بالاختلافات الثقافية وإرث التاريخ وانعدام الثقة المتبادلة.

منذ أكثر من عقد، وبالنظر إلى الصعوبات التي واجهتها مفاوضات الانضمام، قال حزب العدالة والتنمية إنه حتى إذا فشلت عضويتنا في الاتحاد الأوروبي في الظهور، فإننا سنحول «معايير كوبنهاغن» إلى «معايير أنقرة» ونواصل سعينا لتحقيق ديمقراطية. تم نسيان هذا الآن.

> **لم يعد حزب العدالة والتنمية يعتبر الفصل بين السلطات حجر الزاوية للديمقراطية**

لم يعد حزب العدالة والتنمية يعتبر الفصل بين السلطات حجر الزاوية للديمقراطية ولكنه يعتبره عقبة أمام «حكومة فعالة». هل يشعر أعضاء الاتحاد الأوروبي بخيبة أمل؟ ربما القليل. لكن الغالبية مسرورة لأن موضوع انضمام تركيا خارج جدول أعمالهم إلى الأبد.

بالنسبة إلى عضويتنا في الناتو، فقد وفر لنا هذا مقعدًا كاملاً في تحالف دائم يظل حجر الزاوية في الدفاع والأمن الأوروبيين. ومع ذلك، فإن الافتقار إلى الكيمياء الجيدة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا لديه القدرة على التأثير سلبًا على مكانتنا داخل الناتو.

بعد كل شيء، هناك مبنيان في بروكسل على بعد بضعة كيلومترات فقط، وفي أحدهما نحن أعضاء في النادي أو على الأقل نعامل كواحد والآخر، نحن دخيل إن لم يكن خصمًا، مما يخلق تناقضًا.

ونظرًا لأن الناتو والاتحاد الأوروبي يضم حاليًا ٢١ دولة عضوًا مشتركة، فقد أصبح رسم خط بين الاثنين على الأقل من وجهة نظر الإدراك أمرًا صعبًا بشكل متزايد. كما أن علاقات أنقرة مع واشنطن، حليف مهم في الناتو، بعيدة كل البعد عن أن تكون مرضية.

يصادف يوم الاثنين المقبل، ٤ أبريل ٢٠٢٢، الذكرى الثالثة والسبعين لتوقيع معاهدة شمال الأطلسي.

خلال الأشهر الماضية، قال الرئيس بايدن مرارًا وتكرارًا إن التزام أمريكا بالمادة ٥ من المعاهدة «صارم» و «مقدس».

كما قال، «لا شيء عن الحلفاء، بدون حلفاء». إذا كان هذا هو الحال بالفعل، فيجب حل «تناقض بروكسل» الذي يخدم فقط حجج المدرسة الفكرية الأوروآسيوية في تركيا.

علاوة على ذلك، في بيئة أمنية متزايدة التعقيد يهيمن عليها التنافس المنهجي، سيضع حلف الناتو، مثل الاتحاد الأوروبي، مزيدًا من التركيز على القيم المشتركة التي من المفترض أن يتشاركها جميع الحلفاء. في الواقع، ستكون هذه القيم مثل مبادئ الديمقراطية والحرية الفردية وسيادة القانون على النحو المنصوص عليه في معاهدة واشنطن التي وقع عليها كل حليف، من

بين المجالات المحورية في تعزيز البعد السياسي لحلف الناتو في العقد المقبل وما بعده. لذلك، لن يكون أمام الدول المتخلفة عن الركب في ممارساتها الديمقراطية خيار آخر سوى التغلب على أوجه القصور فيها لأن التمييز بين الدول الديمقراطية والأنظمة الاستبدادية سيصبح أكثر وضوحًا في أوقات المنافسة الاستراتيجية.

شعب تركيا يرى في غزو أوكرانيا مأساة. والبعض يعتبرها تطوراً يذكر الغرب بأهمية تركيا الجيوستراتيجية. وبالتالي، تُطرح أفكار حول الكيفية التي يمكن أن تحول بها أنقرة الغزو إلى فرصة. تمتد هذه من إعادة تنشيط عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إلى وضع العلاقات مع واشنطن على المسار الصحيح وفتح آفاق جديدة للتعاون الدفاعي مع الغرب. إلى حد ما، هذا أمر مفهوم. لكن إذا تجاهلت هذه «الأفكار المشرقة» المشكلة الشاملة للكيمياء مع الغرب، فسيكون مصيرها الفشل.

> **تركيا الديمقراطية أكثر من مجرد ضيف مرحب به في أروقة الدبلوماسية الدولية**

التحدي الأكبر الذي يواجه تركيا، والذي يتجاوز التعامل مع التداعيات المتعددة لغزو أوكرانيا، هو استعادة ديمقراطيتنا. هذه لحظة حاسمة في تاريخ أوروبا. على الرغم من أنه لا أحد يعرف في الوقت الحالي إلى متى قد تستمر، فقد تم إعلان حرب باردة جديدة. يعاد رسم خطوط المواجهة.

منذ انهيار الإمبراطورية العثمانية وتأسيس الجمهورية، كان مصدر القوة الأكبر لتركيا هو ديمقراطيتها.

أما بالنسبة للقيمة الجيوستراتيجية لتركيا، فقد كان هذا دائمًا مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالقوة العسكرية لأنقرة. لكن تركيا ليست في حالة حرب. تركيا لديها بالفعل ما يكفي من القوة الصلبة. الأهم من ذلك بكثير هو قوتنا الناعمة وهذا مرتبط ارتباطًا وثيقًا بأدائنا الديمقراطي.

في الأسبوع الماضي في منتدى الدوحة، أشار مسؤولون قطريون وسعوديون إلى ما اعتبروه تناقضات غير عادلة في كيفية استجابة الغرب للصراع الإنساني: التصرف بسرعة لمساعدة أوكرانيا بطريقة لم يشهدها اللاجئون والصراعات في الشرق الأوسط.

ستكون تركيا الديمقراطية التي تجمع بين القوة الصلبة والناعمة مع التركيز على الأخيرة أكثر من مجرد ضيف مرحب به في أروقة الدبلوماسية الدولية. الأحزاب السياسية عبر الطيف تدين بهذا لأجيالنا القادمة. هذه هي القضية الأكثر إلحاحًا والأكثر أهمية في جدول أعمالنا. لا يمكنه الانتظار. الوقت هو جوهر المسألة.

كان رد الفعل الغربي على الغزو الروسي لأوكرانيا «عقوبات غير مسبوقة». عند الحكم على موقف تركيا من العقوبات، يجب ألا يتجاهل حلفاؤنا الغربيون حقيقة أن تركيا تقع في وسط ثلاث مناطق نزاع، وقد دفعت لعقود من الزمن أعلى ثمن لمجموعات مختلفة من العقوبات الدولية.

غزو أوكرانيا صفحة مظلمة في تاريخ روسيا. إن الخسائر في الأرواح، ودمار المدن، والمعاناة التي تسببت فيها ستتردد على مدى عقود. وما سيترتب على ذلك بالنسبة لنظام بوتين والرئيس بوتين نفسه لم يتضح بعد.

*احوال تركية

محمد صالح صدقيان:

الإتفاق النووي.. ومخاض النظام الأمني الإقليمي

في خبر يبدو مثيراً للوهلة الاولـى، أورد موقع «اكسيوس» الأمريكي عن مصادر في البيت الأبيض أن الإدارة الأمريكية تدرس إمكانية رفع الحظر عن الحرس الثوري الإيراني مقابل و/ أو خطوات من جانب إيران تتعلق بالأنشطة الإقليمية أو أنشطة الحرس الثوري الأخرى.

> **إيران كان لها الفضل الكبير في إفشال مشروع "الشرق الأوسط الجديد"**

الخبر أو الخطوة الأمريكية، وهي متوقعة، تحمل مسارين. الأول؛ يتعلق بالإتفاق النووي الذي يقترب من نهاياته، كما قالت المتحدثة باسم البيت الأبيض جنيفر ساكي؛ وبذلك تعمل الإدارة الأمريكية على تأمين المطالب الإيرانية التي لم يبق منها سوى قضيتين، على حد تعبير وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان؛ الاولى، متعلقة بضمانات حسن التنفيذ لأي اتفاق يمكن التوصل اليه في مفاوضات فيينا؛ والثانية متعلقة بالحظر المفروض على الحرس الثوري الإيراني ورفعه من قائمة الإرهاب.. أمريكياً. أما المسار الثاني فإنه يتعلق بنشاط الحرس الثوري في الإقليم وأذرعة إيران المنضوية في إطار "محور المقاومة". وبعبارة أوضح نحن نتحدث عن ملفين غير منفصلين هما البرنامج النووي الإيراني والأمن الاقليمي. سوف أترك البرنامج النووي لأنه بات مفروغاً منه أمريكياً وغربياً بسبب وجوده بين أيدٍ غربية جدية وتحت رعاية وإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تضبط ايقاعاته الفنية ما دام يحظى بغطاء مجلس الامن الدولي، أي المجموعة ذاتها التي تسمى ٥+١ المعنية بالمفاوضات النووية. أما "الأمن الإقليمي" الذي تبحث عنه الإدارة الأمريكية مقابل إزالة الحظر عن الحرس الثوري، فهو معقد وشائك ويرتبط بالعديد من الملفات والقضايا التي تهم الشرق الأوسط قبل أن تهم إيران وحدها.

في العام ١٩٩١ انهار الإتحاد السوفياتي وانهارت معه كل قوانين الحرب الباردة التي كانت تحكم "قواعد الإشتباك" بين العملاقين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي. منطقة الشرق الأوسط لم تكن بعيدة عن تلك القواعد؛ بل كانت في صلبها بسبب النزاع العربي الاسرائيلي؛ وبالتالي كانت محكومة بنظام أمني إقليمي امتد طوال فترة زادت عن أربعة عقود تقريباً. منذ ذلك التاريخ؛ أقصد انهيار الحرب الباردة مع سقوط الإتحاد السوفياتي عام ١٩٩١؛ ومنطقتنا تشهد فراغاً أمنياً أرادت الولايات المتحدة أن تملأه في عهد المحافظين الجدد أيام الرئيس جورج بوش الابن بطرح مشروع "الشرق الأوسط الجديد" الذي أريد له أن يكون منشطاً وعاملاً مساعداً في تعزيز "الأحادية القطبية" دولياً، على أن تكون "إسرائيل" هي نواة وركيزة "النظام الأمني الإقليمي". لم ينجح هذا المشروع لأسباب كثيرة أهمها أن الولايات المتحدة لم تفكر بشكل منطقي وواقعي عندما كانت تنظر إلى منطقة الشرق الأوسط بعين واحدة.

لذا، إعتقدت أن "إسرائيل" هي الوحيدة التي يجب أن تكون لها اليد الطولى في هذه المنطقة على حساب أمن وإستقرار بقية دول المنطقة. هذه النظرة هي التي

> هناك "تطورات" ربما تختلف عن سابقاتها؛ و"الموضوع" إختلف أيضا

دفعت وزيرة الخارجية الأمريكية انذاك كوندوليزا رايس للقول عام ٢٠٠٦ ان "الشرق الأوسط الجديد سيولد من مخاض الحرب اللبنانية ـ "الاسرائيلية"!. لم يُولد "الشرق الأوسط الجديد" الموعود ولم تنجح "القطبية الأحادية" للولايات المتحدة بسبب تلك "العين الواحدة".

ولا أبالغ إذا قلت إن إيران كان لها الفضل الكبير في إفشال مشروع "الشرق الأوسط الجديد" الذي لم يستثن أية دولة في المنطقة بما في ذلك الدول الخليجية وبقية الـدول العربية؛ وبالتالي حالت دون تنفيذه ولربما كان ذلك سبباً في إنشاء ما تسميه اليوم "محور المقاومة" لمواجهة أية أطماع تستهدف الأمن الإقليمي. ما نشره موقع "إكسيوس" الأمريكي بشأن تفكير الإدارة الأمريكية برفع الحظر عن الحرس الثوري مقابل الحد من أنشطته في المنطقة هو في حقيقته الطلب من هذه المؤسسة المساهمة في تعزيز الأمن والإستقرار في منطقة الشرق الأوسط وبعبارة أخرى المساهمة في تعزيز "الأمن الإسرائيلي". إيران رفضت سابقاً الدخول في مفاوضات بشأن الأمن الإقليمي على طاولة مفاوضات فيينا وقالت إنها لا تناقش مثل هذه القضايا في فيينا ولا تريد أن تخرج عن سياقات الاتفاق النووي الموقع عام ٢٠١٥. وبالفعل لم يحدث ذلك.

الآن، هناك "تطورات" ربما تختلف عن سابقاتها؛ و"الموضوع" إختلف أيضاً. الأمر يحتاج إلى معالجة ومقاربة جديدة. أنا لا أعتقد أن إيران في الوقت الراهن مستعدة للدخول في هكذا ترتيبات إقليمية حتى وإن كانت تدرّ عليها إمتيازات وفق نظرية "الربح والخسارة" لكنها "ربما" تقبل المساهمة في تأسيس "نظام أمني إقليمي" تشارك فيه جميع دول المنطقة بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية ومن المحتمل تركيا.. يأخذ على عاتقه تسوية المشاكل الأمنية والسياسية والإقتصادية بما يخدم دول المنطقة وشعوبها.

مثل هذه الأفكار والتصورات ربما كانت في مساحة الخيال في عهد الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب لكنها أصبحت مقبولة في عهد الرئيس الحالي جو بايدن؛ وأصبحت أكثر مقبولية في مرحلة "ما بعد كورونا" وما بعد "الأزمة الأوكرانية".

*موقع بوست ١٨٠

تريتا بارسي:

قضية الحرس الثوري تهدد بانهيار المفاوضات واندلاع حرب إقليمية

*موقع (Responsible State Craft)

بالرغم من تأكيدات جميع الأطراف على قرب إبرام اتفاق نووي مع إيران، فإن محادثات فيينا وصلت إلى عقبة أخرى مع تمسك طهران بشطب الحرس الثوري من القائمة الأمريكية للمنظمات الإرهابية الأجنبية.

وبالرغم أن هذا الإجراء لن يكون له سوى آثار عملية قليلة، إلا أنه سلط الضوء على التحدي الذي يواجه الرئيس الأمريكي «جو بايدن» والذي قد يرى أن التكلفة السياسية لتأمين الاتفاق أعلى من تكلفة عدم إبرامه.

ولكي نكون واضحين، فإن رفع الحرس الثوري من القائمة ليس أكثر من عملية رمزية لدى كلا الجانبين، فهذا التصنيف ليس سوى طريقة واحدة من عدة طرق لمواجهة الحرس الثوري.

وحتى إذا أزال «بايدن» الحرس من قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية، فسيظل جهة إرهابية أجنبية وفقا للقرار الذي اتخذته واشنطن في عام ٢٠٠٧.

ولن تشعر الشركات الأجنبية بالراحة في التعامل مع الشركات المرتبطة بالحرس الثوري على أي حال.

ولن يستفيد الإيرانيون عمليا من مثل هذا الإجراء، ولن تتكبد الولايات المتحدة أي خسارة ملموسة.

ومع ذلك من الناحية السياسية، وضعت كل من طهران وواشنطن نفسيهما في زاوية ضيقة دون داع.

وفي منتدى الدوحة في قطر نهاية الأسبوع الماضي، أصر «كمال خـرازي»، وزير الخارجية الإيراني الأسبق والمستشار الحالي للمرشد الأعلى الإيراني «علي خامنئي»، على هذا المطلب حتى تنجح المحادثات النووية.

وسيكون التراجع عن مثل هذه التصريحات القاطعة مكلفا بالتأكيد.

وبالمثل، أعطت هذه القضية مبررا لمعارضي خطة العمل الشاملة المشتركة في مجلس الشيوخ الأمريكي.

ومع تزايد معارضة شطب الحرس الثوري من القائمة، يخشى مؤيدو الاتفاقية في الكونجرس من أن تركز إدارة «بايدن» على التكاليف السياسية لمثل هذه الخطوة مع التقليل من تكاليف ترك خطة العمل المشتركة الشاملة تموت بسبب قضية رمزية.

ويبدو أن كل من إدارتي «رئيسي» و«بايدن» ترتكبان هذا الخطأ.

وقد تركت المحادثات الأخيرة التي شملت مفاوضين إقليميين وأمريكيين انطباعا قويا بأن خطر الوصول إلى مواجهة عسكرية أكبر مما افترضه الكثيرون في واشنطن.

ولا يعتقد الكثيرون أن طهران ستمتنع عن توسيع برنامجها النووي إذا فشلت المحادثات.

وقد أوضحت إدارة «بايدن» بالفعل أنه إذا حدث ذلك فلن يكون أمامها خيار سوى زيادة الضغط على إيران.

وأحد السبل لذلك هو إدانة إيران في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإحالة الأمر إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وعند هذه المرحلة ستطرد طهران مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتمنع مفتشيها من الوصول إلى المواقع النووية الإيرانية.

ومن المرجح أن تستخدم روسيا حق النقض لإجهاض أي قرار جديد ضد إيران في مجلس الأمن.

ومع ذلك، قد يقوم أعضاء الاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات سريعة على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٣١، وهو القرار الذي أيد خطة العمل الشاملة المشتركة وجعلها ملزمة عام ٢٠١٥.

ولا يمكن لروسيا أو الصين استخدام حق النقض ضد قرار العقوبات المرتبطة بالاتفاق الأصلي، وبالتالي سيتم إخضاع طهران للفصل ٧ من عقوبات مجلس الأمن مرة أخرى.

ووفقا للأكاديمي الإيراني البارز «ناصر الهديان» الذي يتمتع بإمكانية وصول واسعة إلى مسؤولي الأمن القومي الإيراني، فإن طهران خططت بالفعل لهذا السيناريو وسترد بإعطاء إشعار بنيتها الانسحاب من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

وبعد فترة الإخطار الإلزامية البالغة ٣ أشهر، لن تكون إيران ملزمة بأي من القيود التي تفرضها المعاهدة على إيران، بما في ذلك الالتزام بعدم تصنيع أسلحة نووية.

> **السبب الرئيسي لعدم وجود التصعيد هو الأمل في إمكانية إحياء الاتفاق**

وفي تلك المرحلة، ستتبنى إيران سياسة «الغموض الخلاق» على غرار الموقف النووي الإسرائيلي، بحسب «هديان».

وبدون الوصول المباشر لبرنامج إيران النووي، ستترك طهران العالم في حالة تخمين ما إذا كانت إيران تصنع قنبلة نووية.

وبعد بضعة أشهر، سيخمن العالم ما إذا كانت إيران امتلكت واحدة بالفعل.

وغني عن القول أن واشنطن ستنظر إلى مثل هذا الإجراء على أنه استفزاز وتصعيد كبير، وربما غير مسبوق.

ومن المرجح أن ترد الولايات المتحدة على إخطار إيران بالانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووي من خلال الاستعداد لخيار عسكري سيشمل على الأرجح نقل مجموعات من حاملات الطائرات إلى الخليج العربي.

وسوف تتصاعد التوترات بشكل حاد. ويكون الأمر

بحاجة إلى شرارة واحدة أو مجرد سوء تقدير لبدء الحرب.

وعلى عكس التوقعات السابقة في السعودية والإمارات، قررت إيران بالفعل إطلاق صواريخ باليستية ضد هذه الدول خلال أول ٤٨ ساعة بعد التبادل المحتمل للضربات العسكرية الأولى بين الولايات المتحدة وإيران، بحسب «هديان» الذي أكد أنه تم إبلاغ الرياض وأبوظبي بذلك أيضا.

وحتى إذا تجنبت الولايات المتحدة مسار الأمم المتحدة، فإن خياراتها الأخرى للضغط على إيران تنطوي أيضا على مخاطر تصعيد كبيرة.

وأحد الخيارات المتاحة لـ «بايدن» هو قيام السفن الحربية الأمريكية باعتراض ومصادرة ناقلات النفط الإيرانية في أعالي البحار ثم بيع حمولتها من أجل خنق الصادرات الإيرانية دون تقليص إمدادات النفط العالمية.

وفي حين أنه من الصعب وصف هذا الإجراء بشيء آخر غير القرصنة، إلا أنه ليس مستبعدا؛ فقد صادرت إدارة «بايدن» بالفعل إحدى هذه الناقلات، وباعت النفط، واحتفظت بالعائدات.

ونظرا لخيارات «بايدن» المحدودة فيما يتعلق بفرض عقوبات جديدة، ستكون هذه وسيلة مهمة لممارسة ضغط جديد.

ولدى طهران حاليا ٢٥ مليون برميل من النفط مخزنة على صهاريج مؤجرة.

ومع بيع النفط بسعر يتراوح بين ٩٠ دولارا و ١١٠ دولارات للبرميل، فإن هذا يصل إلى ما بين ٢٫٣ و٢٫٧ مليار دولار تقريبا، أو ما يقرب من نصف الأموال الإيرانية المجمدة حاليا في البنوك الأجنبية.

ومن المرجح أن يؤدي هذا الخيار إلى دفع إيران للانتقام، وقد يشمل ذلك هجمات ضد القوات الأمريكية في العراق، الأمر الذي قد تتعامل معه إدارة «بايدن» على أنه إعلان حرب، حتى لو نفذتها الميليشيات العراقية المتحالفة مع إيران وليس إيران نفسها.

وربما يكون الإيرانيون مخادعين.

وربما لم يتم اتخاذ هذه القرارات بالفعل.

وحتى لو كان الأمر كذلك، فيمكن دائما التراجع عن القرارات في أي وقت.

ولا يمكن افتراض حتمية هذه السيناريوهات، لكن ما يبدو واضحا هو أنه لا يمكن لإيران أو الولايات المتحدة زيادة الضغط على الطرف الآخر إذا انهارت خطة العمل الشاملة المشتركة دون المخاطرة بتصعيد خطير قد يصل إلى حد المواجهة العسكرية.

> **من المرجح أن تستخدم روسيا حق النقض لإجهاض أي قرار جديد ضد إيران**

ويبقى السبب الرئيسي لعدم وجود هذا التصعيد في الوقت الحالي هو الأمل في إمكانية إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة.

وبالتالي، من المرجح جدا أن يؤدي الفشل في تأمين الاتفاق النووي إلى تصعيد لا يمكن التنبؤ به وربما لا يمكن السيطرة عليه.

ومع ارتفاع أسعار النفط والغاز قبل أشهر فقط من انتخابات التجديد النصفي في نوفمبر/تشرين الثاني ستكون التكاليف السياسية هائلة على كل من إدارتي «بايدن» و«رئيسي». وبالمقارنة، قد تكون التكلفة الأقل هي تحمل التداعيات السياسية المرتبطة بقرار شطب الحرس الثوري من قائمة الإرهاب.

* ترجمة وتحرير الخليج الجديد

الحرب في اوكرانيا و صراع الاقطاب

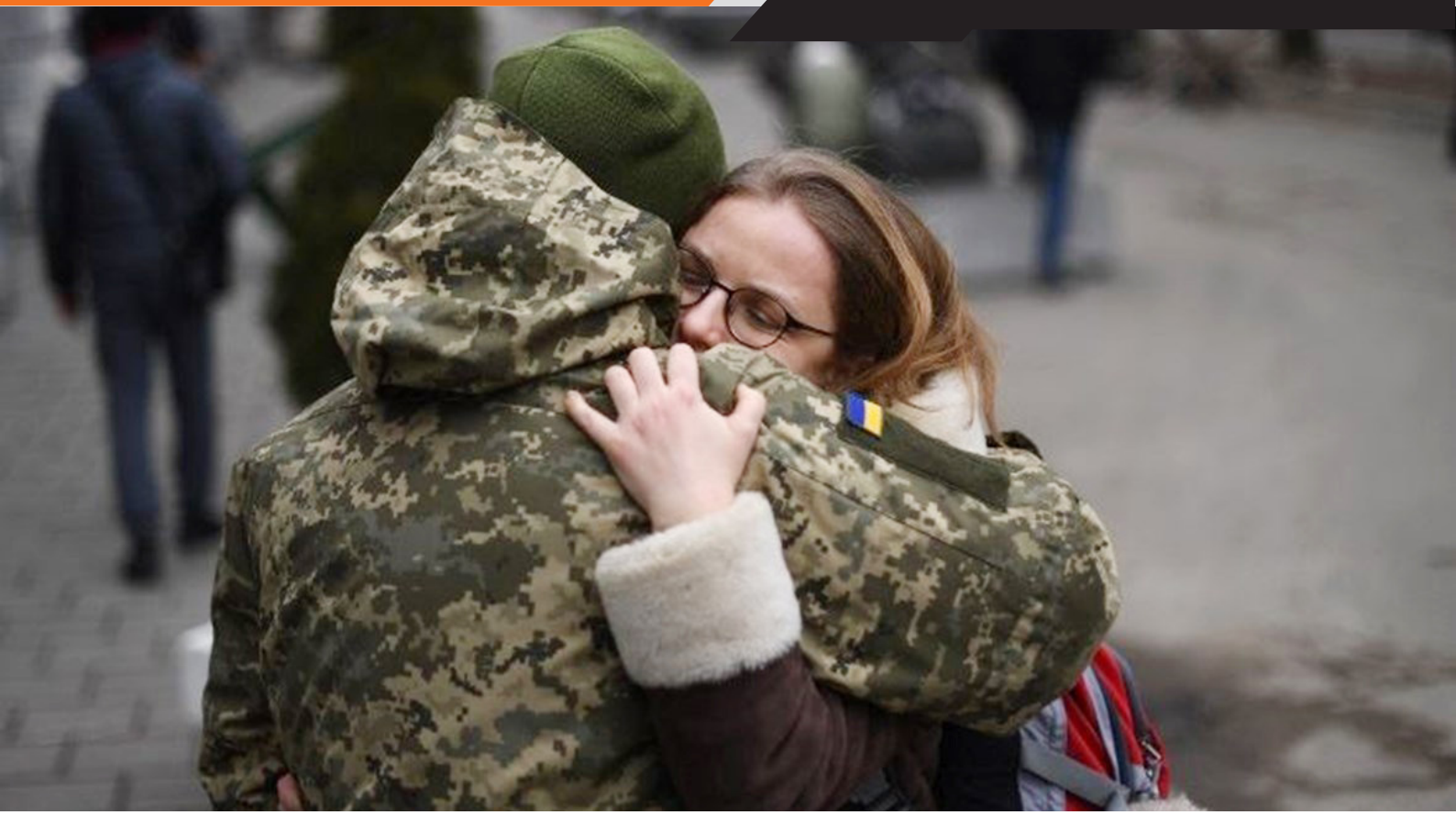

توماس فريدمان:

إذا استمرت هذه الحرب فنحن في عالم جديد تماما

صحيفة»نيويورك تايمز»:

مضى شهر منذ أن قامت روسيا بغزو أوكرانيا فشهدت تلك الفترة نزوح قرابة ربع سكان أوكرانيا.

سافر الرئيس بايدن يوم الخميس إلى بروكسل لمقابلة زعماء العالم ومناقشة استجابة الناتو للأزمة. كما أعلنت الولايات المتحدة أنها سوف تستوعب مئة ألف لاجئ أوكراني وتمنح مليار دولار لمساعدة البلاد الأوربية التي استقبلت بالأوكرانيين الهاربين.

في ضوء حجم الأزمة، هل سيكون ذلك كافيا؟ ومع الحديث عن حرب نووية، ما مدى أمن أوروبا، والولايات

المتحدة، وبقية العالم؟

ينضم كاتبا الرأي توماس فريدمان ومذيعة البودكاست في الصحيفة لولو جارسيا نافارو لمناقشة هذه الأسئلة وأكثر.

لولو جارسيا نافارو: يصارع الرئيس بايدن وحلفاء الناتو أسئلة ضخمة بحق في ما يتعلق بمستقبل وأمن أوربا والتهديدات التي تمثلها الحرب الأوكرانية على الغرب. أريد أن أبدأ بك يا توم. ما أضخم الأسئلة المطروحة على الطاولة، سواء الأسئلة قريبة المدى أم بعيدته، إذ يسافر [الرئيس] إلى القارة الأوربية؟

توماس فريدمان: هذا ما قد أقوله يا لولو، الحروب تتحدد وتتقرر بفعل أمور ذات وزن، لا بفعل كلمات في الهواء. ويمكنني القول بأن الأمور ذات الوزن التي تصوغ هذه الحرب حتى الآن ثلاثة. الأول هو عدم فعالية الجيش الروسي. والثاني هو فعالية الجيش الأوكراني. والثالث، وشديد الأهمية، هو تضامن وفعالية التحالف الغربي، ولو أن التحالف يتجاوز الغرب، ففيه بصفة أوسع اليابان وكوريا وبلاد أسيوية تنضم أيضا.

هذا التحالف الغربي كان أساسيا من وجهين. أحدهما أنه تمكَّن من دعم عقوبات اقتصادية خانقة، وأنه استطاع تقديم دعم عسكري مادي، وبخاصة أسلحة مضادة للدبابات، وأسلحة مضادة للطائرات، وطائرات مسيرة، للأوكرانيين. وكان شديد الأهمية في استيعاب اللاجئين وتوفير المساعدات من أجل ذلك.

لذلك أعتقد أن الرئيس سوف يحاول تعزيز تلك الأمور ذات الوزن. مع إضافة أمر آخر، إذ أعتقد أنه سوف يُبذل جهد من أجل إصدار تحذير شديد الوضوح لبوتين من أنه في حال لجوئه إلى أي من أسلحة الدمار الشامل، سواء أهي كيميائية أم بيولوجية أم نووية، فسوف يكون للناتو رد. أخمن أن يكون هذا على الطاولة. لا أعرف على وجه اليقين، لكن هذا ما سمعناه.

لولو جارسيا نافارو: أريد أن أتناول إلى هذا. لكن أريد أن أسألك يا توم: سيطرح الرئيس أيضا رسالة واقعية لأوربا في هذه الرحلة حسبما نفهم، مفادها هو أن هذا الصراع سوف يستمر لشهور، وربما لسنين. باختصار يا توم، هل تعتقد أن هذا صحيح؟ ولو أن الأمر كذلك، فما معناه في رأيك؟

توماس فريدمان: من الصعب جدا التنبؤ يا لولو. والسبب هو مدى التفاوت الرهيب في قدرتنا على رؤية هذه الحرب. فما نراه بيانيا كل يوم ليس إلا صورا لميدان معركة، نرى صورا تظهر الفعالية، في كثير من الأحيان، أعني فعالية القوات الأوكرانية، ثم الدمار الرهيب الذي تحدثه الحرب حتى الآن. ذلك البعد في هذه الحرب يناسبه الفيديو حقا.

لكن هناك حرب كاملة أخرى تجري. فقد ألقى الغرب، بقيادة الولايات المتحدة، على روسيا ما يعادل قنبلة نووية اقتصادية. وتزداد سعة الانفجار كل يوم. فما لا ترونه هو أن إيفان إيفانوفيتش يذهب كل يوم إلى آلة الصرف الآلي ولا يستطيع أن يسحب نقودا، أو يذهب إلى رئيسه في المصنع ويقول كيف سنعمل الأسبوع القادم وليس لدينا المزيد من الرقائق الإلكترونية؟

إذن نحن نلحق ألما رهيبا بالاقتصاد الروسي على نطاق شديد الاتساع، لكنه غير قابل للظهور، أو قليل للغاية منه هو القابل للظهور، فقليلة للغاية هي الأخبار المنقولة من داخل روسيا. أحب أن يكون هذا في ذهن كل من يقول إن ما نحن فيه الآن سيستمر إلى الأبد. قد يستمر. ما يدريني؟ لكنني أعتقد أننا نلحق من الألم أكثر كثيرا مما يمكننا أن نرى في الوقت الراهن.

لولو جارسيا نافارو: أريد بالفعل أن أنتقل إلى ميدان المعركة الآن. لا أريد أن أكون من دعاة الكارثة، لكن وفقا لما نقلته نيويورك تايمز فإن الولايات المتحدة تستعد الآن لنشر روسيا أسلحة دمار شامل في أوكرانيا. هذا من الأمور التي سوف يناقشها بايدن. نحن نتكلم بالطبع عن أسلحة كيميائية أو بيولوجية أو السيناريو الأسوأ وهو الأسلحة النووية.

توم، هل هم قلقون من ذلك في أوروبا؟ وما احتمال أن يحدث ذلك في رأيك؟ وكيف ينبغي أن يكون الرد؟ ثم أطرح السؤال نفسه على فرح؟

توماس فريدمان: حسن، هم قلقون بالطبع. ومستحيل ألا يكونوا كذلك، وقد استُعمل الغاز السام في سوريا.

من الأمور الجيدة التي قامت بها الإدارة الأمريكية أنها كانت استباقية بصورة لا تصدق في ما يتعلق بمعلوماتها المخابراتية. وهذا من الأمور الجديدة للغاية في هذه القصة، وكانت المعلومات في غاية الدقة فعليا. بما يعني أننا اخترقناهم اختراقا واضحا.

لكننا نفصح عن هذه المعلومات، في تقديري، لا بهدف إثارة غضب بوتين فقط، بل لتعيين بضعة خطوط حمراء. شهدنا خطين أحمرين رُسما بهذه الطريقة خلال الأيام العشر الماضية. واحد منهما للصين في حقيقة الأمر. فقد ظهر خبر ـ مسرَّب من الإدارة الأمريكية ـ بأن الصين تدرس نقل أسلحة إلى روسيا. وكان ذلك خطا أحمر بالنسبة للإدارة. ويزعم الصينيون أنهم لم يفعلوا ذلك. لكن ذلك كان ليمثل أمرا بالغ الأهمية في تغيير مسار هذه الحرب. وهذه كانت الطريقة للتخويف من هذا الأمر.

والثاني خاص بالحرب الكيميائية. أعتقد أن هذا كان بناء على معلومات مخابراتية حول اكتشاف استعدادات لذلك، وإشارة إلى أن من شأن ذلك أن يرسم خطا أحمر. الآن قد يريد بوتين اختبار هذا الخط الأحمر. أعتقد أن مأزق بوتين هو أن خطته الأولى، أي الحرب التي ظن أنه سوف يخوضها وهي حرب تدخل سريعة في أوكرانيا يسقط بعدها البلد في حجره ـ هذه الخطة الأولى فشلت.

وهو الآن في الخطة البديلة. ومن الأسباب التي جعلت الرئيس بايدن يعلن أن الولايات المتحدة سوف تستوعب مئة ألف لاجئ أنه يريد أن يحافظ على وحدة التحالف وألا يقع فريسة لاستراتيجية بوتين ـ القائمة على الإكثار من اللاجئين بالملايين والملايين ـ حتى يتجه حلفاء الناتو إلى الرئيس زيلنسكي قائلين له انظر، لم نعد قادرين على استيعاب المزيد، وإن عليك أن تبرم صفقة مع هذا الرجل.

لولو جارسيا نافارو: توم، هل تريد أن ترد على ذلك؟ ما الفوائد التكتيكية المحتملة من استعمال أسلحة كيميائية؟

توماس فريدمان: أعتقد أن روس عرض تكاليفها بدقة شديدة. قد أضيف تكلفة أخرى لها وهي أن الصينيين ـ الذين يمثلون بالفعل الصوت الانتخابي المتأرجح في هذا الأمر ـ لم يحسموا أمرهم بعد. فقلب الرئيس الصيني شي جينبيج مع بوتين، ولكن رأسه يعلم أن التكلفة ستكون رهيبة على الصين إذا ما تدخلت ماديا بالنيابة عنه بما أن الاتحاد الأوروبي هو أكبر سوق لصادرات الصين، وما تلك إلا البداية.

فلو أن بوتين أدخل أي نوع من الأسلحة: كيميائية أو نووية، أعتقد أن تلك سوف تكون أيضا مشكلة حقيقية للصينيين. أفترض فقط أنه سيكون نوعا من اليأس التام أن يتم إخلاء أوكرانيا وإرغام الشعب كله على الخروج إلى أوروبا والتسبب في فوضى هناك. لكن يصعب عليّ أن أرى ذلك جزءا من أي استراتيجية في الوقت الراهن للفوز بالحرب والتمكن من تعزيز المكاسب.

لولو جارسيا نافارو: أريد أن ارجع إلى أزمة اللاجئين، لأنكم أنتم الثلاثة ذكرتم أن هذه هي الجبهة الثالثة في هذه الحرب، حيث تقتل روسيا الناس وتشردهم من أجل تغيير مسار الحرب. يقدَّر أن قرابة ربع سكان أوكرانيا شردهم الغزو، منهم النصف من الأطفال، وثلاثة ملايين ونصف المليون هربوا من البلد تماما. ونعرف أن الهجرة في السنوات الأخيرة تمثل موضوعا ملغما بالفعل.

توم، لقد تكلمتَ عن الضغط الذي سوف يضعه هذا التيار من اللاجئين على البلاد الأوربية وكيف يمكن أن يكون جزءا من استراتيجية بوتين لتشتيت رد الناتو على غزوه. هل تعتقد أن أوربا قادرة على الاستمرار في استيعاب هذه الأعداد؟ لقد قالت الولايات المتحدة إنها سوف تستوعب مئة ألف لاجئ أوكراني، لكن هذه قطرة من بحر.

توماس فريدمان: هي مشكلة حقيقية. إننا نعيش في عصر يصعب فيه أكثر فأكثر على بلد أن يكون بلدا، متماسكا بوصفه بلدا. ونرى التوترات والضغوط في دول ضعيفة وهشة في أماكن مثل الشرق الأوسط حاليا. أشير إلى لبنان التي تلقت موجة ضخمة من اللاجئين من حرب سوريا، التي كان الروس أيضا مشاركين فيها. هذه الضغوط على البلاد في وقت التغير المناخي، وفي وقت التوتر الاقتصادي، تجعل من الصعب للغاية على بلد أن يكون بلدا بصفة عامة. أضف إلى ذلك الاضطرار الفجائي لاستيعاب لا مئة ألف لاجئ وإنما ملايين عدة من اللاجئين في وقت واحد، كثير مهم نساء وأطفال وشيوخ وليسوا ذكورا عاملين، فهؤلاء بقوا في أوكرانيا. وهذا ضغط هائل.

لولو جارسيا نافارو: أريد أن أسألكم سؤالا أخيرا، لأننا إذ ننظر في ما تمر به أوربا نرى تداعيات هذا محسوسة هنا في الولايات المتحدة. لقد ذهبت لمقابلة عائلتي هذا الأسبوع، وسوف أقول إن الناس غير المهتمين في العادة اهتماما رهيبا بالسياسة الخارجية كانوا يتناقشون بضراوة في مسألة أوكرانيا وبوتين وروسيا. هذا صراع يعني الأمريكيين لشتى أنواع الأسباب.

في ضوء مدى تعقد الوضع ـ والتكاليف الاقتصادية والعسكرية والإنسانية التي ناقشناها توا ـ ما الذي ينبغي أن يجهز الأمريكيون أنفسهم له؟ لنبدأ بك يا توم.

توماس فريدمان: الواضح، أسعار طاقة أعلى، لأن روسيا لاعب مهم في سوق الطاقة العالمية. أسعار غذاء أعلى، بشكل مباشر أو غير مباشر، لأن أوكرانيا وروسيا من كبار موردي القمح. لكن لإجابة سؤالك إجابة كاملة يا لولو علينا أن نفكر هل ستستمر الحرب.

لقد عشنا منذ عام ٢٠٠٠ في عالم اعتدناه إلى حد كبير. تعلمنا أن نتعايش مع بوتين. تدخَّل في انتخاباتنا، وتدخَّل في أوروبا بطرقه الخاصة، ونال قضمات من دول مجاورة، واشترك في سوريا. لكن بطريقة ما عثرنا على طريقة للتصالح معه والحفاظ على تدفق النفط والغاز الروسي إلى الغرب.

في حال استمرار هذه الحرب سنكون في عالم جديد تماما. في عالم نتعامل فيه أو نتعلم كيف نتعايش فيه مع روسيا بوصفها بلدا منبوذا. وهذا تغير واحد فحسب.

الأمر الآخر أنني قد أقول ببساطة إنه فيما تستمر هذه الحرب، فإن نزعات أخرى توقفت. لا أعرف إن كان أحد قد انتبه إلى الأخبار الواردة من أنتاركتيكا حيث وصلت درجة الحرارة إلى أعلى من مستوياتها بسبعين درجة، وليس سبعا، إنما هي سبعون.

كارن أبو الخير:

توازنات جديدة:هل تمثل الحرب نقطة تحول في النظام الدولي؟

MIR :

تدلل تفاعلات الحرب الدائرة في أوكرانيا على الطبيعة المعقدة للنظام الدولي الذي تتقاطع فيه قضايا لم تُحسَم منذ حقبة مضت، مع تطلعات الأطراف الفاعلة إلى موقع ومكانة في نظام جديد لا يزال قيد التشكيل. ومع أن التعقيد صفة للنظام الدولي في كل العصور، فقد وصل إلى درجة تكاد تكون غير مسبوقة في المرحلة الحالية من العلاقات الدولية؛ فبالإضافة إلى ما تشهده من تحولات في موازين القوة بين أطرافه الرئيسية، هناك كثافة وتنوع في أنماط التفاعل، ودرجة كبيرة من الاعتماد المتبادل فيما بينها؛ ما يجعل كل الخيارات صعبة؛ فاستمرار الاعتمادية المتبادلة يمثل نقطة ضعف، في حين أن فك هذا الارتباط يترتب عليه تكاليف باهظة. من جانب آخر، أصبح للفاعلين من غير الدول، مثل الشركات العالمية الكبرى، حضور أكبر على الساحة الدولية، كما أصبح نمط الإنتاج الذي يعتمد على سلاسل إمداد عابرة للحدود والقارات، محدداً أساسياً للسياسات الخارجية. اتسع أيضاً مجال التفاعل في الفضاء الافتراضي، ليشمل التجارة والتواصل والإعلام، والتبادل لعملات رقمية لا تخضع لسيطرة الدول ولا لرقابة البنوك؛ ما يقتضي البحث عن صيغ جديدة لإدارة هذه الفضاء، تتنازع على تحديدها شركات التكنولوجيا من جانب، والدول من جانب آخر.

تدفع هذه الحالة المراقبين إلى محاولة تلمُّس ملامح نظام عالمي جديد، يكون محوره توازناً جديداً للقوى بين أطرافه الرئيسية. وتذهب نظريات التحول في النظام الدولي إلى أن الصدمات غير المتوقعة في مثل هذه المراحل، يكون لها في بعض الأحيان تأثير كبير، بحيث تمثل نقطة فاصلة بين انهيار نظام وبزوغ آخر؛ لذلك اهتم المحللون

بتأثير حرب أوكرانيا على النظام الدولي، وعلى توازنات القوة فيه. ورغم أن الحرب في أوكرانيا لم تبلغ مداها بعد، ويظل الاحتمال قائماً بحدوث تطورات لها تأثير جذري، عسكرياً أو سياسياً، فإنه يمكن الدفع –لو ظلت الحرب في إطارها الحالي– بأن المواجهات في أوكرانيا لن تمثل نقطة تحول جذري في شكل النظام الدولي أو في توازنات القوة فيه. ومن المُتوقَّع أن تؤدي الحرب إلى تكتل غربي أقوى على الساحة الأوروبية، وألا تحقق مكاسب لروسيا على المستوى الاستراتيجي، لكن دعم حلفاء روسيا في آسيا (الصين والهند) سوف يمنع من تحول ميزان القوة تحولاً جذريّاً ضدها، وإن أضعفتها العقوبات سياسيّاً واقتصاديّاً. وربما سوف تكون شركات السلاح هي الفائز الرئيسي؛ بسبب حالة التوتر الملموس التي خلقتها الحرب في أوروبا ومناطق أخرى، خوفاً من أن يصبح التدخل العسكري الروسي نموذجاً يتكرر.

الجغرافيا مقابل العولمة

ارتكز جوهر الخطاب الروسي عن دوافع هذا التحرك العسكري على منطق الجغرافيا السياسية فيما يتعلق بتأثير الوضع في أوكرانيا على الأمن القومي الروسي، ولا يمتد إلى ما هو أبعد من ذلك. ورغم اعتراض الرئيس الروسي بوتين الصريح، الذي عبَّر عنه في خطاب شهير أمام مؤتمر ميونخ للأمن عام ٢٠٠٧، على تصرف الولايات المتحدة بوصفها قطباً دولياً وحيداً، واعتراضه على ما رأى أنه تجاهل لمكانة روسيا وقوتها، فلا يبدو أنه عازم على مواجهة فعلية معها في الوقت الحالي، بل يمكن القول إن التدخل الحالي في أوكرانيا يأتي متسقاً مع سياسة روسية تاريخية اعتمدتها في عصور الإمبراطورية وعهد الاتحاد السوفييتي، تعتمد على وجود مناطق جغرافية "عازلة" على تخومها، تمثل حاجزاً أمام الخطر القادم من الغرب؛ حيث السهول المنبسطة في دول شرق أوروبا تتيح التقدم السريع للجيوش بلا عوائق طبيعية.

ورغم ظهور أوكرانيا دولةً مستقلةً بعد تفكُّك الاتحاد السوفييتي، فإن أهميتها للأمن الروسي، لعدة اعتبارات، لا تزال قائمة. وكان من المفترض التوصل إلى صيغة بشأن وضع أوكرانيا تكون مقبولة لكل الأطراف بعد انتهاء الحرب الباردة، خاصةً أن الجانب الروسي فهم أنه لديه ضمانات بعدم تمدد حلف الناتو في جواره بعد أن تم حل حلف وارسو، وأن الجانب الأوكراني فهم أنه حصل على ضمانات تحفظ استقلال دولته وسلامة أراضيها، بعد أن تخلَّى عن أسلحته النووية. والواقع أن المؤرخين لهذه الفترة يذكرون أنه قد تم بالفعل تطوير صيغة للتعاون الأمني مع دول شرق أوروبا في ذلك الوقت، كانت مقبولة من جميع الأطراف، حتى روسيا، ولا تتضمَّن انضمام هذه الدول إلى حلف الناتو.

لكن الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت بيل كليبتون، أصر على التخلي عنها وضم بعض دول شرق أوروبا إلى الحلف؛ لأن ذلك كان سيدعم شعبيته سياسياً داخل الولايات المتحدة. وبينما لم يتم ضم أوكرانيا إلى حلف الناتو، مع وعد بالنظر في ذلك مستقبلاً، فإن وضعها ظل "معلقاً"، بلا صيغة واضحة تأخذ في الاعتبار الهواجس الروسية والتطلعات الأوكرانية، وتضمن الاستقرار في شرق أوروبا؛ لذلك كان من المتوقع لدى المتخصصين أن تندلع هذه الأزمة آجلاً أم عاجلاً، مع إصرار الغرب على تجاهل التصريحات الروسية المتكررة بشأنها.

التدخل العسكري "الكلاسيكي" في أوكرانيا حدث، من وجهة نظر روسيا، في إطار تصحيح أوضاع في الجوار المباشر تمس أمنها القومي، رفضت القوى الفاعلة الأخرى على هذه الساحة الجغرافية التوصل إلى تفاهم مُرْضٍ بشأنها. والواقع على الأرض لا يشي باستعداد روسيا للدخول في مواجهة عسكرية تمتد إلى خارج أوكرانيا؛ إذ تشير

التحليلات العسكرية إلى أن روسيا كانت، فيما يبدو، تنتظر حسماً عسكرياً سريعاً، ولم تعول على مقاومة تطيل أمد المواجهات، فلم تحشد حتى حجم القوات التي تتطلبها السيطرة على كامل الأراضي الأوكرانية، وبالأحرى، فإن حجم هذا الحشد لا يشير إلى الاستعداد لمواجهة أكبر.

من جانبه، اختار الغرب أن يستخدم سلاح العقوبات، وأن يوظف الاعتماد المتبادل الذي خلقته حالة العولمة، من سيطرة للدولار على المعاملات المصرفية عالميّاً، واعتماد روسيا على استيراد منتجات تكنولوجية غربية الصنع، مثل قطع غيار الطائرات، ليرفع كلفة الحرب عليها، بدلاً من مواجهتها عسكريّاً. وقد أشارت قيادات الناتو مراراً، قبل الحرب وأثناءها، إلى أن أوكرانيا ليست عضواً في حلف الناتو، وعلى ذلك فلا التزام على الحلف بالدفاع عنها، ولن يدخل في مواجهة عسكرية ضد القوات الروسية بسببها، وإن كانت هناك تعهدات غربية بمساعدة أوكرانيا في الدفاع عن نفسها. وفي هذا الإطار، ترفض الولايات المتحدة مطالب أوكرانيا بأن تفرض قوات الناتو منطقة حظر طيران فوق أراضيها، كما ترفض تزويدها بالطائرات؛ لأن ذلك يمكن أن يؤدي إلى مواجهات بين قوات الناتو وروسيا، حرصاً على عدم الانجرار إلى مواجهة غير مطلوبة وغير محسوبة. ولكن في المقابل، تُكرر القيادات الغربية أن هناك التزاماً بالدفاع عن دول أعضاء في الحلف مُجاوِرة لمنطقة الصراع، مثل دول البلطيق وبولندا مثلاً، ولو تحركت القوات الروسية في هذا الاتجاه، سيتغيَّر الموقف جذرياً.

تداعيات أوروبية

في هذا الإطار، من المُستبعَد أن تؤدي هذه الحرب إلى مواجهة شاملة تؤدي إلى انهيار نظام الأمن الإقليمي على القارة الأوروبية، كما حدث إبان الحرب العالمية الأولى مثلاً. لقد جر اغتيال ولي عهد النمسا في ١٩١٤ القوى الأوروبية، عبر سلسلة من التحالفات والتحالفات المضادة، إلى مواجهة شاملة أدت إلى انهيار النظام الدولي برمته، رغم إصرار كل القيادات، أثناء انزلاقها إلى الحرب، أنها غير راغبة فيها ولا عازمة عليها. وبينما يظل ذلك احتمالاً قائماً، فإن الاحتمال الأكثر ترجيحاً، في ظل المعطيات الحالية، أن الحرب ستولد حالة من الاستقطاب الشديد بين الغرب وروسيا، شبَّهها بعض المحللين بسقوط ستار حديدي جديد يقسم القارة.

ستواجه روسيا كتلة أشد تماسكاً واستنفاراً في الغرب؛ حيث إن حربها على أوكرانيا أعادت التلاحم إلى صيغة التحالف عبر الأطلسي، الذي أصيب بالترهل والوهن في ظل إدارة الرئيس الأمريكي السابق ترامب، كما أعادت الحياة إلى حلف الناتو الذي كان الرئيس الفرنسي "ماكرون" قد وصفه مؤخراً بأنه في حالة "موت سريري"، وربما كانت المفاجأة الكبرى التماسك والقدرة على الفعل الذي أبداه الاتحاد الأوروبي، الذي استطاع إدارة الاختلاف في المصالح بين دوله، والخروج برؤية وموقف موحد تجاه روسيا. من جانب آخر، رفعت الحرب حالة التوجس بين دول شرق أوروبا؛ حيث أسرعت جورجيا ومولدوفا، إضافة إلى أوكرانيا، إلى تقديم طلبات للانضمام السريع إلى الاتحاد الأوروبي.

وتصدَّرت قضية الانضمام إلى حلف الناتو مرة أخرى النقاش في السويد والنرويج، مع تصاعد في عدد المؤيدين لهذه الخطوة كما أشارت استطلاعات الرأي. وعمد وزير خارجية الولايات المتحدة إلى إجراء زيارات خاطفة إلى دول البلطيق الأعضاء في حلف الناتو؛ لطمأنتها بأن الحلف ملتزم بحماية أمنها. وتسود قناعة لدى هذه الدول أن روسيا، استناداً إلى خبرتهم التاريخية معها، لن تقف عند حدود أوكرانيا، وأنها ستعمد –على أقل تقدير– إلى حصار دول البلطيق، وقطع الطريق بينها وبين القارة الأوروبية، من خلال سيطرة روسيا على أراضي بيلاروسيا بناءً على الاتفاق

الأخير معها. وستصبح دول البلطيق في هذه الحالة "رهينة"، في وضع مشابه لبرلين الغربية أثناء الحرب الباردة.

ومع ارتفاع التوجس من روسيا، وانهيار الثقة بأنها ستحترم أمن وسلامة جيرانها في أوروبا؛ فقد أدت الحرب إلى انهيار السياسة التي اتبعتها الدول الأوروبية تجاه روسيا منذ نهاية الحرب الباردة، والتي اعتمدت على العلاقات الاقتصادية والتجارية، والمصالح المشتركة لدرء خطر مواجهات جديدة. وقد كانت ألمانيا أهم رواد هذه السياسة؛ حيث كانت المستشارة الألمانية السابقة ميركل تحبذ دائماً مواصلة التفاعل مع روسيا رغم الخلافات، كما رفعت الاعتماد على روسيا في مجال أمن الطاقة، بإلغائها استخدام الطاقة النووية، وتدشين مشروعات نقل الغاز من روسيا إلى ألمانيا مباشرةً؛ لذلك كان التغير الألماني مفاجئاً، ودالاً على مدى التغير في الموقف الأوروبي من روسيا؛ فقد أعلن المستشار الألماني "شولتز" بسرعة بعد اندلاع الحرب عن تجميد مشروع نقل الغاز مع روسيا، ثم أعلن بعد ذلك بأيام قليلة عن تخصيص مبالغ إضافية للإنفاق العسكري، وأن ألمانيا وأوروبا بوجه عام، عليها رفع قدراتها واستعدادها العسكري لحماية الأمن والسلام في القارة.

ستترك الحرب روسيا أيضاً أمام تحديات مستقبلية فيما يتعلق بعلاقتها بأوكرانيا؛ فبينما يمكنها –بفضل تفوقها العسكري– أن تملي شروطها على القيادات الأوكرانية، فإن الحرب ستخلف آثاراً عميقة، على رأسها أن المقاومة الأوكرانية القوية دللت –بما لا يدع مجالاً للشك– على تمسك الشعب الأوكراني بهويته، وبحقوق المواطنة في دولة حرة مستقلة ذات سيادة، بما يتضمَّن اختيار قياداته السياسية. وعلى ذلك، فلن يكون هناك استقرار على المدى الطويل لأي صيغة لا تأخذ كل ذلك في الاعتبار. بالإضافة إلى ذلك، كلما طالت الحرب، وتصاعدت الخسائر البشرية والمادية، كان التوصل إلى صيغة تضمن الاستقرار في العلاقات وتكون قابلة للاستمرار، أصعب. ومن غير المُتوقَّع أن تتحمل روسيا، مثلاً، تكلفة إعادة الإعمار. ومن ثم فإن أوكرانيا ستنجذب أكثر إلى الغرب بعد الحرب بحثاً عن الدعم.

وسينعكس ذلك كله على علاقة روسيا بدول الجوار في آسيا الوسطى، التي إن لم تعلن اعتراضها على التدخل الروسي في أوكرانيا، فإنها أيضاً لم تدعمه. وكان لافتاً أن كازاخستان –بحسب تقارير صحفية– رفضت طلباً روسيّاً بأن ترسل قوات تشارك في الحرب. فمثل كل الدول الصغيرة المجاورة لقوى عظمى، تتوجَّس هذه الدول من تمدد روسي يهددها. ورغم أن لروسيا علاقات قوية بالأنظمة الحاكمة في هذه الدول، فإن الأجيال الجديدة من شعوبها ليس لديها روابط وثيقة بروسيا، ولديها مطالب اقتصادية وسياسية تنفجر من حين إلى آخر في شكل احتجاجات شعبية، كما حدث مؤخراً في كازاخستان، وفي بيلاروسيا الحليف الوثيق ناحية الغرب. يعني كل ذلك أن روسيا تحتاج إلى تطوير مقاربات جديدة لعلاقات مستقرة على المدى البعيد مع دول الجوار لحماية أمنها القومي.

الحلفاء في آسيا

على الرغم من امتدادها الأوراسي الكبير –أي في المساحة الممتدة بين أوروبا غرباً وآسيا في الشرق والجنوب– كانت روسيا دوماً مهتمة بالظهور كقوة أوروبية؛ فعاصمتها أقرب إلى الغرب الأوروبي. وبحسب الدراسات التاريخية، فإن النخبة الحاكمة الروسية كانت دوماً "غربية الهوى". وفي العصر الحالي، يهوى القادرون من الروس السفر غرباً، كما يمتلك الأثرياء أصولاً وبيوتاً ويخوتاً فاخرة في الحواضر الأوروبية؛ ما جعلهم هدفاً سهلاً للعقوبات. ولذلك فإن هناك بُعداً رمزيّاً للقطيعة الثقافية والحضارية مع أوروبا، التي سوف تترتب على امتداد أمد هذه العقوبات بمختلف أشكالها. لكنَّ لروسيا بدائل اقتصادية وسياسية في آسيا، على رأسها تحالفها مع الصين. ومن المنتظر أن تستوعب الصين

جزءاً كبيراً من صادرات روسيا التي كانت تتجه إلى أوروبا، وأن تحل منتجاتها محل الكثير مما تستورده من الغرب. وبينما من المنتظر أن يتجذر هذا التحالف ويصبح أكثر قوة في المستقبل القريب، فإن أبعاده لا تزال غير واضحة.

لم تنتقد الصين التدخل الروسي العسكري في أوكرانيا، وأبدت تفهمها لدوافعه، لكنها في الوقت نفسه لم تدعمه صراحةً، ولم تستخدم حق الفيتو ضد قرار مجلس الأمن الذي يدين هذا التدخل، بل امتنعت عن التصويت. وبينما تمنع السلطات الإعلام الرسمي الصيني من وصف ما يحدث في أوكرانيا بأنه حرب، فقد استخدم الرئيس الصيني هذا التعبير في حواره مع المستشار الألماني "شولتز" والرئيس الفرنسي "ماكرون" حول الوضع في أوكرانيا، كما أكد ضرورة وقف التصعيد العسكري والخسائر البشرية، ودعم كل الجهود للتوصل إلى تسوية عبر الحوار. وحيث يظل من غير المعروف ما إذا كانت الصين تبذل جهوداً في هذا الصدد خلف الكواليس، فالظاهر علناً أن الصين –وأنظار العالم تتجه إليها لتلعب دوراً رئيسيّاً– لم تتقدم لذلك.

ويمكن التكهُّن بأن هذه ليست اللحظة التي يتمنَّاها الرئيس شي لتصدُّر المشهد الدولي؛ فهو لا يريد إضعاف تحالفه مع روسيا في مواجهة الغرب الذي يستعد لمحاصرته وعرقلة صعوده، لكنه في الوقت نفسه لا يريد أن ترتبط صورة الصين بدعم خرق صريح لمبدأ احترام سيادة الدول، الذي تتمسَّك به الصين بقوة. وحساب المكاسب والخسائر دقيق؛ فالعقوبات ستجعل روسيا أكثر اعتماداً على الصين؛ ما يرتِّب مكاسب اقتصادية وربما استراتيجية، لكن لو تم حصار روسيا بدرجة كبيرة في المحافل الدولية، فستقل فائدة التحالف معها بالنسبة إلى الصين.

وإلى أن ترفع دول أوروبا قدراتها العسكرية، ستضطر الولايات المتحدة إلى توجيه جزء أكبر من قواتها إلى أوروبا؛ ما يعوق مرة أخرى تحويل اهتمامها إلى آسيا؛ لذلك فإن التماسك الغربي في مواجهة روسيا على الساحة الأوروبية، لن يزيد قدرة الولايات المتحدة على مواجهة الصين هناك. وسياسيّاً، لم تنجح الولايات المتحدة في توظيف تحالفها الرباعي الجديد مع الهند واليابان وأستراليا ضد روسيا. وقد أخذت الهند موقفاً مستقلاً عن حلفائها الجدد؛ لاعتبارات عديدة؛ أهمها علاقاتها التاريخية بروسيا، واعتمادها الكبير عليها في مجال التسليح. ورغم أن الهند تتوافق مع التحالف الرباعي في الرغبة في احتواء الصعود الصيني، فإن موقفها من روسيا قد يُضعِف الثقة بين أطرافه. وبينما تقف كل من الصين والهند في آسيا خارج المعسكر المناهض لروسيا، فإن توازن القوى عالميّاً لن يختل جَذريّاً ضدها، كما أن التحالف الغربي المُتجدِّد لن يُرجِّح في المستقبل القريب كفَّة الولايات المتحدة في مواجهة الصين.

ختاماً

في ظل التشابك التجاري والاقتصادي، كان للحرب في أوكرانيا تأثير كبير على توافر المواد الغذائية، وارتفاع أسعار الطاقة في الأسواق العالمية؛ ما سيكون له تأثيرات كبيرة على الاستقرار والأمن الإنساني في دول كثيرة حول العالم، إلى درجة يصعب التكهن بتداعياتها، كما أن من الصعب تحديد التأثير الكامل للعقوبات على روسيا، من حيث تأثيرها على الاقتصاد والأوضاع الاجتماعية والاستقرار السياسي. ومن المؤكد أن روسيا ستتأثر، وأن العقوبات ستُضعف اقتصادها، وبالتبعية قدرتها على الفعل خارج أراضيها، لكن من المُستبعَد أن تؤدي إلى انهيار مماثل لما صاحب انهيار الاتحاد السوفييتي مثلاً؛ لأن النظام الروسي أعد عُدَّته لمواجهة تداعياتها. سوف ترفع تداعيات الحرب من حالة عدم اليقين وعدم الاستقرار عالميّاً، وستزيد أعباء كل الدول في مواجهتها، لكن تظل الخسائر الإنسانية والمادية، وما يعانيه الشعب الأوكراني من دمار، وفقدان للأهل والديار، هي الأعلى والأكثر إيلاماً، وربما الأطول أثراً.

خبراء: ما تعنيه الحرب الروسية لمنطقة الشرق الأوسط

*مركز كارنيغي للسلام الدولي

مصر

أولاً، تحصل مصر، التي تتصدّر قائمة الدول المستوردة للقمح في العالم، على ٨٥ في المئة من حاجاتها من القمح من روسيا وأوكرانيا مجتمعتَين. وعلى نحوٍ متوقع، أدّى الاختلال في إنتاج القمح الأوكراني وسلاسل التصدير، فضلاً عن التبعات الحادة للعقوبات التي فُرِضت على الأنشطة الاقتصادية والتجارية الروسية، إلى ارتفاع شديد في أسعار القمح.

وسيكون على الحكومة المصرية استخدام المزيد من مواردها المالية لتأمين إمدادات القمح ودرء المخاطر التي تهدّد الأمن الغذائي للبلاد. ويعود ذلك جزئيًا إلى التضخم الشديد الذي تعاني منه مصر، ويُتوقَّع أن يرتفع ٢/٣ نقطة مئوية ليسجّل ٧/٥ في المئة هذا العام، فضلاً عن تراجع قيمة الجنيه المصري. ومن العوامل الأخرى ارتفاع أسعار السلع الأساسية، ومنها الخبز الذي يسجّل ارتفاعًا في سعره بسبب الإجراءات التي أُعلِن عنها سابقًا لإصلاح نظام الدعم. وغالب الظن أن موارد مالية إضافية ستُخصَّص لضبط أسعار الرغيف، ولا سيما أن معدل الفقر في أوساط السكان يناهز ٣٠ في المئة. ويُعتبر إعلان الحكومة مؤخرًا عن توسيع مساحة الأراضي المخصّصة لزراعة القمح بواقع مليونَي فدان بحلول نهاية سنة ٢٠٢٤ استراتيجية متوسطة الأجل يمكن تطبيقها لتعزيز الأمن الغذائي في مصر، ولكنه لا يخفّف من الأوضاع الهشّة الفورية التي يعاني منها السكان بسبب الحرب الأوكرانية.

ثانيًا، أقامت الحكومة المصرية علاقات وطيدة مع روسيا في الأعوام الأخيرة، شملت مبيعات السلاح، والتعاون لبناء مصنع للطاقة النووية في شمال غرب البلاد، وتعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية. ووجدت مصر أيضًا نقاط تقارب استراتيجية بين خياراتها السياساتية في سورية وليبيا والمصالح السياساتية للحكومة الروسية. والحال هو أن الحكومة المصرية أيّدت بصمتٍ التدخل العسكري الروسي في سورية وقبلت بالهدف السياسي الروسي المتمثّل في الإبقاء على حكم الرئيس السوري بشار الأسد. ودعمت الحكومتان أيضًا اللواء خليفة حفتر وحلفاءه في ليبيا وقدّمتا لهم مساعدات عسكرية ومالية.

لكن العلاقة المصرية المتنامية مع روسيا والتقاء سياسات البلدَين في مناطق النزاع في الشرق الأوسط لم يقوّضا شراكة مصر الاستراتيجية مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وقد أرغمت الحرب في أوكرانيا الحكومة المصرية على السير على خيط رفيع بين روسيا والغرب، واحتلّت المناورات الدبلوماسية موقعًا متقدّمًا في جدول أعمال صنّاع السياسات المصريين في الأيام الأخيرة. فقد أصدرت الحكومة المصرية، بعد ساعات قليلة من تصويتها في مجلس الأمن الدولي مع قرار إدانة الغزو الروسي لأوكرانيا، بيانًا سلّطت فيه الضوء على الحاجة الملحّة إلى معالجة هواجس الأمن القومي المشروعة لروسيا في ما يتعلق بأوكرانيا، وانتقدت العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة وأوروبا على موسكو، مُعتبرةً أنها غير قانونية من منظور القانون الدولي. وفي حال استمر التصعيد في المواجهة بين روسيا والغرب، ستتراجع على الأرجح قدرة الحكومة المصرية على المناورة بين الطرفَين، وسيتعيّن عليها قريبًا جدًّا أن تختار بينهما.

*عمرو حمزاوي

إيران

أحدث الغزو الروسي لأوكرانيا انعطافة غير متوقعة في اللحظة الأخيرة في المفاوضات الرامية إلى إعادة إحياء الاتفاق النووي الإيراني للعام ٢٠١٥.

لقد منع المرشد الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي الدبلوماسيين الإيرانيين من التفاوض مباشرةً مع الولايات المتحدة، ولذلك كانت موسكو خلال العام المنصرم وسيطًا أساسيًا بين واشنطن وطهران، فقادت المفاوضات النووية في مسار بدا آنذاك وكأنه يتجه نحو خواتيمه.

ولكن في خضم حملة الضغوط العالمية المفاجئة والشديدة التي تتعرّض لها روسيا، أعادت موسكو تقييم دورها التيسيري، وهدّدت ضمنًا بضرب الاتفاق النووي الإيراني تحقيقًا لمصالحها الخاصة.

تريد روسيا، التي حلّت الآن مكان إيران في موقع الدولة الأكثر خضوعًا للعقوبات في العالم، أن تُشعِر المجتمع الدولي بالوطأة الاقتصادية التي تترتّب عن فرض حظر على النفط الروسي. ففي حال التوصل إلى اتفاق نووي يُنهي الحظر المفروض على النفط الإيراني، من شأن ذلك أن يخفف من حدّة التداعيات المالية العالمية الناجمة عن عزل روسيا.

يدرك الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أيضًا أن إعادة إحياء الاتفاق النووي الإيراني تهمّ الرئيس الامريكي جو بايدن أكثر بكثير مما تهمّه شخصيًا. فهو لا يشعر بأن التقدّم النووي الإيراني يشكّل تهديدًا له، وكانت عزلة إيران مفيدة للمصالح الروسية: فإيران تعتمد على التكنولوجيا الروسية من الدرجة الثانية، وتناصب العداء للولايات المتحدة، وهي عاجزة عن استثمار مواردها الطائلة في مجال الطاقة، ولا تكترث للمنافسة التاريخية بينها وبين موسكو في آسيا الوسطى. وفي هذا الصدد، قال رجب سافاروف، أحد كبار الباحثين الروس المتخصّصين في الشأن الإيراني، في مقابلة معه مؤخرًا إن «إيران الموجّهة نحو الغرب ستكون أسوأ لروسيا من إيران المسلّحة نوويًا، وستقود إلى انهيار روسيا».

تسبّبت هذه المكائد الروسية بتجدّد مشاعر عدم الثقة التي يكنّها عدد كبير من المواطنين الإيرانيين تاريخيًا للجار الروسي الشمالي الذي تحرّكه الأطماع. ففي القرن التاسع عشر، استولت روسيا الإمبريالية بالقوة على مساحات شاسعة من الأراضي في القوقاز منتزعةً السيطرة عليها من إيران. وفي العام ١٩٤٦، احتلت القوات السوفياتية إقليم أذربيجان شمال غرب إيران وسعت إلى ضمّه إليها، ولكنها طُرِدت منه بفضل مساعي الرئيس الامريكي آنذاك هاري ترومان. إنها فعلاً لمفارقة غريبة من مفارقات التاريخ أن روسيا وإيران هما اليوم شريكان استراتيجيان، في حين أن الولايات المتحدة وإيران عدوّان لدودان.

على الرغم من التكهنات بأن انعدام الثقة المتبادل تجاه روسيا قد يسهم في تعزيز التعاون الامريكي-الإيراني، يبقى أن الغزو الروسي لأوكرانيا لم يؤدِّ إلى إعادة اصطفاف جيوسياسية كبرى، بل قاد إلى تعزيز التحالفات العالمية القائمة. وفي ظل غياب التغيير على مستوى القيادة في موسكو أو طهران، فإن عزلة البلدَين ونقمتهما تجاه الغرب ستدفعهما في نهاية المطاف إلى تعزيز الاعتماد المتبادل بينهما بدلاً من تراجعه.

*كريم سجادبور

إسرائيل

قبل الاجتماع الذي دام ثلاث ساعات بين رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت، على نحو مفاجئ، مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في موسكو في ٥ آذار/مارس، اعتُقِد أن سبب التردّد الإسرائيلي في إدانة الهجوم الروسي على أوكرانيا، وذِكر بوتين بالاسم، هو رغبة إسرائيل في تجنّب إثارة امتعاض بوتين في سورية، فضلاً عن قلقها على أمن ١٥٠،٠٠٠ يهودي في روسيا ورفاههم. لقد سعت إسرائيل، منذ بدء الأزمة تقريبًا، إلى التحوّط في رهاناتها. فقد صدّت الطلبات الأوكرانية المتكرّرة للحصول على أسلحة، ورفضت التصويت دعمًا لقرار مجلس الأمن الدولي بإدانة الغزو (علمًا بأنها شاركت لاحقًا في التصويت في الجمعية العمومية للأمم المتحدة)، وامتنعت عن الإدلاء بتصريحات علنية منددّة بروسيا. فقد رفض وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لابيد الذي وجّه في البداية انتقادات إلى روسيا، إدانتها بالاسم في أعقاب الهجوم على كييف الذي ألحق أيضًا أضرارًا بنصب المحرقة التذكاري في بابي يار. ولم يصدر عن بينيت أي تنديد بروسيا منذ بدء الغزو. ولكن ردًّا على الضغوط المتزايدة التي مارستها الولايات المتحدة الأسبوع الماضي، ندّدت إسرائيل

بروسيا بنبرة أقوى، ووافقت على وقف رحلات الأوليغارشيين الروس المتنقّلين ذهابًا وإيابًا من إسرائيل وإليها.

يبدو واضحًا الآن أن وقوف إسرائيل على الحياد مردّه جزئيًا إلى رغبة بينيت في إبقاء الباب مفتوحًا أمام بلاده لأداء دور الوساطة في الأزمة، ولا سيما أن زيلينسكي وبوتين اجتمعا به مرات عدة. ولكن إذا كان بوتين مهتمًا بالتوصل إلى اتفاق، فمن المستبعد جدًّا أن يسمح للمسؤولين الإسرائيليين بالتوسط لبلوغه، بل يفضّل بدلاً من ذلك انتزاع تنازلات من الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي (الناتو). وعلاوةً على ذلك، يجب على بينيت أن يحذر من التحوّل إلى بيدق في لعبة الأكاذيب والافتراءات التي يمارسها بوتين. ولكن غالب الظن أن إسرائيل ستبقى لديها مصلحة في أداء دور الوسيط في الانقسام القائم بين بوتين والغرب. فسورية لا تزال موضع اهتمام أساسيًا لإسرائيل، وتؤدّي روسيا دورًا محوريًا في منحها هامشًا واسعًا للتحرك ضد الأصول المملوكة من إيران وحزب الله هناك.

ولكن مع مرور الوقت، قد تواجه إسرائيل صعوبة أكبر في الحفاظ على التوازن الدقيق الذي تعمل على إرسائه في تعاطيها مع الأزمة الأوكرانية. وكذلك، يعمد الكثير من شركاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، مثل الإمارات والسعودية، إلى التحوّط ويتخوّفون من إثارة حفيظة بوتين. لكن هذه البلدان ليست ديمقراطية، وليس تاريخها مطبوعًا بالاضطهاد الذي يربط دولة إسرائيل والشعب اليهودي بماضي أوروبا الدموي. وقد تُضطر إسرائيل، باعتبارها حليفة مقرّبة من الولايات المتحدة، إلى حسم خيارها، ولا سيما إذا انزلقت الأمور في أوكرانيا إلى نزاع بين حلف الناتو بقيادة الولايات المتحدة وبين روسيا.

*آرون ديفيد ميلر

ليبيا

في ليبيا، ستحمل الأزمة الأوكرانية تأثيرات جيواستراتيجية وسياسية وإنسانية مترامية الأطراف، ويتزامن ذلك مع لحظة مشحونة جدًّا تشهدها البلاد في مرحلة ما بعد الثورة.

خلال الحرب الأهلية في فترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، تدخّل المرتزقة الروس من مجموعة فاغنر المرتبطة بالكرملين، إضافةً إلى عسكريين نظاميين، لصالح قائد الميليشيا خليفة حفتر الذي يتّخذ من شرق البلاد مقرًا له. وانتهت الحرب بتمركز آلاف المقاتلين الروس، إضافةً إلى طائرات حربية متطورة ومعدّات عسكرية أخرى، في مواقع راسخة حول حقول النفط وفي قواعد جوية في مختلف أرجاء البلاد.

وفي خضم النزاع الأوكراني، لم تنسحب القوات الروسية – التي يقابلها مئات المستشارين الأتراك وآلاف المرتزقة السوريين المدعومين من تركيا في غرب ليبيا – بأعداد كبيرة من البلاد. واقع الحال هو أنها تؤمّن الآن لروسيا نفوذًا استراتيجيًا عند الخاصرة الجنوبية لحلف الناتو، وكذلك القدرة على إبقاء الإنتاج النفطي في دائرة الخطر. هذا فضلاً عن أن وجودها في الأراضي الليبية منح موسكو نقطة انطلاق تستخدمها لممارسة نفوذها المسبّب للاضطرابات في بلدان الساحل جنوبًا. ولكن فيما تستمر روسيا في تكبّد مزيدٍ من الخسائر في أوكرانيا، غالب الظن أنها ستُضطر إلى نقل عناصر مجموعة فاغنر ومعداتها العسكرية من ليبيا إلى الجبهة الأوكرانية.

كان التنسيق الروسي-التركي في ليبيا من العوامل التي حالت دون اندلاع جولة أخرى من الاقتتال بين الفصائل الليبية في مختلف أنحاء البلاد. ويُرجَّح أن يستمر هذا التنسيق في المدى القصير، لأن لدى موسكو وأنقرة على السواء مصلحة في استخدام المناورات الدبلوماسية لتحقيق أهدافهما الاقتصادية والسياسية في ليبيا. وتُبدي تركيا، على الرغم من دعمها العسكري لأوكرانيا، حذرها من فتح مجالات إضافية للمواجهة مع روسيا، وقد اتّخذت لنفسها موقع الوسيط مؤخرًا. لكن في المدى الطويل، قد يواجه قرار ضبط النفس امتحانًا صعبًا في ليبيا، ولا سيما إذا قرّرت روسيا التصعيد،

أو في حال أظهرت تركيا تشدّدًا أكبر بسبب استعادة الناتو زخمه، أو إذا لجأت المعسكرات الليبية المتنافسة إلى القوة العسكرية. وقد تعاظم هذا الخطر الأخير بسبب المواجهة في طرابلس بين مرشّحَين يتنافسان على منصب رئاسة الوزراء، علمًا بأن المناورة وإبرام الصفقات يطغيان الآن على المشهد.

أبعد من هذه التأثيرات الاستراتيجية، سوف تؤدّي الحرب الأوكرانية المستمرة إلى تفاقم المشقّات الاقتصادية التي يعاني منها المواطنون الليبيون. ويتّضح ذلك بصورة خاصة في تزايد انعدام الأمن الغذائي: تستورد ليبيا نحو ٧٥ في المئة من احتياجاتها من القمح من أوكرانيا أو روسيا، ونظرًا إلى محدودية احتياطياتها من القمح، سوف تُضطر إلى سداد مبلغ إضافي لتضمن حصةً لها من مصادر استيراد بديلة مثل البرازيل والأرجنتين. وتترتب عن ذلك زيادة في أسعار الخبز قد تؤدّي إلى ضغوط شعبية إضافية على حكومة طرابلس التي تفتقر أصلاً إلى الفعالية.

وعلى مستوى الطاقة، أشارت التوقعات الأولية إلى زيادة الطلب على النفط الخام الليبي بسبب الحرب في أوكرانيا، ولكنها اصطدمت بالتباطؤ المتوقع في النمو الاقتصادي العالمي، وكذلك باستخدام تدفقات النفط سلاحًا في أيدي الفصائل الليبية تُشهره على نحوٍ دوري، مثلما حدث مؤخرًا حين أقدمت مجموعة مسلّحة على إغلاق حقلَين نفطيين رئيسَين لفترة وجيزة.

*فريدريك ويري

فلسطين

كانت ردود الفعل الفلسطينية على الأحداث التي تلت الغزو الروسي لأوكرانيا متضاربة.

لا شك في أن الفلسطينيين اختبروا شعورًا بالتضامن مع الأوكرانيين. فالفلسطينيون في غزة على وجه الخصوص يدركون تمامًا فظاعة مشاهدة جيشٍ محتل يحوّل مبانٍ سكنية إلى ركام، أو معنى الحرمان من الماء والكهرباء والبنى التحتية للاتصالات كشكلٍ من أشكال العقاب الجماعي. ومعظم الفلسطينيين إما يعيشون كلاجئين منذ سبعة عقود وإما اختبروا نزوحًا قسريًا متكررًا وتكبّدوا معاناة الهروب من منازلهم بصحبة أولادهم، من دون أن يعلموا متى سيعودون أو ما إذا كانوا سيعودون فعلاً.

صحيحٌ أن الفلسطينيين تماهوا بصورة طبيعية مع الأوكرانيين، إلا أنهم استغربوا السرعة والوضوح اللذين أبداهما المجتمع الدولي في ردّه على الهجوم الروسي، سواءً في التأكيد على أن المقاومة الأوكرانية بمختلف أشكالها هي مشروعة وبطولية، أو في الإقرار بأن المجتمع الدولي يتحمّل مسؤولية اتخاذ إجراءات مضادّة. في الواقع، لقد أبدت الولايات المتحدة معارضة شديدة لحملات المقاطعة التي قادها المجتمع المدني دعمًا لحقوق الفلسطينيين، وكذلك للمبادرات الدبلوماسية والقانونية في الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

وقد تجلّى غياب التماسك في السياسة الامريكية مؤخرًا في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حين دعا وزير الخارجية الامريكي أنتوني بلينكن المجلس إلى ترك إسرائيل وشأنها فيما طالب بمحاسبة روسيا. وبعد بضعة أيام فقط من بدء الغزو الروسي، فرضت الولايات المتحدة قيودًا على صادرات مصافي النفط الروسية، وأغلقت مجالها الجوي أمام شركات الطيران الروسية، ووضعت خططًا للاستيلاء على أصول الأوليغارشيين الروس، ودعمت تحرّك المحكمة الجنائية الدولية ضد المسؤولين الروس. ويريد بعض أعضاء الكونغرس أيضًا سحب التأشيرات من الطلاب الروس. مع ذلك، تستمر إدارة الرئيس جو بايدن في استيراد السلع التي تُنتَج في المستعمرات الإسرائيلية غير الشرعية – وهي ممارسة تندرج فعليًا في إطار التهريب – لا بل تستوردها من دون سداد رسوم جمركية، وتوضَع على هذه المنتجات علامة «صُنع

في إسرائيل». وتمنح الولايات المتحدة أيضًا إعفاءات ضريبية للمنظمات غير الحكومية التي تدعم المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، فضلاً عن أنها تضغط، بحسب التقارير، على الفلسطينيين للتراجع عن مساعيهم الهادفة إلى الدفع باتجاه محاكمة الإسرائيليين المشتبه بهم في ارتكاب جرائم حرب أمام المحكمة الجنائية الدولية. وإضافةً إلى معارضة إدارة بايدن حركات مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها،تبنّت أيضًا تعريفًا لمعاداة السامية ينظر إلى انتقاد سياسات الاحتلال الإسرائيلي على أنه شكل من أشكال خطاب الكراهية.

وقدتنبّهت روسيا إلى تسييس المحاسبة والمعاملة الاستثنائية لإسرائيل، حتى فيما تمعن هذه الأخيرة في ممارسة الفصل العنصري. ويُرجَّح أن يطرح ذلك تحديًا أمام الجهود التي تبذلها إدارة بايدن كي تفرض من جديد احترام النظام الدولي القائم على القواعد، والإطار المعياري الذي بُني عليه هذا النظام.

*زها حسن

السعودية

لا تريد السعودية خسارة شريكتها موسكو لصالح أصدقائها في واشنطن. فمنذ انطلاق الحرب الروسية الراهنة في أوكرانيا، تتجنّب السعودية إلى حدٍّ كبير توجيه رسالة إلى إدارة الرئيس الامريكي جو بايدن، وتدرك ثمن الانحياز في هذا النزاع. على الرغم من أن المملكة اتخذت قرارها بتنويع شركائها الدوليين في مرحلة التشنجات مع الولايات المتحدة بعد غزو العراق، تحوّل هذا القرار إلى سياسة راسخة تتعلق بالغرب وروسيا على السواء.

على سبيل المثال، قام فلاديمير بوتين في العام ٢٠٠٧ بزيارة رسمية هي الأولى من نوعها لمسؤول روسي إلى السعودية. وبعد عشرة أعوام، أصبح الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود أول عاهل سعودي يتوجّه إلى روسيا في زيارة رسمية تبعتها زيارات واجتماعات ثنائية تولاّها نجله ولي العهد الأمير محمد بن سلمان. وحين زار بوتين المملكة للمرة الثانية في العام ٢٠١٩،كانت العلاقات بين البلدَين تتقدّم ببطء إنما بخطى ثابتة. واللافت هو أن الزيارة حدثت في وقتٍ كانت العلاقات السعودية مع الغرب تمرّ بمرحلة من التشنّج الشديد على خلفية مقتل الصحافي السعودي جمال خاشقجي. وفي العام ٢٠٢١، وقّعت الدولتان اتفاقًا للتعاون العسكري.

لكن التقدّم في العلاقات السعودية-الروسية بقي دائمًا في الظل، تحجبه علاقة المملكة مع الولايات المتحدة، بحسب ما تبيّن من مصير الخطة التي وضعتها السعودية في العام ٢٠١٧ لشراء نظم دفاعية روسية لم تُنجَز حتى الآن. تتشارك السعودية مصالح حيوية فريدة مع الولايات المتحدة، ولكن منظومة القيم السياسية السعودية أقرب إلى المنظومة الروسية، على الرغم من أن العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية بين البلدَين هي أقل كثافة وأبطأ وتيرة بكثير مقارنةً بالعلاقات بين السعودية والولايات المتحدة. فردود فعل واشنطن على السياسات السعودية خلال العامَين المنصرمَين، إضافةً إلى التأطير الحالي لهوية الحرب الروسية على أوكرانيا من خلال وصفها بأنها «معركة بين القوى الديمقراطية والسلطوية»، تضع المملكة في المعسكر نفسه مع روسيا.

أبعد من مسألة الانسجام بين زعيمَين سلطويَّين قويَّين يفكّران بالطريقة نفسها في الرياض وموسكو، لدى الدولتَين مصالح وطنية سيادية متجانسة، ومواقف متطابقة قليلة إنما مهمة في السياسة الخارجية، كما في اليمن. ويُعتبر من أهم هذه المصالح اتفاق «أوبك بلس» الذي تقوده الحكومتان، والذي تترتّب عنه نتيجتان مهمّتان للسعودية: فهو يعزّز أولاً التعافي من التداعيات الاقتصادية لوباء كوفيد-١٩، ويشكّل ثانيًا الورقة الأبرز في يد السعودية في علاقتها غير المريحة مع بايدن.

بينما تواجه السعودية مشكلات على مستوى الثقة في علاقتها مع الولايات المتحدة، لا يمكنها كذلك أن تعوّل على

موسكو بصورة كاملة. لقد أثبت بوتين فعلاً أنه حليف يُعتدّ به لأصدقائه السلطويين، مثل الرئيس السوري بشار الأسد، في حين أن الولايات المتحدة سمحت بسقوط الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك، وشاه إيران قبله. لكن بوتين ليس مستعدًا للتضحية بعلاقة بلاده مع إيران، العدو الألدّ للسعودية، وقد أثبت أنه لن يتوانى عن الضغط على السعودية في سوق النفط. لذا، في حال اضطُرّت السعودية إلى حسم قرارها، ستفضّل، كما فعلت دائمًا، الولايات المتحدة على روسيا، لكن الرياض تبذل كل ما في وسعها كي تتوقف واشنطن عن اعتبار هذا الأمر من المسلّمات.

*ياسمين فاروق

سورية

تسدّد الحرب في أوكرانيا ضربة قوية إلى العلاقات بين روسيا والغرب، والتي لن تعود إلى سابق عهدها. ولكن تأثيرها على سورية سيكون محدودًا جدًّا على الصعيدَين الجيوستراتيجي والأمني. مع ذلك، بات أكيدًا الآن أكثر من السابق أن الوجود الروسي في سورية ليس مجرّد مصلحة استراتيجية لموسكو بل هو ضرورة وجودية.

يجب النظر إلى الوجود العسكري الروسي في غرب سورية في سياقَين اثنَين: الأول هو سياق الحرب السورية وأبعادها الإقليمية، والثاني هو موقع سورية المطل على شرق البحر المتوسط.

في سورية، أدّى الكرملين دور الوسيط والمفاوض على السواء في الأعوام الأخيرة. فقد ساهمت روسيا في تيسير العملية السياسية التي أُطلِقت برعاية الأمم المتحدة، والدافع وراء أداء موسكو هذا الدور كان إقناع نظام الرئيس السوري بشار الأسد بالانخراط في محادثات مع المعارضة. وفي الوقت نفسه، ضغط المسؤولون الروس لاعتماد إطار جديد من أجل التوصل إلى تسوية أمنية بين أنقرة ودمشق عند الحدود التركية-السورية. هذان المساران، السياسي والأمني، متوقّفان الآن، وقد دخل النزاع السوري مرحلة من الجمود.

في غضون ذلك، يكتسي الوجود العسكري الروسي في قاعدة حميميم الجوية المطلة على البحر المتوسط في سورية منذ العام ٢٠١٥، طابعًا استراتيجيًا جدًّا. فإضافةً إلى أن القاعدة تشغل موقعًا يطلّ على مشاريع التنقيب عن الغاز في شرق المتوسط، تتيح أيضًا لروسيا ممارسة نفوذ خارج الجمهوريات السوفياتية السابقة، ما يشكّل خرقًا في عزلة روسيا عن المجتمع الدولي. وتقع هذه المنطقة أيضًا في قلب الشرق الأوسط، وهي على احتكاك مباشر بالبلدان الإقليمية، منها دول الخليج العربية ومصر وإسرائيل وتركيا.

في ضوء العملية السياسية في سورية والقاعدة العسكرية الروسية، باتت لموسكو أهمية كبرى لا يمكن تجاهلها في الشرق الأوسط. يتدخّل الكرملين بصورة متزايدة في المنطقة من خلال حماية نظام الأسد وتحالفاته الإقليمية، وستُفرز مختلف هذه العوامل تداعيات عميقة في المدى الطويل. لكن في الوقت نفسه، لهذا التدخل ثمنه. فالمنطقة تقف على أعتاب تحوّل مهم في منظومتها السياسية، ما يولّد أجواء أمنية غير مستقرة ستلقي بضغوط إضافية على الكرملين وتُرغمه على زيادة انخراطه على المستوى المحلي.

*خضر خضّور

تونس

شعرت تونس بتأثير الحرب الروسية في أوكرانيا على المستويَين الاقتصادي والدبلوماسي بصورة أساسية. تحصل تونس، التي يتعرّض اقتصادها أصلاً لضغوط هائلة، على نحو ٨٠ في المئة من حاجاتها من القمح من أوكرانيا. ونتيجةً للنزاع، تسجّل أسعار القمح في البلاد أعلى معدلاتها منذ أربعة عشر عامًا، لذا تواجه الأُسر التونسية صعوبة أكبر في

الحصول على الخبز وغيره من السلع الأساسية. ويشعر التونسيون أيضًا بالتبعات القاسية لارتفاع أسعار النفط عالميًا. فالحكومة التونسية التي تدعم المحروقات، وضعت موازنتها على أساس أن سعر برميل النفط يبلغ ٧٥ دولارًا. لكن مع ارتفاع سعر البرميل إلى نحو ١٠٠ دولار، اضطُرَّت الحكومة إلى زيادة أسعار المحروقات مرّتَين في شهر شباط/فبراير في محاولةٍ لكبح العجز الكبير في موازنة البلاد.

تجري تونس مفاوضات مع صندوق النقد الدولي بهدف التوصل إلى اتفاق من شأنه المساعدة في معالجة المسائل المذكورة ومجموعة كبيرة أخرى من التحديات الاقتصادية التي تواجهها، مثل الارتفاع الشديد في نسبة البطالة. لكن سيطرة الرئيس قيس سعيّد على السلطة في ٢٥ تموز/يوليو ٢٠٢١، وما أعقبها من انزلاق البلاد نحو السلطوية، تسبّبت بتوتير علاقات تونس مع الجهات المانحة الغربية، ما يسهم في تعقيد المفاوضات مع صندوق النقد الدولي. وعلاوةً على ذلك، تدهورت علاقة سعيّد بالغرب بسبب موقف بلاده الدبلوماسي من الغزو الروسي. فتونس تحاول، أسوةً بعدد كبير من جيرانها العرب، السير على خيط رفيع بين الحفاظ على علاقة جيدة مع روسيا التي تعوّل عليها كثيرًا في السياحة والتجارة، وبين تجنّب إغضاب الولايات المتحدة وأوروبا اللتين سيكون لدعمهما المالي والدبلوماسي دور حاسم في تعافي الاقتصاد التونسي.

على الجبهة الدبلوماسية، أثارت تونس سخط الغرب بامتناعها عن إبداء معارضة شديدة اللهجة للغزو الروسي لأوكرانيا. في ٢٨ شباط/فبراير، انتقد سفير الاتحاد الأوروبي لدى تونس محاولتها الوقوف على الحياد، مشيرًا إلى أن «البقاء على الحياد بين المعتدي والضحية هو موقف بحد ذاته». وقد صوّتت تونس تأييدًا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بإدانة الغزو الروسي لأوكرانيا في ٢ آذار/مارس. لكن لدى استقبال الرئيس الروسي الجديد في تونس بعد بضعة أيام، شدّد وزير الخارجية التونسي عثمان الجرندي على أهمية العلاقات الثنائية بين البلدَين، وعلى رغبة بلاده في توطيد تلك العلاقات، فكان ترحيبًا ودّيًا على عكس ما يريده الغرب في التعاطي مع روسيا.

يجب على حكومة سعيّد التفكير برويّة في الثمن الذي تبدي استعدادًا لتكبّده مقابل التودّد إلى روسيا في مواجهة معارضة غربية موحّدة وقوية. ففي هذه المرحلة الحساسة، قد يترتّب عن تردّد تونس في حسم موقفها من روسيا ثمنٌ باهظ لا تستطيع البلاد تحمّله.

*سارة يركس

تركيا

في ظل استمرار الغزو الروسي لأوكرانيا، باتت إحدى السمات الأساسية في استراتيجية موسكو واضحة للعيان، وتتمثّل في السيطرة على الخط الساحلي للبحر الأسود. في هذه الحالة، ستصبح أوكرانيا من دون منافذ إلى البحر، وسوف يتأمّن خطٌّ يصل بين روسيا ومنطقة ترانسنيستريا المنفصلة في مولدوفا، حيث تتواجد القوات الروسية، وفي نهاية المطاف، سوف يميل الميزان العسكري أكثر لصالح روسيا في البحر الأسود.

كانت روسيا قد عمدت، قبل غزو أوكرانيا، إلى تعزيز سلاحها البحري في البحر الأسود، ونشرت، بعد ضم القرم في العام ٢٠١٤ ما يُسمّى بقدرات منع الولوج والمناطق المحرّمة (AD/A٢) وأنظمة صاروخية هناك، فحققت تفوقًا كبيرًا في الميدانَين البحري والجوي. والآن تسعى إلى زيادة هيمنتها.

ينبغي على تركيا، باعتبارها حليفة للناتو في المنطقة، توخّي الحذر في هذا الصدد. فالتاريخ شاهدٌ على المواجهات العسكرية بين روسيا الإمبريالية والأمبراطورية العثمانية. وهذا ما أشار إليه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أثناء الإعلان عن قراره غزو أوكرانيا، حين تطرّق إلى إلحاق روسيا الهزيمة بالعثمانيين والسيطرة على الأراضي المحيطة بالبحر

الأسود.

وفي العام ٢٠١٦، اشتكى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان من تحوّل البحر الأسود إلى «بحيرة روسية»، مشيرًا إلى الوجود غير الكافي الناتو في المنطقة. لكن العلاقات التركية مع روسيا توطّدت إلى حدٍّ كبير منذ ذلك الوقت، وتفضّل أنقرة الآن التزام الصمت في هذه المسألة.

لكن الغزو الروسي تسبّب بعرقلة الخطط التي وضعتها تركيا لتوسيع نطاق انخراطها مع أوكرانيا، بما في ذلك في القطاع الدفاعي. يعاني الاقتصاد التركي من أزمة، وستواجه تركيا على الأرجح نتائج خطيرة في حال نشوب عداء مع روسيا بسبب اعتمادها على الطاقة الروسية، والأهم بسبب قدرة موسكو على استغلال نفوذها في سورية، ما يؤدّي إلى عرقلة أنقرة. مع ذلك، تمسّكت تركيا بموقفها ووصفت الغزو الروسي بأنه عمل حربي، ورفضت الحجج التي استندت إليها روسيا لتبرير الغزو، وحتى إنها أغلقت المضائق التركية أمام السفن البحرية. ولكنها حرصت على النأي بنفسها عن العقوبات كي لا تحرق الجسور مع موسكو. هذا السلوك مفهوم، ولكنه لا يعني انتفاء حاجة تركيا إلى وضع استراتيجية لمواجهة اتساع رقعة النفوذ الروسي في البحر الأسود. ويمكنها تحقيق هذا الأمر من دون اللجوء إلى التصعيد، وذلك باستخدام طرق ثلاثة هي:

١. اتخاذ إجراءات صارمة لتنفيذ قرار إغلاق المضائق. سوف تمتحن روسيا العزيمة التركية، ويجب على أنقرة التمسّك بقرارها طالما أن حالة الحرب مستمرة. وقد يكون مفيدًا لتركيا أن تدقّق جيّدًا في المحاولات الروسية لخرق أحكام اتفاقية مونترو المتعلقة بعبور الغواصات.

٢. تعزيز الجهود الرامية إلى جمع البيانات وتشاركها مع الحلفاء. فقد ازدادت أهمية الإلمام بالأوضاع البحرية والجوية في البحر الأسود.

٣. التعويض عن النواقص في قدرات الناتو. تستطيع تركيا المساعدة في سد الفجوات التي تعاني منها قوات الناتو البحرية المنتشرة بصورة دائمة في البحر الأسود حيث تقوم بدوريات، وفي دعم عمليات انتشار الناتو في المستقبل عملاً باتفاقية مونترو.

*ألبير كوسكون

التداعيات الإقليمية

يؤثّر الغزو الروسي لأوكرانيا على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ثلاثة ميادين أساسية هي: المفاوضات السياسية والعمل العسكري، والمساعدات الإنسانية والأمن الغذائي، وإمدادات النفط والغاز.

على المستوى السياسي، لم تدفع الأزمة حتى الآن نحو تبدلات واسعة في الاصطفافات. لا بل إن بلدانًا عدة، منها دول الخليج وإسرائيل، تتحوّط في رهاناتها بين الولايات المتحدة وروسيا، وتسعى إلى زيادة مكاسبها إلى أقصى حد في مجالات اهتمامها الأساسية. لكن العقوبات الطويلة الأمد على روسيا ستطرح تحديات على بلدان الشرق الأوسط، مثل مصر والسعودية والإمارات التي تعمد جميعها إلى تنويع صناعاتها الدفاعية وتسعى إلى تعزيز تعاونها مع روسيا.

يُرجَّح أن تُلقي التداعيات بظلالها على سورية وليبيا، حيث يشكّل التعاون الامريكي-الروسي حاجة ماسّة لتحقيق نتائج سياسية مستدامة. وقد باتت احتمالات هذا التعاون الامريكي-الروسي الآن أقل من أي وقت مضى. فالوجود العسكري الروسي الكبير في البلدَين، وتزايد عزلة موسكو السياسية والاقتصادية قد يدفعانها إلى ممارسة دور المعرقل للجهود الجارية حاليًا لمعالجة الانقسامات السياسية في ليبيا، وحتى إنها قد تقدّم دعمًا أكبر للنظامَين السوري والإيراني مقارنةً مع المرحلة السابقة. أما أوروبا، فهي قلقة من الوجود العسكري الروسي الكبير عند خاصرتها الجنوبية في ليبيا.

وفي غضون ذلك، تتخوف تركيا وإسرائيل من احتمال إقدام روسيا على تحرك ما في سورية في المستقبل. فتركيا قلقة من إمكانية قيام روسيا بزيادة الضغوط في معقل الثوّار في إدلب، ما يؤدّي إلى موجة لجوء واسعة إلى أراضيها. ويخشى السكان الكرد في سورية أن يدفعوا ثمن مقايضة امريكية-تركية في هذا الصراع الجيوسياسي الأوسع. وتتخوف إسرائيل من تنامي التعاون الروسي-الإيراني ومن إمكانية فرض قيود على قصفها الجوي لأهداف إيرانية في سورية.

تزداد المخاوف أيضًا بشأن المساعدات الإنسانية والأمن الغذائي في المنطقة، ولا سيما في البلدان التي تعاني أصلاً أوضاعًا هشة. فالأعداد المتزايدة من اللاجئين الأوكرانيين والارتفاع المستمر في تكاليف إعادة الإعمار بعد النزاع يثيران بعض المخاوف من احتمال وقف المساعدات الإنسانية الأساسية إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بهدف تحويلها لمعالجة تداعيات النزاع الأوكراني. فسيكون ذلك أشبه بقطع شريان الحياة الأساسي لملايين الفلسطينيين واللبنانيين واليمنيين والسوريين وسواهم ممّن يعيشون في بلدان تشهد نزاعات، وانهيارات اقتصادية كارثية، وحاجات متزايدة على الصعيد الإنساني. وتتفاقم حدّة هذه الأزمة أيضًا بفعل المخاوف الجدّية المتعلقة بالأمن الغذائي، ولا سيما في بلدان مثل لبنان ومصر اللذين يعتمدان على روسيا وأوكرانيا للحصول على حاجاتهما من القمح (أي ٩٦ و٨٥ في المئة من إمداداتهما من القمح على التوالي). وغالب الظن أن هذه الأزمة ستشتد مع الارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية ومصادر الطاقة عالميًا. ومع مرور الوقت، قد يدفع ذلك بالمواطنين للخروج مجدّدًا إلى الشارع احتجاجًا على الأوضاع الصعبة.

يُعدّ مستقبل إمدادات الغاز والنفط مسألة بالغة الأهمية. ستسعى أوروبا على الأرجح إلى تأمين الغاز من مصادر بديلة، ما يشكّل فرصة سانحة لبلدان الخليج وشرق المتوسط. تستفيد بلدان الخليج راهنًا من الزيادة في أسعار النفط، وتستغل هذا الوضع لإعادة التفاوض بشأن علاقتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة والسعي لتحقيق مكاسب سياسية في أماكن مثل اليمن. والسؤال المطروح هو التالي: هل سيدفع ذلك ببلدان شرق المتوسط إلى التعجيل في إقرار بعض الاتفاقات بشأن إمدادات الغاز الواعدة، على أمل أن تصبح شريكة أساسية لأوروبا في المستقبل؟

ثمة أمور كثيرة لم تتضح معالمها بعد في هذا النزاع الذي كشف مساره عن تحوّل طويل الأمد في العلاقات العالمية. فما هي الخطوات التي سيُقدِم عليها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في المستقبل، إذا شعر بأنه منبوذ ومعزول أكثر على الساحة الدولية، وهل سيحاول استخدام أوراق ضغط مختلفة في المنطقة لتحقيق مبتغاه في أماكن أخرى؟

*مهى يحيَ

التداعيات الجيوسياسية

تسبّب الغزو الروسي لأوكرانيا وما أعقبه من حظر على المنتجات الروسية – بما يشمل حظر الصادرات النفطية الروسية – بارتفاع في أسعار النفط التي استعادت المستويات التي كانت عليها قبل آب/أغسطس ٢٠١٤، مع تخطّي سعر البرميل ١٠٠ دولار امريكي. وفيما تعثّرت أيضًا القدرات الإنتاجية للجهات الأخرى المنتجة للنفط لأسباب مختلفة، قد تحافظ أسعار النفط على ارتفاعها لبعض الوقت. ولعل أهمية هذا التطور تبرز بصورة خاصة على المستوى الجيوسياسي بالنسبة إلى بلدان الشرق الأوسط.

في الأعوام الأخيرة، اضطُرَّت البلدان المنتجة للنفط في المنطقة، وعلى رأسها السعودية، إلى اعتماد تدابير لطالما كانت حاجة إليها من أجل تحقيق إصلاحات اقتصادية تتيح لها الابتعاد عن الاقتصادات الريعية ونموذج دولة الرعاية الاجتماعية. وهكذا فإن السؤال المطروح هو إذا كانت الاحتياطيات المالية التي راكمتها تلك الدول حديثًا سوف تؤدّي إلى إعادة عقارب الإصلاح الاقتصادي إلى الوراء سعيًا وراء مكاسب سياسية قصيرة الأجل، أم أنها ستتعلم الدرس وتدرك

أن الإصلاح الاقتصادي ضرورة، بغض النظر عن أسعار النفط.

وسوف يكون التأثير شديدًا أيضًا على البلدان المستوردة للنفط. ففي حين أن أسعار النفط المرتفعة ستزيد من المخاطر المُحدقة بالبلدان التي تعاني أصلاً من ظروف اقتصادية صعبة، أمكنَ في السابق التخفيف من حدّة بعض هذه التحديات من خلال الحصول على قروض من البلدان المنتجة للنفط. ليس واضحًا الآن إذا كانت هذه القروض ستُستأنَف بعد التحولات في التحالفات السياسية، ما يُعرِّض بعض البلدان المستوردة للنفط مثل الأردن لخطر اقتصادي متزايد.

لقد أبدت معظم البلدان العربية، في موقفها الرسمي في الأمم المتحدة، إدانتها للغزو الروسي، لكن ردود الفعل العامة كانت متفاوتة. فقد تساءل البعض، على نحو مبرَّر، لماذا لم تصدر ردود فعل دولية شاجِبة بالحدّة نفسها للاحتلال الإسرائيلي المفروض على الفلسطينيين أو للغزو الامريكي للعراق. وأثارت بعض التعليقات في الغرب، من قبيل أن اللاجئين الأوكرانيين «يشبهوننا» وغيرها، اتهامات مبرَّرة أيضًا للغرب بممارسة العنصرية. ردود الفعل هذه في الشرق الأوسط مفهومة، لكنها تجاهلت حتى الآن أن الانتقائية في إدانة اللجوء إلى القوة لاحتلال دول أخرى هو طريق من اتجاهَين: فقد تستخدم إسرائيل، مثلاً، هذا التفاوت في الرأي لتبرير احتلالها للأراضي العربية. ويتجاهل رد الفعل هذا أيضًا محنة الأوكرانيين الذين يعانون من الحرب والاحتلال.

إذًا، حاولت معظم بلدان المنطقة، ومنها إسرائيل، التزام الحذر، وكان رد فعلها على الغزو خافتًا. لكن، مع استمرار الحرب وتداعياتها، سيصبح من الأصعب الحفاظ على هذا الموقف.

*مروان المعشّر

*عمرو حمزاوي هو مدير برنامج كارنيغي للشرق الأوسط. تخصّص في العلوم السياسية ودراسات التنمية في القاهرة ولاهاي وبرلين.

*فريدريك ويري:تركّز أبحاث ويري على الإصلاح السياسي والقضايا الأمنية في دول الخليج وليبيا، والسياسة الامريكية في الشرق الأوسط عموماً.

*ياسمين فاروق باحثة زائرة في برنامج الشرق الأوسط في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي.

*خضر خضّور باحث غير مقيم في مركز مالكوم كير– كارنيغي للشرق الأوسط في بيروت. تركّز أبحاثه على العلاقات المدنية–العسكرية والهويات المحليّة في بلاد الشام، مع تركيز خاص على سورية.

*سارة يركيس هي زميلة في برنامج كارنيغي للشرق الأوسط. تتركز بحوثها على التطورات السياسية والاقتصادية والأمنية في تونس، فضلاً عن العلاقات بين الدولة والمجتمع في الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

*يحيَ مديرة مركز مالكوم كير– كارنيغي للشرق الأوسط، حيث تتركّز أبحاثها على المواطنة، التعددية والعدالة الاجتماعية في أعقاب الانتفاضات العربية.

*مروان المعشّر نائب الرئيس للدراسات في مؤسسة كارنيغي، حيث يشرف على أبحاث المؤسسة في واشنطن وبيروت حول شؤون الشرق الأوسط. شغل منصبَي وزير الخارجية (٢٠٠٢–٢٠٠٤)، ونائب رئيس الوزراء (٢٠٠٤–٢٠٠٥) في الأردن، وشملت خبرته المهنية مجالات الدبلوماسية والتنمية والمجتمع المدني والاتصالات.

*مركز كارنيغي للسلام الدولي

مالك العثامنة:

عالـم بخرائـط جديـدة

كان اجتماع النقب في جنوب إسرائيل مثار جدل في الإعلام العربي، وكان الغاضبون من جماعة «المقاومة» على أشد ما يكون الانتقاد لما رأوا فيه تطبيعا مع إسرائيل.

شخصيا، لم أقرأ في اجتماع النقب مخرجات آنية مهمة إلا في مستويين، مستوى الإعلان عنها بعد ارتجالها كفكرة طرأت على خاطر وزير الخارجية الإسرائيلي، يائير لبيد، فكان الهدف منها برقية عاجلة إلى واشنطن للتذكير بالخطر الإيراني (فكان بلينكن أحد الحضور)، والمستوى الثاني ما انعقدت النية عليه من تحويل الاجتماع إلى منتدى سنوي له محاوره الستة: الأمن، الطاقة، السياحة، الصحة، التعليم والأمن الغذائي والمائي.

ذلك المستوى الثاني لافت للانتباه جدا، ورسائله أكثر عمقا من برقية «تذكير» لواشنطن، وتنفيذه يتطلب تعاونا إقليميا قد تتسع عضويته لتشمل كل من له مصلحة في المحاور الستة أو أي منها، وكل محور منها هو أزمة في الإقليم بحد ذاتها، وأهم محور حيوي ربما يشكل صيغة التراكيب الإقليمية الجديدة هو محور الطاقة، والتي أصبحت معادلتها الراهنة هي أساس توازن القوى في العالم.

منتدى «النقب»، حالة مثيرة من لملمة إقليمية لم تتبلور كتحالف حتى الآن، وهذا ما أكده وزير خارجية مصر في اجتماع النقب بـأن لا تحالفات في ذلك الاجتماع! حسنا، من حق الوزير المصري أن يتمنى ذلك، لكن التحالفات لن يمنعها تصريح سياسي لو انعقدت الإرادة على المضي قدما وبتوسع، ومن يدري، فقد تكون

تركيا جزءا من المنتدى في النقب، ٤ محاور من الـ٦ هي من أولويات السياسة التركية ومتطلبات أنقرة في الحضور الإقليمي.

الأردن، الذي لم يحضر اجتماع النقب بدون أي احتجاج عليه، كان حاضرا في ذات التوقيت وعلى مستوى رأس الدولة نفسه في رام الله حيث السلطة الآيلة للسقوط برئيسها المترنح، يتلقون جرعة إنعاش إضافية من زيارة الملك ووفده الرسمي، ربما لإدامة فكرة حل الدولتين والتي أصبحت طرحا «مطاطيا» إلى أبعد حد «غير ممكن».

أوروبا قلقة بسبب تداعيات الحرب الروسية في أوكرانيا وتداعياتها الجيوسياسية، وهم بدأوا بالفعل دفع الأثمان الباهظة في مجال الطاقة، والأمن. (هذان محوران من محاور مشروع «النقب» الإقليمي القادم..أليس كذلك؟)!

> **اجتماع النقب كان بحضور وزراء خارجية دول عربية والولايات المتحدة وإسرائيل**

وكنا قد قلنا في أكثر من مقال ومداخلة إن الشرق الأوسط قد تفكك فعلا، وفي مكانه بمعطيات جدا جديدة يتشكل اليوم شرق المتوسط، نصف الحوض البحري الذي فيه كميات هائلة من الغاز، والخليج الذي تتقاسم معظم موارد الغاز فيه قطر مع إيران.

روسيا، التي تحاربها أوروبا «إعلاميا» وواشنطن تقود الفيالق في تلك الحرب، ليست شريكا استراتيجيا - حتى اللحظة- مع دول الخليج، لكنها ترتبط بـ٤ مصالح رئيسة مع الخليج وإسرائيل ومصر: التعاون في سياسة الطاقة، التكنولوجيا العسكرية، الاستثمار «المالي»، والتنسيق الجيوسياسي خصوصا بعد حضور روسيا في جغرافيا شرق المتوسط عبر الساحل السوري، الجائزة الكبرى لموسكو لإنقاذ الأسد من السقوط المبكر قبل سنوات، الخليج يدرك - بحكم الخبرة- أن سياسات موسكو انتهازية دوما، وواشنطن - بالنسبة لدول الخليج- تبقى أقل انتهازية بحكم التجربة الطويلة.

هذا كله غيض من فيض قراءات اجتماع النقب وما حوله، ومعطيات ستنتجها تلك المحادثات التي صيغت بارتجال إسرائيلي مستعجل.

في الطرف الآخر، كنت أقرأ كم الشتائم والانتقادات «القومجية» للاجتماع، وقد علمتني غرف التحرير الصحفي في المهنة أن أنتبه جيدا للأخبار الصغيرة، تلك التي يتم حشوها في الصفحات الداخلية، ويتجنب المحرر المسؤول وضعها على الواجهات، وذات الأمر ينطبق على المواقع الإلكترونية التي تصبح فيها الحيلة أكثر مراوغة فتكتمل دوائر التضليل في توجيه المتلقي نحو الأقل أهمية لعله يترك الأهم.

أقرأ- فيما أقرأ- مقالا مترجما عن «إسرائيل اليوم» لإسحق ليفانون وفيه أن المبعوث الامريكي عاموس هوشستين بدأ جولته المكوكية بين تل أبيب وبيروت لطرح مقترحات سريعة قابلة للتنفيذ الفوري تحقق تسويات على المنطقة البحرية الغنية بالغاز بين إسرائيل ولبنان!

عاموس الذي يدخل مطار بيروت كضيف رسمي فائق الأهمية، ضابط سابق في الجيش الإسرائيلي، وهو اليوم مبعوث وزارة الخارجية الامريكية في مجال الطاقة، والتي اكتسب خبرتها لسنوات عمل متقدمة في عملاق الطاقة «تيللوريان» والتي أسسها اللبناني شريف سوقي المولود في مصر!

لبنان، بكل طروحاته المقاومة، لا يملك ترف الوقت لتدمير إسرائيل كما يرغب تيار المقاومة المسيطر فيه

وعليه، قبل أن يتبخر غاز المتوسط والذي هو الأكثر حاجة إليه ودولته على وشك الانهيار الكامل بسبب اقتصاده «الميت» فعليا، وعليه فإن زيارة عاموس «الامريكي الذي خدم في الجيش الإسرائيلي» إلى بيروت ولقاءاته مع مسؤولين لبنانيين من بينهم نبيه بري نفسه، قد تكون بداية تفاهمات ستخرج من منطقة الظل قريبا.

عاموس صرح أن هناك فرصة للوصول إلى اتفاق يجب استثماره قريبا جدا، مع إشارة إلى موافقة امريكية على الطلب اللبناني بعدم مشاركة إسرائيل في أي حقول غاز، وهو مطلب منطقي لكن غير واقعي على المدى البعيد، فالغاز في أعماق البحر والأرض لا يحمل مواقفا سياسية تجعله ثابت في مكانه، لكن حتى تلك الموافقة الامريكية على الطلب الجزئي مرهونة بموافقة لبنان على ترسيم حدوده مع إسرائيل، وهو ما سيحدث إن أراد لبنان استخراج ثرواته الطبيعية في بحره الإقليمي، ولو في مقترح عاموس نفسه بترسيم خط حدودي بحري متعرج يضمن للبنان سيطرته المنفردة على حقوله، وبين خلافات على خطوط طول ودائر عرض فإن دولة «حزب الله» لا تزال مصرة على «تبليط البحر»، وهو ما نادى به نائبها في البرلمان اللبناني!

التفاصيل في تلك المفاوضات والاجتماعات مذهلة ومشوقة أكثر من اجتماع النقب، والبحث عنها متوفر «ربما باللغة الإنجليزية أكثر» في المواقع الإخبارية المتخصصة.

سوريا، التي كان رئيسها الأسد مثيرا للمفاجأة والدهشة حين زار دولة الإمارات العربية المتحدة، بدأت تعيد حساباتها من جديد وبسرعة لا تتناسب مع «تأني» دمشق المعروف في كل خطواتها السياسية.

حسنا، في المنطق والواقع كما الوقائع المتسارعة بالنسبة لدمشق، فإن روسيا مشغولة بحرب «كونية» تستنزفها وتستنزف أوروبا، وإيران منشغلة وبصمت مع واشنطن «وتواطؤ أوروبي مع طهران» في اتفاق على وشك الإنجاز، اتفاق يعني إعادة تموضع للجميع ولا عزاء للمراهنين، الأذكياء فقط ينسحبون ويعيدون توزيع مواقعهم من جديد ضمن تحالفات «مصلحية» عميقة تتطلب شراكات طويلة الأمد، مما يتطلب بالضرورة تسويات أمنية وسياسية لوضع خرائط تعاون جديدة، في شرق متوسط بدأت ملامحه بالظهور.

التفاهم مع إسرائيل لم يكن بعيدا عن دمشق نفسها أيام الرئيس حافظ الأسد، وحسب محاضر المفاوضات وكثير من مذكرات من عايشوها «أهمهم دينيس روس في كتابه السلام المفقود» فإن الوصول إلى اتفاق سلام سوري - إسرائيلي توقف عند نقاط تفصيلية ليس من بينها «الحقوق الفلسطينية والعربية» التي طالما اختفت دمشق خلفها، لقد وافق حافظ الأسد - أيامها- على حديقة سلام كمنطقة سياحية مشتركة حول بحيرة طبريا ضمن نقاط تفصيلية كثيرة لولا تراجعه في اللحظة الأخيرة بسبب مخاوفه «التي لم يفهمها أحد حتى معاونوه».

> **التفاصيل في تلك المفاوضات والاجتماعات مذهلة ومشوقة أكثر من اجتماع النقب**

اليوم، ربما يخسر السوريون أكثر من تفاصيل «حديقة سلام» في مفاوضات أكثر صرامة وسرعة، لكن الإقليم - كما العالم الجديد- لن ينتظر أحدا بعد الآن.

*موقع فضائية»الحرة»الامريكية

عيسى الشعيبي:

بين الإعلام والإعلام الحربي

لا ضرورة للرجوع إلى التنظيرات الأكاديمية وسرديات المدارس الإعلامية المختلفة لبيان ماهية الإعلام الحديث وبسط مكوناته الأساسية. ولا حاجة بنا لتعريف الإعلام إلا بصفته إعلاماً، شرط أن يكون تعدّدياً ومستقلاً، إذ تكفي معرفة أنّ التصحر السياسي والظلام التام سيسودان دروب الحياة المدنية، إن افتقرت المجتمعات المعاصرة إلى مؤسّسات إعلامية مرئية ومقروءة ومسموعة حرّة مواكبة روح العصر، ناهيك عن شيوع مظاهر الاستبداد والشمولية، إذا انحجبت منابر التواصل ومنصّات التفاعل وغيرها من منتجات ثورة الاتصالات الرقمية. كما لا تستكمل العملية الإعلامية هويتها، ولا تتحقّق غايتها، إلا بقدرتها على تمثّل مختلف المواقف، والتعبير عن سائر الآراء المتفاعلة.

في مقابل ذلك، يتمظهر «الإعلام الحربي» الطارئ على ميدان الأنشطة الاتصالية، بفلسفته الأحادية، وبمخرجاته المتحكّم بها من سلطةٍ مركزيةٍ تخشى الإعلام، وتحتاجه، في الوقت ذاته، أداة إضافية للفرض والإملاء والهيمنة، ووسيلةً رقابيةً لتوجيه الرأي العام، وتعمية الأبصار، وتكميم الأفواه، إن لم نقل عصاً قمعيةً غليظة، لتحقيق مزيد من التغطية على الحقائق، ومنع كلّ نقاشٍ محتملٍ بشأن الوقائع الجارية، وذلك من خلال إسناد الرواية الإخبارية المغربلة إلى مرجعية عسكرية مُهابة، يُحظر على عامة الناس الطعن فيها، أو حتى مجرّد التشكيك بصدقية ما يصدُر عنها، خصوصاً في أثناء الحروب الأهلية

والصراعات الخارجية.

ليس معروفاً على وجه الدقة متى جرى اشتقاق هذا المصطلح المضلّل، ومن هي الدولة التي وضعته قيد الاستعمال، وبنت عليه سياسة إعلامية بائسة، فيما الغاية من استخدامه معروفة، وسيلة من وسائل بث الأخبار الموجّهة عبر أداتي السلطة القديمتين، الإذاعة والتلفزيون. وعليه، قد يكون جذر «الإعلام الحربي» هذا مستمدّاً من ثقافة الانقلابات العسكرية، بما في ذلك البيان رقم واحد، الصادر باسم مجلس قيادة الثورة. وقد يكون من لدن المليشيات والفواعل من غير الدول، ممن أدمنوا هذا التعبير الفالت، وبرعوا في ترويجه على أوسع نطاق ممكن.

ولعل أشدّ تجليات بواطن الاختلاف بين كلّ من الإعلام بمفهومه الحديث والإعلام الحربي بنبرته الاستعلائية المدوية، وربما أكثر ما ينطوي عليه الأمر من تناقضات حادّة، ومفارقات فارقة بين الاثنين ما يفيض به المشهد الأوكراني، في هذه الآونة، من رواياتٍ إخبارية متضاربة، وما يزخر به الموقف المتغير كلّ يوم من وقائع متناقضة، لا يخلو بعضها من المبالغات المعهودة وقت الحرب على «الجانب الأوكراني» وبعضها الآخر ممتلئ بالأكاذيب، ويفتقر للمصداقية على الجانب الروسي الذي يلجأ إلى النفي والإنكار دائماً، ناهيك عن قلب الحقائق الموثقة بالصوت والصورة، الأمر الذي عجّل في سقوط بدعة الإعلام المنتَج في معامل وزارة الدفاع الروسية، وسرّع في تحطم نموذجها المُحنّط على أيدي جهاز الدعاية العسكرية، الأمر الذي قد يؤدّي إلى انقضاء عهد البروباغندا سيئة السمعة، أو على الأقل انثلام حدّ سيفٍ أكل عليه الدهر وشبع.

لم يتحقق كلّ هذا الانكشاف لعبثية الإعلام الحربي، بنسخته الروسية المتهرئة، وتنجلي مخرجاته عن عدميةٍ مفرطة، جرّاء هبوط الأداء النمطي فقط، وإنما أيضاً بفضل فاعلية الإعلام الجديد، وكثافة تقنيات الصورة في زمن الفضاءات المفتوحة، ومنها الهواتف المحمولة التي جعلت المواطن في عين المكان مراسلاً مؤهلاً، وشاهداً عن كثبٍ على البيّنات والوقائع فور حصولها، في غياب المراسلين الحربيين المتنقلين على خطوط القتال، وحظر وجودهم مع القوات الغازية.

وأكثر من ذلك، خلت موسكو من مكاتب المراسلين الغربيين، المشهود لهم بالكفاءة والجرأة خلال مرافقة الجيوش على خطوط النار، بعدما تعذّر عليهم العمل جرّاء الأجواء غير الآمنة، والقيود الأمنية الصارمة المفروضة على رسائلهم الإخبارية، فيما تحوّل مراسلو قنوات فضائية عربية، على سبيل المثال، وبفعل تلك القيود والممنوعات، إلى ناطقين باسم وزارة الدفاع الروسية التي لا تعرف الشفافية أو الانفتاح.

> **الإعلام الحربي» ليس أكثر من كذبة كبيرة، أنتجتها غرف عمليات حربية**

بكلام آخر، فإنّ «الإعلام الحربي» ليس أكثر من كذبة كبيرة، أنتجتها غرف عمليات حربية تشتغل خلف أبواب موصده، دفعت بها وراكمت عليها أجهزة استخبارية لا ترى حولها إلا ما تحبّ أن ترى، ثم استثمرت فيها سلطات استبدادية ضيقة الصدر، قليلة الفهم، لا تقيم وزناً للرأي العام، ولا تحترم التعدّدية والحرية، لا سيما أنّها لا ترعوي عن انكشاف أضاليلها، وليس هناك من رقيب أو حسيب يسائلها.

*العربي الجديد

www.**marsaddaily**.com

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk